النموذج الفرنسي في حماية اللغة القومية

دراسة في السياسة اللغوية والتدبير الثقافي

أحد الأبحاث الحائزة على جائزة الحبتور للحفاظ على اللغة العربية لعام ٢٠٢٥

إعداد

أ. رفعت الكنياري

المملكة الغربية

المقدّمة

"إن غلبة اللغة بغلبة أهلها, وأن منزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم"
عبد الرحمان بن خلدون

ليست اللغة مجرّد أداة للتواصل، ولا وسيلةً للمعرفة فقط، بل هي جوهر الكيان الإنساني، وبها تُستودَع الذاكرة، وتُبنى الهويّة، وتُصاغ الرؤية إلى العالم. إنّها الوعاء الذي يحفظ معالم الفكر وتفاصيل التاريخ، ويُعبّر عن وجدان الأمة ومزاجها الثقافي، كما يُعدّ أحد أبرز رموز السيادة والاستقلال الرمزي. ومن ثَمّ، فإنّ العلاقة بين اللغة والقومية، ومن ورائهما الأمن الهويّاتي والسياسي، ليست علاقة عرضيّة أو ثانويّة، بل علاقة عضوية ومصيرية، تُحتّم على الدول والشعوب أن تجعل من صيانة لغتها القومية إحدى أولوياتها الاستراتيجية.

وقد شهد العالم، منذ مطالع القرن العشرين، تحوّلات كبرى في بنية التفاعل الثقافي واللغوي، ازدادت حدّتها مع اتساع رقعة العولمة، وتزايد نفوذ اللغة الإنجليزية كلغة أولى للعلم والاقتصاد والتكنولوجيا والتواصل الدولي. هذا التمدد لم يكن بريئًا ولا محايدًا، بل صار يهدد بطمس اللغات القومية، وتهميش الثقافات المحلية، ونشر أنماط لغوية هجينة تخترق الفضاءات الإعلامية والتعليمية والمؤسساتية. أمام هذا التحدي الحضاري، انبرت بعض الدول، وخاصة ذات التاريخ اللغوي العريق، إلى بناء نماذج وطنية لحماية لغاتها القومية، تُقاوم الانسياق الكامل مع المدّ اللغوي الأجنبي، وتسعى إلى صون الخصوصية الثقافية والهويّاتية لمجتمعاتها.

ومن بين أبرز هذه التجارب، يبرز النموذج الفرنسي بوصفه أحد النماذج المتقدمة في مجال السياسة اللغوية الوقائية والتنموية .فقد أولت فرنسا لغتها القومية منزلة عليا في التصور السياسي والثقافي والتعليمي للدولة، وأحاطتها بمنظومة متكاملة من القوانين والمؤسسات، على رأسها قانون توبون (Loi Toubon)الصادر سنة 1994، والذي يعدّ تعبيرًا عن القلق السيادي تجاه تراجع مكانة اللغة الفرنسية في فضاءات الإعلام والاقتصاد والتقنيات. كما تلعب الأكاديمية الفرنسية (L'Académie française) دورًا محوريًا في صياغة التوجهات اللغوية الوطنية، ومراقبة استعمال اللغة، وتحديث المعجم، وتوفير بدائل للمصطلحات الدخيلة.

غير أنّ النموذج الفرنسي لا يُختزل في الجانب التشريعي وحده، بل يمتد إلى بنية التعليم، والإعلام، والصناعات الثقافية، والدبلوماسية اللغوية الدولية، ويعتمد على تصور شمولي يجعل من اللغة أداة وحدة وطنية، ووسيلة هيمنة ثقافية ناعمة، وآلية دفاع استباقي ضد التهجين والتذويب. وإنّ تحليل هذا النموذج من حيث خلفياته، وآلياته، ونتائجه، ومحدوديته، يُشكّل مادةً غنية للدرس والنظر، خاصة في السياق العربي الذي يشهد تفككًا لغويًا واضحًا، وتهميشًا تدريجيًا للغة العربية الفصحى في مقابل صعود اللهجات المحلية واللغات الأجنبية.

إشكالية البحث

ينطلق هذا البحث من الإشكالية المحورية التالية:

ما معالم النموذج الفرنسي في حماية اللغة القومية؟ وما الآليات القانونية والمؤسساتية والثقافية التي اعتمدها؟ وما مدى نجاعة هذا النموذج في مواجهة التحديات المعاصرة، ثم ما إمكانية استلهامه لبناء سياسة لغوية عربية فاعلة تحمي اللغة العربية من التهميش والاختراق؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى:

1. تحليل مرتكزات السياسة اللغوية الفرنسية.
2. بيان الآليات القانونية والتعليمية والإعلامية المعتمدة في حماية اللغة القومية.
3. تقويم نتائج هذه السياسات ومآلاتها.
4. استكشاف أفق الاستفادة من هذا النموذج في السياق العربي.

فرضيات البحث

1. أنّ فرنسا تعتبر اللغة الفرنسية مكوّنًا جوهريًا من مكوّنات الأمن القومي والهوياتي.
2. أنّ نجاح النموذج الفرنسي نابع من تكامل البنية القانونية والمؤسساتية والتربوية والثقافية.
3. أنّ السياسات اللغوية ليست شأنًا ثقافيًا فقط، بل هي عنصر استراتيجي في حماية السيادة الوطنية.

4. أنّ العالم العربي، بالرغم من تاريخه اللغوي العريق، يفتقر إلى تصور لغوي موحّد يحمي العربية في مواجهة اللغات الأجنبية واللهجات العامية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المفاهيم والتشريعات والسياسات، والمنهج المقارن لاستجلاء أوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الفرنسي والسياقات اللغوية العربية. كما يُوظّف أدوات من علم الاجتماع اللغوي، والسياسة اللغوية، ونظرية الأمن الثقافي، مع العودة إلى مصادر رسمية، وكتب مرجعية، وتقارير مؤسساتية، ومقالات علمية منشورة باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

الفصل الأول

اللغة القومية والأمن اللغوي: تأصيل مفاهيمي ونظري

تُعدّ اللغة القومية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها بنية الهوية الوطنية للأمم، فهي ليست مجرد نسقٍ من الرموز الصوتية أو الحروف الكتابية، بل هي الوعاء الرمزي الذي تنصهر فيه مكونات الأمة الثقافية، والتاريخية، والاجتماعية، والدينية، والفكرية. إنها المرآة العاكسة لوجدان الجماعة، والمجال الذي تتشكل فيه تصوراتها للعالم، وقيمها، وتمثلاتها الذاتية والغيرية. ولئن كانت الأرض تُشكّل الإطار الجغرافي للأمة، فإن اللغة تُعدّ الإطار الرمزي الذي يمنحها المعنى والاتجاه.

فاللغة القومية ليست وظيفة من وظائف الدولة الحديثة فحسب، بل هي سُلطة رمزية تمتد في عمق الوعي الجمعي، وتشكّل لُحمة الانتماء بين الأفراد، وتُسهم في بلورة الشعور المشترك بالهوية والمصير. وهي، بهذا المعنى، ليست ملكًا لفرد ولا لطائفة، بل هي إرث جماعي تتوارثه الأجيال، وتستبطنه الشعوب، وتُعبّر من خلاله عن ذاكرتها الجمعية وتطلعاتها المستقبلية.

غير أنّ العصر الحديث، بما شهده من تحوّلات متسارعة، قد فرض على اللغات القومية تحديات غير مسبوقة، أبرزها الهيمنة المتزايدة للغات العالمية الكبرى، وعلى رأسها اللغة الإنجليزية، في ميادين الاقتصاد والتقنية والعلم والإعلام. وقد أفضى هذا التحول إلى انحسار تدريجي في وظائف اللغة القومية، خاصة في المجتمعات التي لم تضع سياسات لغوية صلبة، الأمر الذي ولّد ما بات يُعرف في الأدبيات اللسانية والسياسية بـ"الأمن اللغوي."

لقد تبلور مفهوم الأمن اللغوي استجابةً لهذه التهديدات الزاحفة، وصار يُستخدم في توصيف حالة اللغة حين تُصبح عرضة للتهميش أو التهجين أو التراجع في مواقعها الطبيعية داخل المجتمع والدولة. فالأمن اللغوي، في جوهره، لا يختلف عن غيره من أنواع الأمن التي تسعى الدول إلى ترسيخها (الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الثقافي...)، إذ المقصود به ضمان بقاء اللغة القومية في موقعها الطبيعي داخل مؤسسات الدولة ومجالات الحياة العامة، مع تعزيز قدراتها على التعبير عن الواقع الحديث والتفاعل مع مستجداته، دون تفريط في أصالتها أو ذوبان في غيرها.

وقد تعددت تعاريف هذا المفهوم وتباينت زوايا النظر إليه، لكنّها تلتقي عند فهم الأمن اللغوي بوصفه حالة من التوازن والاستقرار والاستمرارية التي تحقّقها اللغة في علاقتها بمحيطها الاجتماعي

والسياسي والثقافي. وهذا ما يجعل مسألة الأمن اللغوي قضيةً ذات أبعاد استراتيجية تتجاوز نطاق اللغويين إلى صلب القرار السياسي والتخطيط التربوي والثقافي.

ولأجل ذلك، فإن هذا الفصل التمهيدي من البحث يسعى إلى تقديم تأصيل نظري للمفاهيم المركزية التي تدور حولها فصول هذا العمل، وعلى رأسها مفهوم "اللغة القومية" من جهة، ومفهوم "الأمن اللغوي" من جهة ثانية، مع الوقوف عند أبرز النظريات التي قاربت العلاقة بين اللغة والهوية من منظور سوسيولوجي وسياسي، ثم بيان الملامح الكبرى التي تجعل من اللغة موضوعًا للأمن القومي، لا يقل أهمية عن حدود الأرض والسيادة السياسية.

إنّ هذا التأصيل النظري لا يهدف إلى تقديم معرفة موسوعية أو استعراض شامل للمدوّنة اللسانية والسياسية المعاصرة، بقدر ما يطمح إلى بناء أرضية مفاهيمية صلبة يُبنى عليها تحليل النموذج الفرنسي لاحقًا، ضمن وعي بأن كل نموذج لغوي وطني لا يُفهم إلا في ضوء منظومته التصورية الخاصة، وسياقه التاريخي والثقافي والسياسي المخصوص.

المبحث الأول: اللغة القومية؛ المفهوم والدلالة

تُعرّف اللغة القومية بأنها اللغة التي تعتمدها الدولة بوصفها لغةً رسميةً للتشريع، والتعليم، والإدارة، والإعلام، وسائر أنشطة المجال العام، وتُضفي عليها صفة الحماية القانونية والاعتراف المؤسسي، بما يجعلها في موقع السيادة الرمزية داخل الفضاء الوطني. غير أنّ هذا التعريف، على وجازته، لا يُدرك إلا الظاهر من الأمر، إذ إنّ اللغة القومية ليست مجرد أداة وظيفية لضمان التواصل في الشأن الإداري، بل هي - في أعمق مستوياتها - نظام رمزي جامع، يُعبّر عن الكينونة الحضارية للأمة، ويُجسد رؤيتها إلى ذاتها وإلى العالم، كما يحفظ ذاكرتها الجمعية عبر الزمن.

ففي أية أمة من الأمم، تتجاوز اللغة القومية حدود التراسل الشفهي أو التدوين الكتابي، لتصبح حاملاً للهُوية، وموطنًا للروح الجماعية، وسياجًا نفسيًا ضد التفتت والانقسام .وهي في هذا السياق تُسهم في تشكيل ما يسميه بنديكت أندرسون *"الجماعة المتخيّلة (Imagined Community)"*، أي تلك الرابطة الوجدانية بين أفراد لم يلتقوا، لكنهم يشعرون بالانتماء إلى كيان مشترك، تُسهم اللغة في تبلوره ودوامه[1].

[1] بنديكت أندرسون: الجماعات المتخيلة، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت 2014).

وقد أكد العديد من الباحثين والدارسين أنّ اللغة القومية تُضطلع بدور محوري في بناء الهوية الوطنية، لا من جهة أنها تميّز الأمة عن غيرها، فحسب، بل لأنها تمثل أداة لتمكين المواطنين من إدراك أنفسهم كجزء من كيان موحّد، له لغة جامعة تُعبّر عنه وتمثّله في الداخل والخارج .وبهذا، تتحول اللغة القومية إلى عامل توحيد وتماسك اجتماعي، يساهم في تقليص الفوارق الجهوية والثقافية واللسانية داخل الوطن الواحد.

وقد أشار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر إلى هذه الوظيفة الرمزية للغة حين كتب: "اللغة المشتركة لا تضمن فقط التواصل، بل تؤسس أيضًا لبنية شعورية واحدة، تُتيح لأفراد المجتمع أن يشعروا أنهم ينتمون إلى ذات الكيان[2]".

وفي ضوء هذا التصور، يُمكن القول إنّ اللغة القومية ليست اختيارًا اعتباطيًا للدولة، بل هي تجسيد رمزي لأعمق مستويات الهوية الوطنية والسيادة الثقافية .فحين تعترف الدولة بلغة معينة على أنها "قومية"، فهي لا تُقرّ بمكانتها التواصلية فحسب، بل تُقرّ بأنها الوعاء الشرعي للمخيال الجمعي، والمعين اللغوي الوحيد الذي تُصاغ فيه الرموز، والقوانين، والأحلام الجماعية للأمة.

وعلى مستوى الأداء الثقافي، تُؤدي اللغة القومية وظيفة نقل القيم والتقاليد والمعارف بين الأجيال، ما يجعلها ركيزة أساسية في حفظ الثقافة، وإعادة إنتاجها. فاللغة لا تنقل فقط المعلومات، بل تُشفّر الرؤية إلى العالم، وتُحمّل المفردات بمضامين حضارية متراكمة، لا يُمكن فصلها عن السياق الثقافي الذي نشأت فيه. ولذلك، فإنّ تراجع اللغة القومية، أو تهجينها، يُفضي إلى خلل بنيوي في إدراك الذات الوطنية، ويفتح المجال أمام تآكل السيادة الرمزية لصالح لغات وقيم مستوردة.

ولقد عبّر إدوارد سابير(Edward Sapir) ، أحد أعلام الأنثروبولوجيا اللغوية، عن هذه الرؤية بقوله حين قرر أن اللغة ليست مجرد وسيلة لنقل الفكر، بل هي المُحدّد الرئيس للفكر ذاته؛ فكل لغة تفرض على متحدثيها طريقة معينة لرؤية العالم[3].

نخلص إلى أنّ الاعتراف باللغة القومية، والدفاع عنها، ليس من نافلة القول، بل هو فعل وجودي يتأسس عليه كيان الدولة ورسوخ هويتها، تمامًا كما تُدافع الدول عن حدودها الجغرافية، ومقدّراتها الاقتصادية، واستقلالها السياسي. إذ لا يمكن تصوّر وطنٍ محرومٍ من لغته، كما لا يُمكن تصور أمة تُنتج خطابها في لغة غيرها.

[2] *Weber, Economy and Society*, Vol. I, 1978, p. 923
[3] Sapir, Language: An Introduction to the Study of Speech, 1921, p. 69.

وعليه، فإنّ اللغة القومية لا تُكتسب مشروعيتها من القانون فحسب، بل من كونها مشروطة بوجود الأمة ذاتها .وحين تتعرض هذه اللغة للتهديد، فإنّ ما يُهدّد في العمق ليس مجرد نسق لغوي، بل الهوية الثقافية والسياسية والاجتماعية بأكملها. ومن هنا جاءت الحاجة إلى مفهوم جديد يُعبّر عن هذه العلاقة الوجودية بين اللغة القومية والأمن الجماعي، هو ما سيُفصّل لاحقًا في مبحث "الأمن اللغوي."

المبحث الثاني: الأمن اللغوي؛ المفهوم والنشأة

ما إن يتأمل المرء في حاضر الأمم ومآلات لغاتها، حتى يتبدّى له أن اللغة لم تعد مسألة ثقافية محضة، بل أضحت إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي .ذلك أنّ كل تراجع في حضور اللغة القومية داخل الفضاء العمومي، سواء في الإدارة أو التعليم أو الإعلام، إنما يُنذر بتراجع في الوجود الرمزي للأمة ذاتها، ويُضعف قدرتها على الصمود الحضاري والثقافي. من هنا بزغ مفهوم "الأمن اللغوي"، لا بوصفه ترفًا أكاديميًّا، بل كضرورة استراتيجية لمواجهة ما يُصطلح عليه في أدبيات السياسة الثقافية بـ"التهديدات الناعمة."

2 . 1. تعريف الأمن اللغوي

يُعرّف الأمن اللغوي بأنه "إحاطة اللغة بسياج من الحماية الرسمية (من خلال القرارات السيادية الوزارية والإدارية)، وغير الرسمية المعنوية والمادية بوضع الأنظمة والضوابط الملمة للأفراد والمؤسسات التي من شأنها ن تصد كل التهديدات والاعتداءات التي تستهدف أمن اللغة بقصد أو بغير قصد، سواء أكانت هذه التهديدات أو الاعتداءات داخلية أم خارجية[4]".

وقد ظهرت هذه المقاربة استجابة لمظاهر الانسحاب التدريجي للغة القومية من مواقعها التقليدية، وخاصة في البلدان التي تعيش ازدواجًا لغويًا حادًا أو تتأثر بهيمنة لغات أجنبية، كما هو الحال في دول المغرب العربي أو جنوب شرق آسيا. وقد نبّه إلى ذلك المفكر عبد السلام المسدي حين قرر أنّ الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن الأمن الترابي، لأنّ من لا يحكم لغته لا يحكم واقعه، ومن يفرّط في لسانه فرّط في كيانه، ذلك أن "الخيارات السياسية الكبرى قد أمست متينة التعالق مع مفهوم الهويات الذي لا ينفك -كليا أو جزئيا- عن مفهوم الانتماء اللغوي[5]".

[4] محمد علي الصامل، جهود المؤسسات الخاصة والأهلية في تحقيق أمن اللغة العربية، الملتقى العلمي دور التعليم والإعلان في تحقيق أمن اللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بتاريخ؛ 9 -11- 2014، ص 60.

[5] عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، بيروت 2014، ص 28.

2.2نشأة المفهوم وتطوراته

رغم حداثة مصطلح "الأمن اللغوي "في المتداول الإعلامي والثقافي العربي، وظهوره في العقدين الأخيرين بوصفه إحدى القضايا الملحّة في سياق تراجع اللغة العربية الفصحى، إلا أنّ جذوره النظرية والفكرية تمتدّ إلى ما هو أبعد من ذلك زمنًا ومجالًا، إذ تعود إلى مناهج تحليل الخطاب ما بعد الكولونيالية (Post-Colonial Discourse Analysis)، وهي مناهج ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، عقب تراجع المشاريع الاستعمارية العسكرية، وصعود أشكال جديدة من السيطرة الرمزية والثقافية.

وقد تنبّهت هذه المدرسة النقدية، منذ بداياتها، إلى الدور المركزي الذي تضطلع به اللغة في هندسة الهيمنة، لا باعتبارها أداة تواصل بريئة، بل باعتبارها وسيلة تُستعمل لإعادة تشكيل وعي الشعوب المستعمَرة، ومحو ذاكرتها اللغوية والثقافية، وزرع إحساس بالدونية والتابعية الحضارية. وهنا يبرز اسما إدوارد سعيد وفرانز فانون، بوصفهما من روّاد هذه المقاربة.

لقد كشف إدوارد سعيد، في كتابه الأشهر *الاستشراق*[6]، عن الكيفية التي تُستخدم بها اللغة الخطابية الغربية في إنتاج صورة نمطية عن الشرق، تؤسس لعلاقات غير متكافئة بين "الذات الغربية" و"الآخر الشرقي". فالخطاب الاستشراقي، كما يراه، لم يكن بريئًا ولا وصفيًّا، بل كان مشروعًا لغويًّا لإنتاج هيمنة معرفية تُفضي في نهاية المطاف إلى هيمنة سياسية؛ فهو " أسلوب غربي للهيمنة على الشرق، وإعادة بنائه، والتسلط عليه[7]".

وفي تحليله لهذا الخطاب، يبرز كيف أن السيطرة على اللغة المنتِجة للمعنى (الخطاب) تُمكّن الغرب من فرض تصوّراته على العالم، وتجعل من اللغة أداةً لتطويع الحقيقة، وتوجيه المخيال العام، وتبرير الاستعمار الثقافي. ومن هنا، فإنّ إدوارد سعيد يضع السيطرة اللغوية في صميم أدوات القوة الإمبريالية الحديثة، مشيرًا إلى أن اللغة ليست وسيطًا ناقلًا فحسب، بل هي بنية سلطوية تتغلغل في تمثلات الشعوب عن ذاتها، فاللغة مستودع أسلحة العقل البشري، الذي يتضمن دلائل انتصاراته في الماضي، وأسلحة فتوحاته في المستقبل[8]". من هنا ركز المستشرقون على دراسة اللغات الشرقية، لا حبا فيها، إنما لأن دراستها -خاصة العربية- هي التي ستمكنهم من فتح أبواب الشرق[9].

---

[6] ادوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، دار رؤية للنشر والتوزيع، 2006.
[7] نفسه، ص 46.
[8] نفسه، ص230.
[9] نفسه، ص 213.

أما فرانز فانون، فقد رأى في اللغة مسرحًا للصراع الرمزي بين المستعمِر والمستعمَر .ففي كتابه *بشرة سوداء وأقنعة بيضاء*[10] *Black Skin, White Mask*، يقدم فانون تحليلًا نفسيًّا عميقًا لحالة الانفصام اللساني والثقافي التي يعيشها الإنسان المستعمَر، عندما يُجبر على التخلّي عن لغته الأصلية ليتحدث بلغة المستعمِر، ليس من باب التفاهم فقط، بل من باب الاعتراف الرمزي والقبول المجتمعي.

وقد اعتبر فانون أن هذه العملية تُنتج ما يُسمّيه بـ"الاغتراب اللساني"، إذ يفقد الفرد علاقته بلغته الأم، ويعيش حالة من الانقسام الوجودي بين لسانين ورؤيتين للعالم .وهو ما يُفضي، في نهاية المطاف، إلى استلاب الوعي ذاته، لأن اللغة – في نظره – لا تنقل الأفكار فقط، بل تصوغ هوية المتكلم نفسه.

وبذلك، فإن فانون يُؤسس لمقاربة حاسمة تُبيّن كيف أن الاستعمار لا يُمارَس بالقوة وحدها، بل عبر اللغة والتفكير والتصوّرات، ما يجعل من الأمن اللغوي معركة مزدوجة: لغوية وثقافية.

انطلاقًا من هذه الخلفيات النظرية، وُلد الحديث عن الأمن اللغوي في العالم العربي في سياق خاصّ، يتمثل في التحوّلات الاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية التي بدأت منذ نهاية القرن العشرين، وترافقت مع تراجع تدريجي للغة العربية الفصحى، وصعود اللهجات المحلية واللغات الأجنبية، خصوصًا الفرنسية والإنجليزية، في مؤسسات التعليم، والإعلام، والإعلان، والخطاب العام.

لقد بدأ المثقفون العرب يدقّون ناقوس الخطر منذ مطلع الألفية الجديدة، محذّرين من انفصال الأجيال الجديدة عن لغة تراثها الثقافي والديني والمعرفي، وهو ما يشكّل – برأيهم – تهديدًا مباشرًا للهوية، وللسيادة اللغوية، وللمجال الرمزي العربي.

وقد بيّنت دراسة أنجزتها الباحثة الدكتورة إيمان السعيد الجلال وهي خبيرة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة "أن الحديث عن حماية اللغة العربية أصبح يستدعي بالضرورة لفظ الخطر، وهما يفرضان عند اجتماعهما حالة الاستنفار[11]"

وهذا الانحسار لم يكن نتيجة أسباب لغوية فقط، بل يرجع بالأساس إلى اختلال السياسات التعليمية والإعلامية، وإلى غياب رؤية لغوية وطنية واضحة، وغياب الإرادة السياسية لحماية العربية في التشريعات

---

[10] بشرة سوداء وأقنعة بيضاء، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، 2004

[11] إيمان السعيد الجلال، اللغة الرسمية وقوانين حمايتها، قراءة لغوية في بعض دساتير العالم، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أعمال مؤتمر الدورة الرابعة والثمانين، أبريل 2010، اطلع عليه عبر الموقع الرسمي عبر الرابط
https://www.arabicacademy.gov.eg/ar/items/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D9%87-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%8C-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%87-%D9%84%D8%BA%D9%88%D9%8A%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%AF%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

والإدارة والتعليم العالي. وبهذا المعنى، صار الأمن اللغوي قضية سياسية واستراتيجية قبل أن تكون ثقافية أو لسانية.

2. 3. أبعاد الأمن اللغوي

إنّ الحديث عن الأمن اللغوي لا يكتمل دون التوقف عند الأبعاد المكوّنة له، فهي التي تمنحه صورته المركبة كقضية وطنية وسياسية وثقافية في آنٍ معًا. فالأمن اللغوي ليس إجراءً إداريًا ولا شعارًا تربويًا، بل هو مقاربة شاملة تتداخل فيها مستويات التشريع، والتعليم، والرمزية الوطنية، والهوية الحضارية. ويمكن تصنيف هذه الأبعاد إلى ثلاثة محاور أساسية:

أ. البعد القانوني: التشريع بوصفه حصنا للغة

تُعدّ المنظومة القانونية بمثابة الدرع الأول في الدفاع عن اللغة القومية، إذ إن التشريع هو الذي يمنح اللغة وضعها الرسمي، ويُحدد مجالات استخدامها، ويُرتّب العقوبات على من يتجاوزها أو يُقصيها[12]. وفي هذا السياق، تُبرز التجربة الفرنسية نموذجًا متقدّمًا يُحتذى، فقد صدر قانون توبون (Loi Toubon) سنة 1994، وفرض استعمال اللغة الفرنسية في جميع الوثائق الإدارية، والإعلانات التجارية، والعقود، والبرامج التعليمية العامة، كما أوجب أن يُرفق أي استخدام للغة أجنبية بترجمة فرنسية رسمية[13].

وقد صرّح الوزير جاك توبون، الذي سُمّي القانون باسمه، بأن الهدف من هذا التشريع لم يكن الانغلاق على اللغة الفرنسية، بل حمايتها من الذوبان في اللغات السوقية المنتشرة بفعل العولمة الاقتصادية والإعلامية.

إنّ غياب مثل هذه القوانين في العالم العربي هو ما يجعل العربية – في كثير من الحالات – لغة اختيار لا لغة إلزام، ويمنح للغات الأجنبية سلطة ضمنية، بل ومكانة تفوق أحيانًا اللغة الأم، لا سيما في المجالات الاقتصادية والجامعية.

---

[12] تطرقت الباحثة إيمان السعيد الجلال، في مقالها اللغة الرسمية وقوانين حمايتها، قراءة لغوية في بعض دساتير العالم، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أعمال مؤتمر الدورة الرابعة والثمانين، أبريل 2010، لمجموعة من القوانين في دساتير متعددة عربية وأجنبية تتعلق بحماية اللغة، فل ينظر في مظانه.

[13] Légifrance, Loi n° 94-665 du 4 août 1994 relative à l'emploi de la langue française
يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط الإليكتروني https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000005616341

ب. البعد التربوي: المدرسة بوصفها مُنتِجًا للانتماء اللغوي

يشكل المجال التربوي القلب النابض لأي مشروع لغوي قومي، إذ المدرسة ليست مكانًا لنقل المعرفة فقط، بل هي فضاء لترسيخ الانتماء اللغوي والثقافي .وإذا كانت اللغة تُتعلّم في البيت، فإنّها تُشرعن في المدرسة.

وقد نبّهت منظمة اليونسكو في تقريرها إلى أهمية التدريس باللغة الأم، معتبرة أنّ التعليم باللغة الأم شرط لضمان جودة التعلم، وترسيخ الهوية الثقافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية[14]، كما دعت في بيان صحفي بمناسبة حلول اليوم الدولي للغة الأم، الموافق 21 شباط/ فبراير، البلدان إلى "انتهاج سياسة التعليم المتعدد اللغات. إذ تنصح المنظمة باعتماد اللغة الأم في تعليم الأطفال تغتنم اليونسكو حلول اليوم الدولي للغة الأم، الموافق 21 شباط/ فبراير، لدعوة البلدان إلى انتهاج سياسة التعليم المتعدد اللغات. إذ تنصح المنظمة باعتماد اللغة الأم في تعليم الأطفال[15]".

لكنّ الواقع في كثير من البلدان العربية، لا سيما في المغرب العربي وبلاد الشام، يُظهر انفصامًا تربويًا خطيرًا، حيث تُدرّس العلوم والتقنيات بلغة أجنبية (فرنسية أو إنجليزية)، بينما تظل اللغة العربية محصورة في التعليم الديني أو الأدبي. وهذا الاختلال يُفضي إلى ضعف في الإتقان، وازدواج في الوعي، وفقدان الثقة في اللغة القومية بوصفها لغة علم وتفكير. كما أن الطالب العربي يُخرّج من الجامعة وهو يعتقد – بفعل ما عاشه – أنّ لغته غير قادرة على التعبير عن المعارف الدقيقة.

ج. البعد الرمزي والثقافي: اللغة بوصفها وطنا معنويًا

لا تقتصر وظيفة اللغة على التواصل ونقل المعارف، بل تتجاوزها لتصير رمزًا للكرامة الوطنية، ومجالًا من مجالات السيادة الرمزية .فاللغة ليست ملكًا للمؤسسة التعليمية ولا لمجمّع لغوي، بل هي إرث جماعي يجسّد وجدان الأمة. لذلك، فإن الدفاع عنها لا يكون من باب المحافظة فحسب، بل من باب الكرامة والسيادة والوجود.

[14] UNESCO, Mother tongue matters: local language as a key to effective learning, document de programme et de réunion, 2007

[15] اليونيسكو، اليوم الدولي للغة الأم: اليونسكو تدعو البلدان إلى انتهاج التعليم القائم على اللغة الأم، بيان صحفي، https://www.unesco.org/ar/articles/alywm-aldwly-llght-alam-alywnskw-tdw-albldan-aly-anthaj-altlym-alqaym-ly-allght-alam

وقد لخّص الكاتب الفرنسي جان فرنسوا شوفالييه هذه الرؤية حين قرّر أن اللغة ليست أداة فقط، بل هي وطن. ومَن لا يدافع عن لغته، لا يستحق أن يحيا فيه[16].

ومن هنا نفهم لماذا يُنظر إلى تهميش اللغة القومية، أو تمكين غيرها في الخطاب الرسمي والإعلامي، بوصفه فعلًا عدوانيًا غير مباشر على الذات الوطنية، لا يقل خطرًا عن العدوان المسلح، لأنه يمسّ جوهر الانتماء، ويُفكك الرابط الرمزي بين المواطن ووطنه.

2. 4. المخاطر المهدِّدة للأمن اللغوي

رغم وضوح أهمية اللغة القومية في بناء السيادة والهُوية، فإنّ عدداً من المخاطر المعاصرة باتت تُهدّد الأمن اللغوي في أبعاده كلها، ومن أبرز هذه المخاطر:

أ. الهيمنة الرقمية للغة الإنجليزية

تُظهر الإحصاءات الحديثة لموقع W3Techs المتخصص أن أكثر من 49,2% من المحتوى الرقمي العالمي مكتوب باللغة الإنجليزية، مقابل أقل من 0,5% فقط للمحتوى العربي[17]. هذه الهيمنة تؤدي إلى إقصاء غير مباشر للغات الأخرى، وتُرسّخ الإنجليزية بوصفها "اللغة الافتراضية" للمعرفة الحديثة، مما يُضعف مكانة اللغة القومية لدى الأجيال الصاعدة.

ب. هيمنة اللغات الأجنبية في التعليم الجامعي

تُدرَّس معظم التخصصات العلمية والتقنية في الجامعات العربية بلغات أجنبية، خاصة الإنجليزية أو الفرنسية، الأمر الذي يُفقد العربية مشروعيتها الأكاديمية، ويُعمّق الاعتقاد بـ"قصورها المعرفي"، مما يدفع إلى الانفصال الثقافي بين الطالب ومرجعيته اللغوية.

[16] Jean-François Chevalier, Les linguistes français et les pays d'Europe de l'Est de 1918 à 1931, dans: LANGUE ET NATION EN EUROPE CENTRALE ET ORIENTALE DU XVIIIEME SIECLE A NOS JOURS, Institut de linguistique et des sciences du langage, édité par -Patrick Sériot Co-édition ILSL et LINX, Cahier n08, 1996, p80.

[17] W3Techs, 2025 https://w3techs.com/technologies/overview/content_language

ج. السطوة الإعلانية والتجارية للغات السوق

أصبح الإعلان والإشهار، خاصة في المراكز التجارية والمنتجات الدولية، يُقدَّم بلغة أجنبية بوصفها أكثر "جاذبية" و"عالمية"، مما ينقل هذه الفكرة ضمنًا إلى وعي المتلقي، ويُكرّس دون وعي أن اللغة الوطنية ليست لغة ترويجية ولا اقتصادية.

د. غياب الإرادة السياسية لبناء سياسة لغوية واضحة

تفتقر كثير من الدول العربية إلى رؤية استراتيجية لغوية متماسكة، فلا يوجد تخطيط لغوي طويل المدى، ولا تمكين تشريعي واضح، ولا ميزانية مخصصة لحماية اللغة. وهذا التهاون السياسي يُفسح المجال أمام تغوّل اللغات الأجنبية، وترك العربية في مواجهة مفتوحة دون سند مؤسساتي حقيقي.

ليس الأمن اللغوي مسألة لسانية ضيقة تُترك لأرباب النحو والمجامع، بل هو قضية وجود وطنية وسيادية من الطراز الأول. فحين تنهار أسوار اللغة، تنفتح الثغور أمام الغزو الرمزي والثقافي، وتفقد الأمة ما يجعلها قائمة في الوعي والتاريخ.

ولذلك، فإنّ تجارب الدول التي أدركت هذا المعنى، كفرنسا التي سنّت قانون توبون، أو كوريا الجنوبية التي جعلت من الكورية لغة التقنية، أو أيسلندا التي جرّمت استخدام الإنجليزية دون ترجمة، تُعدّ نماذج تستحق التأمل والاستلهام[18].

المبحث الثالث: النظريات المرتبطة باللغة والأمن؛ مقاربة مفاهيمية متعددة التخصصات

في سياق تأصيل مفهوم الأمن اللغوي، يبرز من الضروري العودة إلى الإسهامات النظرية التي قاربت العلاقة بين اللغة من جهة، والأمن أو السلطة أو الهوية من جهة أخرى. وقد تشكّلت عبر العقود مقاربات فكرية متعددة، تنتمي إلى مجالات مختلفة :اللسانيات الاجتماعية، علم الاجتماع السياسي، تحليل الخطاب، دراسات ما بعد الاستعمار، الفلسفة، والأنثروبولوجيا اللغوية .وفي هذا المحور، سنعرض أبرز النظريات التي أسهمت في بناء مفهوم الأمن اللغوي، أو مهدت له في دلالته الرمزية والسياسية.

[18] ينظر الباحثة إيمان السعيد الجلال، في مقالها اللغة الرسمية وقوانين حمايتها، قراءة لغوية في بعض دساتير العالم.

3. 1. نظرية الهيمنة اللغوية (Linguistic Domination)

تُعدّ هذه النظرية من أقدم وأعمق المقاربات التي لامست مفهوم الأمن اللغوي، وإن لم تذكره بصيغته الاصطلاحية الحديثة، إذ ظهرت بوادرها في أعمال عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، وخاصة في كتابه المرجعي الرمز والسلطة[19] (*Langage et pouvoir symbolique*) "، حيث قدّم رؤية سوسيولوجية ثاقبة لوظيفة اللغة في المجتمع، تجعل منها أداة لإنتاج السلطة وتكريس التفاوتات أكثر مما تجعلها مجرد وسيلة تواصل.

يرى بورديو أن اللغة ليست كيانًا حياديًا، بل هي بنية اجتماعية مشحونة بالسلطة، تُكتسب قيمتها ليس من ذاتها أو من بنيتها النحوية، بل من موقعها في الحقل الاجتماعي، ومن الاعتراف الذي تمنحه المؤسسات الرسمية لها. وهكذا، تتحول اللغة إلى ما يسميه "رأسمالاً رمزياً *capital symbolique*"[20]، يُوظّف في صراعات اجتماعية متواصلة لتكريس الامتيازات وإعادة إنتاج الفوارق الطبقية والثقافية؛ "فليست سلطة الكلام إلا السلطة الموكولة لمن فوض له أمر التكلم والنطق بلسان جهة معينة، والذي لا تكون كلماته إلا شهادة من بين شهادات أخرى، على ضمان التفويض الذي وكل للمتكلم[21]".

وفي ضوء هذه المقاربة، فإن اللغة المهيمنة ليست بالضرورة اللغة التي يتحدث بها أغلب السكان، بل هي تلك التي تحظى باعتراف قانوني ومؤسساتي، ويُعاد إنتاجها عبر التعليم، والإدارة، والإعلام، والثقافة الرسمية .وبالمقابل، فإن اللغات أو اللهجات التي لا تحظى بهذا الاعتراف تكون في موضع تهميش، بل تُعامل أحيانًا بوصفها لغات دونية أو غير ملائمة للعلم والتحديث.

إنّ هذه الرؤية تُعزز فهمنا لمفهوم "الهيمنة اللغوية(*dominance linguistique*) "، بوصفها حالة لا تنبع فقط من عدد المتكلمين، بل من السلطة التي تُنتجها اللغة في الفضاء الاجتماعي والسياسي . وبالتالي، فإن اللغات القومية، إذا لم تُدعّم من الدولة عبر السياسات التشريعية والتعليمية والإعلامية، فإنها تظل مهددة، حتى في مجتمعاتها الأصلية.

وهذا ما يفتح أعيننا على حقيقة مفادها أن قوة اللغة ليست ذاتية، بل مؤسساتية، وأنّ غياب الاعتراف السياسي والقانوني يعرّض أي لغة للتآكل والتراجع، حتى لو كانت لغتها الأم لملايين البشر. ومن

---

[19] بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة 2007.
[20] نفسه، ص 63.
[21] نفسه، ص 58.

هنا نفهم أن مفهوم الأمن اللغوي، كما يتجلّى في سياقنا العربي، لا بد أن يُفهم ضمن ديناميات السلطة الرمزية، لا في حدود التوصيفات اللسانية المجردة.

إنّ توزيع القيمة بين اللغات في المجتمع لا يتم بشكل تلقائي، بل يخضع لما يسميه بورديو بـ"سوق لغوي[22]" تتحكم فيه العلاقات السلطوية، والمصالح الاقتصادية، وأجهزة الدولة .فكل لغة تدخل السوق اللغوي بمعجمها، ونحوها، وأسلوبها، لكنّها أيضًا تدخل ومعها وزنها الرمزي، الذي يُكسبها شرعية القبول أو يُقصيها إلى الهامش.

وهنا تتجلى أهمية السياسات اللغوية الواعية، لأنها تُعيد ضبط هذه السوق بما يضمن للغة القومية موقع السيادة الرمزية والعملية في آن، ويُحصّنها من الانكماش أو الذوبان في اللغات الأخرى التي قد تحظى بدعم مادي وتكنولوجي يفوقها.

من هذا المنطلق، يصبح الأمن اللغوي، في ضوء نظرية بورديو، مشروعًا لإعادة توزيع السلطة الرمزية بين اللغات، وتحصين اللغة القومية من أن تصبح مجرد لغة فولكلور أو مشاعر، بينما تُمنح اللغات الأجنبية وظيفة الإنتاج العلمي والاقتصادي. وهو ما يُلاحَظ اليوم في كثير من البلدان العربية، حيث يُدرّس الطب والهندسة بلغة أجنبية، بينما تُدرس العربية في نطاق محدود لا يتجاوز الدراسات الأدبية أو الدينية.

ويحذّر بورديو من أن هذا الانقسام يُعمّق الانفصام اللغوي الطبقي، حيث يصبح التمكن من اللغة الأجنبية رمزًا للترقي الاجتماعي، فيما تُحصر اللغة الوطنية في طبقات بعينها، مما يُفضي إلى هشاشة في الانتماء، وتباعد في الرؤية الثقافية بين فئات المجتمع.

تُبرِز مقاربة بورديو أنّ السؤال اللغوي هو في جوهره سؤال في السلطة والهيمنة والتوزيع العادل للرأسمال الرمزي .ومن ثم، فإنّ الأمن اللغوي ليس مجرد مسألة تتعلق بحماية معجم أو نحو، بل هو مسألة عدالة ثقافية وسياسية تضمن أن تحظى اللغة القومية بالمكانة التي تليق بها داخل المجتمع، لا فقط بوصفها أداة تواصل، بل بصفتها عنوانًا للسيادة الرمزية ومجالًا للصراع الاجتماعي.

3. 2. نظرية الأمن الثقافي(Cultural Security Theory)

تُعدّ نظرية الأمن الثقافي من النظريات التي تندرج ضمن التوسعات الحديثة لمفهوم الأمن في العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية. فقد شهد هذا المفهوم، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، تحوّلًا من التركيز الضيق على الأمن العسكري والجغرافي إلى الانفتاح على أشكال جديدة من التهديدات

[22] نفسه

المرتبطة بالهوية، والثقافة، واللغة، والمجال الرمزي للأمم. وبذلك أضحى الأمن الثقافي إحدى لبنات "الأمن غير التقليدي"، الذي بات يحتل مكانة متقدمة في المقاربات الجيوثقافية المعاصرة.

وإذا كانت الدولة الحديثة تُعرّف، حسب التصور الغربي، بأنها كيان يملك السيادة على الإقليم والشعب، فإنّ بعض المفكرين العرب، وعلى رأسهم عبد السلام المسدي، وسّعوا هذا التصور بإدراج اللغة والثقافة ضمن محددات السيادة[23]، وجعلوا من الدب عن حياضها، والمنافحة عن عرضها مسلكا للانبعاث الحضاري لا مندوحة عنه، وإلا غرقنا جميع في أتون الجهل وظلمات الغياب؛ يقول: "وإذ تتقلب واجهات الحرب بين الاستهداف والمقاومة فإن الضمير الجماعي أصبح مؤمنا بأن الصراع العسكري ما انفك يتوارى ليحل محله صراع الهويات، وليس للهوية من عماد يجسد رمزيتها العليا إلا اللغة[24]".

3. 2. 1. تأصيل المفهوم

يُعرّف الأمن الثقافي بأنه: " قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل ظروف متغيرة أو تهديدات فعلية[25]"، عن طريق "الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية؛ لمواجهة التيارات الوافدة أو الأجنبية، أ ي حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج[26]".

ويُعدّ هذا المفهوم استجابة لتصاعد التهديدات الناعمة التي لا تستهدف الأجساد والسلاح، بل تستهدف العقول والرموز، وتعيد تشكيل الوعي من الداخل. ومن ثمّ، فإنّ اللغة القومية تقع في صميم هذا الأمن، لأنها الحامل الأساسي للمخيال الجمعي، والوعاء الذي تُخزَّن فيه الذاكرة، وتُنقَل من خلاله القيم والتقاليد والمرجعيات، فإذا تصدعت اللغة فإن الهوية تكون في خطر[27]".

3. 2. 2. العلاقة بين اللغة والأمن الثقافي

في إطار هذه النظرية، تُعتبر اللغة القومية حجر الزاوية في الأمن الثقافي، لا لأنها أداة تواصل فحسب، بل لأنها نظام رمزي يُعيد إنتاج التصورات، والقيم، والتمثلات الجماعية. فاللغة ليست مجرد وسيلة، بل هي المجال الذي تُصاغ فيه الحقيقة وتُبنى فيه الهوية.

وكلما تراجعت اللغة القومية، انسحب معها الإطار الرمزي الذي تنتظم فيه الثقافة الوطنية، وبدأت الهُوية في التآكل، سواء عبر تفكك الذاكرة، أو عبر تبنّي نماذج ثقافية هجينة، أو عبر تبعية معرفية

---

[23] عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، بيروت 2014

[24] نفسه، ص 15 – 16.

[25] نهلة محمد أحمد جبر، الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، شؤون عربية، العدد 164، ص136.

[26] نفسه

[27] عبد الله بن عازب الأحمري، الانتماء العرقي بين جماعات المهجر: دراسة تحليلية، مجلة ثقافات، العدد 22، يناير 2009، ص128.

للثقافات السائدة. وقد بيّن جون جوزيف[28] أن اللغة ليست أداة للتعبير فقط، بل هي أداة لتشكيل الهوية، ومَن لا يملك لغته، لا يملك شروط الانتماء الثقافي الفعلي، "فاللغة هي الأساس الذي يقوم عليه تخيل الأمة[29]"، لأن "الهوية ذاتها لا يكتمل مدلولها إلا في جوهر اللغة[30]".

3. 2. 3. التهديدات التي تحفز الحاجة إلى الأمن الثقافي

تشير دراسات متعددة[31] إلى أن العالم العربي، ومعه العديد من دول الجنوب، يواجه مخاطر ثقافية رمزية تهدّد وجوده اللغوي والثقافي، ومنها:

- التمدد اللغوي للغات الأجنبية في التعليم العالي، والبحث العلمي، والإدارة، ما يُهمّش اللغة القومية، ويضعف مركزها الرمزي.
- الإعلام الموجَّه بلغات أجنبية أو لهجات محلية، ما يُنتج تشظيًا لغويًا وهوياتيًا.
- صناعة المحتوى الرقمي الموجّه بلغات غير وطنية، وهو ما يجعل الأجيال الجديدة أكثر ارتباطًا بثقافات غيرهم من ثقافتهم الأصلية.
- غياب السياسات الثقافية واللغوية الواضحة، مما يترك اللغة القومية مكشوفة أمام رياح السوق والعولمة.

3. 2. 4. الأمن الثقافي كمرتكز للأمن القومي

إنّ النظرية التقليدية في الأمن القومي، كما صاغها باري بوزان في كتابه *People, States and Fear*، كانت تركّز على التهديدات الخارجية والحدود المادية، لكنّ المراجعات النظرية الحديثة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وسّعت المفهوم ليشمل ما يُعرف بـ"الأمن المجتمعي" و"الأمن الرمزي"، الذي تُعدّ اللغة أهم مقوماته."إنّ المجتمعات تُهدَّد اليوم ليس فقط عبر السلاح، بل عبر اللغة، والثقافة، والمحتوى الرمزي[32]."

---

[28] جون جوزيف، اللغة والهوية: قومية – إثنية – دينية، ترجمة د. عبد النور خراقي، عالم المعرفة، العدد 342، أغسطس 2007.

[29] نفسه، ص 284.

[30] نفسه، ص286.

[31] ينظر مثلا السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي، عبد القادر الفاسي الفهري، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى 2014.

[32] Barry Buzan, People, States and Fear, ECPR Press, 2007, p. 150

وعليه، فإن الأمن الثقافي لا يُعد ترفًا فكريًا أو قلقًا نخبويا، بل هو ركن من أركان الاستقرار المجتمعي طويل الأمد، ولا يمكن تصوّر سيادة حقيقية لدولة لا تملك زمام لغتها، ولا تُوظفها في خطابها السياسي، وإنتاجها المعرفي، وتكوينها التربوي، وإعلامها الجماهيري.

من خلال ما سبق، يتبيّن أن نظرية الأمن الثقافي تمنح اللغة القومية موقعًا مركزيًا في معادلة الاستقرار الرمزي والسياسي .فهي ليست مجرد أداة بيد الدولة، بل هي أفق للسيادة الرمزية، يُصاغ من خلالها معنى الوطن، والانتماء، والاختلاف، والتاريخ، والمصير. وكل تفريط فيها هو تفريط في ركن أصيل من أركان الكيان الجماعي.

ومن ثمّ، فإنّ الأمن اللغوي، بوصفه أحد أذرع الأمن الثقافي، يجب أن يُدرَج ضمن السياسات الاستراتيجية للدول، لا باعتباره مبحثًا ثقافيًا فرعيًا، بل كشرط من شروط السيادة الوطنية الشاملة.

3.3. نظرية ما بعد الكولونيالية واللغة: اللغة أداة استعمار خفي ومجال للمقاومة الرمزية

إذا كانت النظريات التقليدية في اللسانيات والاجتماع السياسي قد ركزت على اللغة بوصفها بنية داخلية أو أداة تواصل اجتماعي، فإنّ نظرية ما بعد الكولونيالية أتت لتُعيد قراءة اللغة في سياق الصراع بين المركز الاستعماري والأطراف المستعمَرة، مركزة على الوظيفة السياسية والرمزية للغة، لا في نقل المعنى فحسب، بل في تشكيل الوعي وإعادة إنتاج الهيمنة.

لقد أبانت أدبيات هذه النظرية، منذ نشأتها، أن اللغة لم تكن يومًا بريئة في مشروع الاستعمار، بل كانت واحدة من أقوى أدواته الناعمة .ذلك أن المستعمِر، إلى جانب تفوقه العسكري والاقتصادي، كان يُخضِع الشعوب المستعمَرة لغويًا، عبر فرض لغته بوصفها لغة العلم، والتعليم، والحضارة، في مقابل وصف لغات السكان الأصليين بأنها "لهجات"، أو "لغات محلية"، أو "عاجزة عن التعبير العلمي والدستوري."

3. 3. 1. فرانتز فانون: اللغة والاستلاب

في طليعة من نظّر لهذا المعنى، يأتي المفكر الكاريبي فرانتز فانون، الذي عدّ اللغة سلاحًا نفسيًا استعماريًا بامتياز .ففي كتابه *"بشرة سوداء، أقنعة بيضاء"* (*Black Skin, White Masks*)"، يؤكد فانون أن استعمار الأرض لا يكتمل إلا باستعمار اللسان، وأن الإنسان الأسود – حين يُجبر على التعبير بلغة الأبيض – يفقد ارتباطه بواقعه وهويته.

اللغة في تصور فانون لم تكن مجرد وسيلة تواصل، بل أداة هيمنة غرست في نفوس الشعوب المستعمَرة شعورًا بالدونية، إذ كانت محمولة على "معايير الأمة المستعمِرة الثقافية" ومفروضة بقوة السيطرة، لا بقوة التفاعل. يقول فانون: "التحدث بلغة المستعمِر هو، بحكم الواقع، تبني ثقافته ورفض ثقافتك الخاصة، فالتكلم يعني أن توجد للآخر[33]"

ويذهب أبعد من ذلك حين يعتبر أن الاستلاب اللغوي هو مقدمة للاستلاب الوجودي، وأن المواطن المستعمَر الذي يتخلى عن لغته ليس فقط يطلب الاندماج، بل يطلب الاعتراف الرمزي في لغة الآخر، وهذا ما يولّد طبقة من "المنفصلين ثقافيًا" عن بيئتهم، وهو ما أسماه بـ"الانفصام اللساني.[34]"

3. 3. 2. نغوغي واثيونغو: تفكيك استعمار العقل

استكمل المفكر الكيني نغوغي واثيونغو هذه الرؤية في كتابه الشهير *"تصفية استعمار العقل[35] "* (*Decolonising the Mind*)، حيث دعا صراحة إلى التخلّص من إرث اللغة الاستعمارية (الإنجليزية، الفرنسية...)، والعودة إلى اللغات الإفريقية الأصلية. وقد اعتبر أنّ الكتابة بلغة المستعمِر تُبقي المستعمَر في موقع التابع، وتُرسّخ تبعية معرفية وثقافي، فاللغة ليست وسيلة، بل هي موقف، واختيار الكتابة بلغة المستعمر هو تبنٍّ لموقفه، وخضوع لسلطته الرمزية؛ لقد أعلنها نغوغي مدوية "كانت الرصاصة أداة الإخضاع الجسدي، أما اللغة فكانت أداة الإخضاع الروحي[36]".

وقد ذهب نغوغي إلى حد التخلي عن الكتابة بالإنجليزية، واعتماد لغته الأم (الكيكويو) في التأليف المسرحي والأدبي، في خطوة رمزية لإعادة مركزية اللغة الأصلية بوصفها أداة مقاومة، يقول:" أما هذا الكتاب (تصفية استعمار العقل)، فهو وداعي الأخير للإنجليزية بوصفها واسطة لأي من كتاباتي، ومنذ الآن ساستخدم الكيكويو والكي سواحلية دوما[37]".

3.3.3. اللغة كأداة اختراق ثقافي

تُظهر هذه المقاربات أن اللغة لا تُفرض فقط بالقوة، بل تتغلغل عبر أنظمة التعليم، والكتب المدرسية، والإدارة، والمصطلح العلمي، والإعلام، لتُنتج ما يُشبه "الإجماع الضمني" على أن لغة المستعمِر أكثر كفاءة وعلمًا ورقيًّا. وهنا يصبح خطر ?الاستعمار اللغوي مضاعفًا:

---

[33] Fanon, F. (1967). Towards the African Revolution. United States of America: Grove Press, p17.

[34] *Frantz Fanon, Black Skin, White Masks, Grove Press, p. 18*

[35] نغوغي واثيونغو، تصفية استعمار العقل، ترجمة سعدي يوسف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق سوريا، 2011.

[36] نفسه، ص 31.

[37] نفسه، ص 14.

1. لأنه لا يُفرض بالإكراه، بل يُقبل بدافع الرغبة في "الترقي الاجتماعي."
2. لأنه يُعيد إنتاج ذاته عبر النخب الوطنية نفسها التي تنتمي إلى المجتمع المستعمر.

وقد نبّه المفكر المغربي عبد الله العروي إلى هذا النوع من الخطر، حين تحدّث عن التمثلات المغلوطة التي تخلقها اللغة الأجنبية في ذهن المتعلّم العربي، بل إنه تعدى ذلك إلى إدانة استخدام "الأشكال الأدبية" المستوردة من دون تبيئة واعية لها، وليس يخفى أن الأشكال الأدبية هي شكل من أشكال التواصل اللغوي، يقول:" هذه الأشكال العربية التي نريد اليوم استعارتها من الغير، تحمل في طياتها مناخي موروثة عن ظروف نشأتها في الغرب. كما تُحفَظ القصيدة العربية في بنيتها العضوية شيئًا من الحياة البلدية الأصلية، فيستحيل أن يبرع فيها شاعر هولاندي أو صيني ويبقى مع ذلك وفياً لتقاليد الشعر العربي، إذا أخذنا تلك الأشكال، كما هي، وأفرغنا فيها أغراضنا، فإنها ستُحيل في الحال تلك الأغراض إلى ما لم نكن نقصده[38]".

3. 3. 4. ما بعد الاستعمار واستعادة السيادة اللغوية

لقد سعت بعض الدول، بعد حصولها على الاستقلال السياسي، إلى تحقيق الاستقلال اللغوي، إدراكًا منها أن السيادة لا تكتمل إلا عبر امتلاك ناصية الخطاب. وقد كانت الجزائر، على سبيل المثال، نموذجًا في محاولة التعريب بعد عقود من فرنسة التعليم والإدارة.

غير أن هذه المحاولات اصطدمت بواقع صعب: نقص الأطر، وانعدام الدعم التقني، وهيمنة اللغة الفرنسية في العلوم والإعلام، ما أدى إلى استمرار التبعية اللغوية بشكل غير معلن.

وفي هذا السياق، يصبح مفهوم "الأمن اللغوي "امتدادًا عمليًا لمشروع ما بعد الكولونيالية، لأنه يُسائل ليس فقط الأثر المباشر للاستعمار، بل يُسائل بقاء أنظمته الرمزية داخل بنية الدولة الوطنية الحديثة، ومنها:

- استمرار تدريس العلوم بلغة أجنبية.
- استعمال لغات المستعمر في القضاء والإدارة العليا.
- إنتاج المعرفة بلغة الآخر، وطلب الاعتراف الأكاديمي بلغة غير وطنية.

[38] عبد الله العروي، الإديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، ط1، 1995، ص21.

تبرز نظرية ما بعد الكولونيالية أهمية اللغة باعتبارها ساحة صراع رمزي بين التبعية والتحرر .فاختيار لغة ما لا يعكس فقط ذوقًا شخصيًا، بل يكشف موقعًا في بنية القوة، وموقفًا من الذاكرة والتاريخ والسيادة.

ومن هذا المنظور، فإنّ الأمن اللغوي لا يُفهم فقط بوصفه حماية للغة من التهجين، بل تحرر من الاستعمار الرمزي، واستعادة للحق في التسمية، والتفكير، والإبداع، والاختلاف.

3. 4. نظرية علم الاجتماع اللغوي: نطاقات الاستعمال ومؤشرات الاستقرار اللغوي

ينتمي علم الاجتماع اللغوي (*Sociolinguistics*) إلى الحقول المعرفية التي اهتمت مبكرًا برصد العلاقة بين اللغة والبنية الاجتماعية، إذ ينظر إلى اللغة لا بوصفها نظامًا مغلقًا من الأصوات والقواعد، بل كظاهرة اجتماعية تتفاعل مع المراتب الطبقية، والفضاءات المؤسسية، والأنساق القيمية، وأنماط السلطة. وفي هذا الإطار، برزت نظرية نطاقات الاستعمال اللغوي (Domains of Language Use) التي صاغها عالم اللسانيات الاجتماعي جوشوا فيشمان (*Joshua Fishman*)، بوصفها أحد أبرز المداخل لفهم استقرار اللغة أو تهديدها.

ويقصد فيشمان بـ"نطاقات الاستعمال" المجالات الاجتماعية التي تُستعمل فيها اللغة بشكل متكرّر ودائم، مثل:

- الأسرة
- المدرسة
- دور العبادة
- الإدارة العامة
- وسائل الإعلام
- الاقتصاد والتجارة
- المجال العلمي والأكاديمي

وقد بيّن فيشمان أنّ استقرار اللغة، وبقائها حيّة وفاعلة في الوجدان الجمعي، لا يتحقق إلا حين تحافظ على حضورها داخل أكبر عدد ممكن من هذه النطاقات .وكلما تراجعت في أحدها، تقلص مجالها الرمزي، وبدأ مسار انحسارها التدريجي.

يقول فيشمان: "اللغة التي تُقصى من نطاقات السلطة والتقنية والتعليم مهدّدة بالموت، حتى لو ظل يتحدث بها الملايين في الشارع[39]".

يربط علم الاجتماع اللغوي بين الاستعمال والشرعية، أي أنّ اللغة تُكسب قيمتها وقبولها من خلال حضورها الفعلي في الحياة العامة، لا من مجرد الاعتراف الدستوري بها. فهناك فرق كبير بين أن تُعلَن اللغة القومية لغة رسمية في الوثائق، وبين أن تُستعمل فعليًا في:

- تدريس الطب والهندسة والعلوم الدقيقة.
- صياغة العقود التجارية والقوانين.
- نشر المعرفة والبحث العلمي.
- الإدارة العامة والدبلوماسية الدولية.
- الإعلام والإعلان والسينما.

ومن هذا المنظور، فإنّ التهميش الفعلي للغة القومية في هذه المجالات، حتى لو لم يُعلن رسميًا، يُعادل في جوهره إعلانًا ناعمًا لانتهاء فعاليتها الرمزية.

ينطبق هذا الإطار التحليلي بدقة على واقع اللغة العربية في أغلب الأقطار العربية. فبالرغم من كونها اللغة الرسمية دستورًا، إلا أن حضورها في نطاقات الاستخدام الحيوية يشهد تراجعًا مضطردًا، نلخّصه كما يلي:

- في الأسرة :يُلاحظ صعود اللهجات المحلية، والتأثر المتزايد بالمصطلحات الأجنبية في خطاب الأطفال والمراهقين.
- في المدرسة :تُدرّس المواد العلمية في كثير من الدول بلغة أجنبية، وتُفرض الإنجليزية أو الفرنسية في التعليم العالي، مما يُضعف الثقة بالعربية كلغة علمية.
- في الإعلام :تسود البرامج باللهجات العامية أو باللغات الأجنبية، فيما تُستثنى العربية الفصيحة من ساعات الذروة.

[39] *Fishman, Reversing Language Shift, Multilingual Matters, 1991, p 7.*

- في الاقتصاد والإشهار :تعتمد معظم الإعلانات والمراسلات التجارية في الشركات الكبرى على لغات السوق (خاصة الفرنسية في المغرب العربي، والإنجليزية في الخليج ومصر).
- في التقنية والرقمية :تعاني العربية من نقص المحتوى الرقمي، وتهميش في نظم التشغيل والبرمجيات والمواقع الكبرى.

هذا الانسحاب التدريجي للعربية من هذه النطاقات، يجعلها في موقع "لغة هوية" لا "لغة أداة"، ويُكرّس انفصالًا بين الانتماء الرمزي والممارسة الفعلية.

ينبّه علم الاجتماع اللغوي إلى أن استعادة الأمن اللغوي لا يتم بالخطاب العاطفي، ولا بإحياء النوستالجيا، بل من خلال خطة مدروسة لإعادة اللغة القومية إلى نطاقات الاستعمال الكبرى .ويُشير فيشمان[40] إلى أهمية ما يسميه بـ"التخطيط اللغوي الموجَّه للاستعادة (*Reversing Language Shift – RLS*) ".

ومن بين مداخل هذا التخطيط:

- تعريب العلوم الجامعية، مع تطوير المصطلحات.
- إنتاج محتوى رقمي واسع بالعربية الفصيحة.
- فرض استخدام اللغة القومية في الوثائق الرسمية والإعلانات.
- تشجيع الإبداع الثقافي (رواية، سينما، مسرح) بلغة فصيحة مرنة.
- إدماج اللغة القومية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

تكشف مقاربة علم الاجتماع اللغوي أن بقاء اللغة لا يرتبط بعدد متكلميها، بل بقدرتها على الاستمرار في نطاقات التأثير الاجتماعي والمعرفي والاقتصادي .وحين تتخلى اللغة عن مواقعها لصالح لغات أخرى، فإنها لا تذوي فقط، بل تفقد قيمتها الرمزية وموقعها في السيادة.

لذا فإنّ الأمن اللغوي، في هذا المنظور، ليس رديفًا لحماية الهوية فقط، بل هو مشروع لاستعادة الوظائف اللغوية داخل المجتمع الحديث.

[40] *Fishman, Reversing Language Shift, Multilingual Matters, 1991, p 105*

3. 5. المدرسة الفلسفية: اللغة بوصفها كينونة رمزية

ليست اللغة في التصوّر الفلسفي أداة تواصل خارجي بين الذوات، ولا مجرد حيلة للتفاهم أو نقل المعاني، بل هي طريقة وجود، وبنية رمزية تُنتج العالم كما تُدركه، وتُؤسّس لمعنى الذات والآخر. وقد بلغ هذا الفهم ذروته في القرن العشرين مع فلسفات الوجود واللغة، خصوصًا عند مارتن هايدغر، الذي أحدث نقلة نوعية في النظر إلى اللغة، منتزعًا إيّاها من التناول اللساني المحض إلى ميدان الأنطولوجيا.

3. 5. 1. مارتن هايدغر: اللغة مسكن الوجود

يرى مارتن هايدغر (Martin Heidegger) أن اللغة هي بيت الكينونة، أي أن الإنسان لا يقطن في العالم إلا عبر اللغة، وأن اللغة ليست وسيلة بل مسكن للوجود، يقول :"إن الكلام ينبغي أيضا أن تكون له من حيث ماهيته طريقة كينونة متصلة بالعالم عل نحو مخصوص. إن مفهومية الكينونة-في-العالم-وفق وجدان ما إنما تفصح عن نفسها من حيث هي كلام[41]"، فهي بحد تعبيره "بيت الكينونة لأنها من حيث هي القولة لحن الخصوصية[42]".

من هنا، فإن كل تراجع في اللغة هو تراجع في الحضور الوجودي للذات، لا فقط في تواصلها. هذا المنظور يعطي للأمن اللغوي عمقًا وجوديًا، ويجعل من المسألة اللغوية قضية أنطولوجية وثقافية كبرى، لا قضية سياسات عمومية فقط.

في مؤلفه الشهير *"في الطريق إلى اللغة* (*Unterwegs zur Sprache*) "، ينقض هايدغر التصور الأداتي للغة، القائم على أنها وسيلة تعبير عن أفكار مسبقة، ليؤكّد أنّ اللغة ليست أداة بين يدي الإنسان، بل الإنسان هو الكائن الذي يسكن في اللغة، ويُدرك العالم من خلالها، ويُصاغ كيانه بها[43].

يرى هايدغر أنّ الوجود لا يُمكن أن يُفهم إلا من خلال اللغة، لأنّ كل تفكير، وكل إدراك، وكل تأمّل في الكينونة، يمرّ عبر كلمات، وكل كلمة تحمل معها شبكة من الدلالات، والتاريخ، والرؤى المضمرة.

ولذلك، فإنّ تراجع اللغة القومية لا يُفضي فقط إلى تراجع وسيلة تعبير، بل هو تراجع في قدرة الأمة على إدراك وجودها، وتأويل ذاتها، ورؤية العالم من منظورها.

---

[41] مارتن هيدجر، الوجود والزمان، ترجمة فتحي المسكيني، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،ط1،2012 ص 312.
[42] نفسه، ص ص 282-283.
[43] مرجع سابق

3. 5. 2. اللغة باعتبارها فعل تَسمية: التسمية بوصفها سلطة

في ضوء الفلسفة القارية، خصوصًا عند هايدغر وريكور وغادامير، يُنظر إلى اللغة أيضًا بوصفها فعلًا تأسيسيًّا للوجود من خلال التسمية .فأن تُسمّي شيئًا يعني أن تُوجِده في الوعي، وأن تمنحه مقامًا في الوجود.

وهذا ما يجعل اللغة القومية ليست وعاءً فقط، بل خالقة لمعنى الأشياء، فحين تُستبدل ألفاظها بألفاظ أجنبية، يُستبدل معها إدراك الأشياء ذاتها، وهنا تحضر مقولة هايدغر بوضوح: "ما لا يُسمّى، لا يوجد، وما يُسمّى بلغة الغير، يُدرَك بعين الغير[44]".

وبالتالي، فإنّ فقدان السيادة على اللغة هو فقدان للسيادة على تسمية الأشياء، ومن ثمّ على تأويل العالم .وهذا أحد أخطر أوجه التبعية الرمزية التي تُقوّض الأمن الثقافي واللغوي من الداخل.

ترى المقاربة الفلسفية الحديثة، المتأثرة بفكر بول ريكور وهانس غيورغ غادامير، أن اللغة تُسهم في بناء الهوية السردية للإنسان .فالفرد لا يتشكّل فقط من خلال ذاته البيولوجية أو تاريخه الشخصي، بل من خلال القصص التي يرويها عن نفسه، والقصص لا تُروى إلا بلغة ما، فالذات التي تصنع التاريخ، أي تخرج إلى دائرة الفعل المتحول، ولا يمكنها في الآن نفسه أن تكون فاعلة في التاريخ دون روايته وسرده وإذا كانت هذه اللغة لغة الآخر، فإنّ القصة تفقد صدقيتها، ويضيع المعنى[45].

ولذلك، فإنّ السيادة اللغوية ليست مسألة تربوية فقط، بل هي شرط أنطولوجي لحيازة الذات لهويتها في الزمان والمكان.

وترتبط اللغة، في التصور الفلسفي، بحرية الذات في التعبير، والفهم، والتأويل. غير أن هذه الحرية لا تتحقق إلا حين تكون اللغة منبثقة من تجربة الذات نفسها، منتمية إلى سياقها التاريخي والثقافي.

وعندما تُفرض لغة أخرى – كما في سياقات الاستعمار أو التبعية الأكاديمية – فإنّ الإنسان يُجبر على التفكير في عالمٍ لم يصُغ مفرداته، بل صاغها غيره، فيتحوّل من فاعل لغوي إلى متلقي دلالي.

في هذا السياق ينتقد إيمانويل ليفيناس[46] الفلسفة الغربية لتركزها على الذات وميولها لاحتواء الآخر ضمن مفاهيم الهوية الذاتية .يُعتبر هذا التمركز حول الذات نوعًا من العنف الرمزي الذي يُنكر فرادة

---

[44] نفسه

[45] Paul Ricoeur: temps et recit3 ، Seuil 1991 pp442-448

[46] Emmanuel LEVINAS, Difficile liberté: Essais sur le judaïsme. Albin Michel, Paris, 1976, pp. 268-271

الآخر .في المقابل، يُقدم ليفيناس فلسفة تُركز على "الغيرية" كأصل للأخلاق، حيث تُصبح العلاقة مع الآخر أساسًا لتشكيل الهوية والمعنى.

يُعارض ليفيناس الفهم التقليدي للهوية الذي يُركز على الذاتية والتطابق .بالنسبة له، تتشكل الهوية من خلال العلاقة مع الآخر، حيث يُمثل الآخر "الغيرية المطلقة" التي تُقاوم التماثل والاختزال . هذا الفهم يُعيد تعريف الهوية كعملية ديناميكية تتضمن الاعتراف بالآخر والتفاعل معه، بدلاً من كونها حالة ثابتة.

من هذا المنظور، فإنّ الأمن اللغوي لا يُعدّ فقط حماية للغة من التهجين أو الانقراض، بل هو صيانة للكينونة ذاتها، لأنّ الكائن الذي يُسلب لغته، يُسلب رؤيته للعالم، وتختلّ علاقته بالأشياء، وينحرف تأويله لذاته وللواقع.

وهذا يُفضي بنا إلى اعتبار المسألة اللغوية ليست عرضًا ثقافيًا، بل أساسًا فلسفيًا لكيان الأمة . وحين نُفرّط في اللغة القومية، فإننا لا نخسر وسيلة، بل نفقد المعنى، ونتنازل عن "مسكن وجودنا "كما يقول هايدغر.

تُبرز المقاربة الفلسفية أن اللغة ليست مجالًا ثانويًا في حياة الإنسان والمجتمع، بل هي شكل من أشكال الوجود ذاته .ولهذا، فإنّ الأمن اللغوي يجب أن يُفهم على أنه أمن أنطولوجي، تُؤسّس فيه الذات سيادتها الرمزية على الواقع من خلال لغتها، وتُعيد إنتاج نفسها بوصفها فاعلًا في العالم، لا تابعًا لألفاظ.

خاتمة الفصل

لقد انطلق هذا الفصل من فرضية مركزية مؤداها أن اللغة القومية ليست مجرد أداة تواصلية، بل هي نسق رمزي وثقافي وسياسي يُؤسّس للهوية والسيادة والانتماء .وهي، بهذا المعنى، جوهر من جواهر الكيان الجمعي، لا تستقيم دونه لا وحدة وطنية، ولا استمرارية تاريخية، ولا استقلال رمزي.

وقد تبيّن من خلال المحاور المعروضة أن مفهوم الأمن اللغوي لا يمكن فهمه إلا ضمن شبكة مفاهيمية أوسع تشمل: الهوية، الثقافة، السيادة، السلطة الرمزية، الاستعمار الرمزي، المجال العمومي، وغيرها من المفاهيم التي تتشابك في صلب الوجود اللغوي للأمم. فهو ليس شعارًا ثقافيًا تجميليًا، بل ضرورة استراتيجية في عصر صارت فيه اللغة جزءًا من معركة النفوذ، ومجالًا للهيمنة الناعمة، وعلامةً على الكرامة السياسية.

وقد أظهرت النظريات الخمس التي تم تحليلها – من الهيمنة الرمزية عند بورديو، إلى الأمن الثقافي، ثم مقاربات ما بعد الكولونيالية، فعلم الاجتماع اللغوي، وأخيرًا المقاربة الفلسفية – أنّ اللغة تُمارَس وتُخضع وتُستعمَر وتُقاوَم، تمامًا كما تُحتَلّ الأرض وتُحرّر. وأنّ فقدان السيادة على اللغة هو بوابة لفقدان السيادة على الوعي، ومن ثمّ على الواقع.

في ختام هذا الفصل يحق لنا أن نصوغ تأملات نقدية ختامية

1. لماذا لم يتحوّل الوعي بالخطر اللغوي في العالم العربي إلى مشروع فعلي؟

رغم وفرة الكتابات حول المسألة اللغوية، وارتفاع أصوات المثقفين الغيورين، إلا أنّ أغلب الدول العربية لم تُفعّل هذا الوعي في صورة سياسات لغوية واضحة ومُلزمة. ويعود ذلك إلى:

- غياب الإرادة السياسية الصلبة.
- الارتهان للفرنكوفونية أو الأنجلوسكسونية في النخب العليا.
- افتقار المجامع اللغوية إلى قوة اقتراحية تنفيذية.
- الخلط بين "الانفتاح" و"الاستتباع."

2. هل يُمكن الفصل بين الدفاع عن اللغة والدفاع عن الكيان الوطني؟

لا. لأنّ اللغة ليست فقط لسانًا، بل هي معمار الذاكرة الجماعية .وكل تفكك لغوي يُوازيه تفكك هوياتي. ومن يطلب سيادة وطنية دون حماية لغوية، كمن يطلب سقفًا بلا أساس.

3. هل هناك أمل في استعادة المبادرة؟

نعم، إذا وُجد:

- تشريع صارم يعيد الاعتبار للعربية في الإدارة والتعليم والإعلام.
- إصلاح للمناهج والكتب المدرسية بجعل اللغة القومية مركزًا لا محيطًا.
- دعم المحتوى الرقمي العربي علميًا وثقافيًا.
- تعزيز صورة اللغة القومية لدى الأجيال الصاعدة، بوصفها لغة علم وقدرة، لا لغة طقوس وتراث.

4. ما موقع التجربة الفرنسية ضمن هذا السياق؟

إنّ النموذج الفرنسي في حماية اللغة القومية يُقدّم أنموذجًا واقعيًا يُثبت أن اللغة تحتاج إلى:

- إرادة سياسية واعية.
- تشريع ملزم لا رمزي.
- مؤسسات حية لا أرشيفية.
- مناعة ثقافية تقاوم الإذعان اللغوي أمام الآخر.

سنُقبل في الفصل الثاني على دراسة النموذج الفرنسي في حماية اللغة القومية، لا بوصفه حالة معزولة، بل كمثال حيّ لدولة جعلت من لغتها جزءًا لا يتجزأ من أمنها القومي وثقافتها السيادية، في مواجهة العولمة اللغوية المتمثّلة أساسًا في اكتساح الإنجليزية.

وسيتم تحليل هذا النموذج وفق المحاور الآتية:

1. الخلفيات التاريخية والسياسية لحماية اللغة الفرنسية.
2. البنية القانونية (قانون توبون نموذجًا).
3. الأدوار المؤسسية (الأكاديمية الفرنسية، وزارة الثقافة...).
4. السياسات التعليمية والإعلامية.
5. نتائج وتحديات هذا النموذج، وإمكانات استلهامه عربيًا.

الفصل الثاني: النموذج الفرنسي في حماية اللغة القومية

المبحث الأول: تشكُّل الوعي اللغوي في فرنسا – الجذور التاريخية والثقافية

1.1. فرنسا ما قبل الدولة المركزية: تعدد اللهجات والصراع الرمزي

لم تكن فرنسا، قبل تشكّل الدولة الحديثة، كيانًا لغويًا موحّدًا، بل كانت أرضًا فسيفسائية لغويًا وثقافيًا، تتجاور فيها لهجات ولغات مختلفة، يعكس كل منها انتماءً إثنيًا أو جغرافيًا أو طبقيًا. كان الشمال يتحدث بـ*langues d'oïl*، وهي لهجات مشتقة من اللاتينية المحلية، أقرب إلى ما سيصير لاحقًا "الفرنسية"، بينما كان الجنوب يتحدث بـ*langues d'oc*، ولهجات أكثر قربًا من الإسبانية القشتالية. إلى جانب هاتين الكتلتين، كانت هناك لغات مغايرة تمامًا كالبريتونية (الكلتية الأصل)، والباسكية، والألزاسية (ذات الجذر الألماني)، والفلامانية، والكتالونية، وغيرها.

هذا التعدد لم يكن مصدرَ غنى ثقافي فقط، بل كان يُنظر إليه – في زمن نشوء الدولة القومية – بوصفه عائقًا أمام وحدة الأمة وبناء السيادة المركزية .فقد بيّنت الأبحاث التاريخية أن الدولة الفرنسية، حتى القرن السابع عشر، لم تكن قادرة على ممارسة سلطتها الرمزية خارج باريس والمناطق الحضرية الكبرى بسبب الاختلاف اللغوي الواسع.

وقد أورد المؤرخ فرناند بروديل ما يفيد أن الفرنسية لم تكن في القرن السادس عشر مفهومة إلا من أقلية ضئيلة، وأن باقي السكان لم يكونوا يتكلمونها ولا يفهمونها، وأن فرنسا كانت عبارة عن مناطق لغوية لا يكاد يفهم سكان منطقة لغة سكان المنطقة الأخرى[47]، حتى إنه يقول: " إن مسافرا من أوش إلى تولوز أو إلى مونتوبان سوف يجد صعوبة في التواصل مع الناس خلال سفره[48]"

ولم تكن هذه اللهجات محض أدوات تواصل، بل كانت تعبيرات عن هويات جهوية عنيدة، ترفض الانصهار في خطاب باريس المركزي، وكان استخدام الفرنسية يُعد، في مناطق كثيرة، إذعانًا لسلطة العاصمة، لا مجرد اختيار لسان[49].

---

[47] فرناند برودل، هوية فرنسا الجزء الأول؛ المكان والتاريخ، ص 81 - 92

[48] ص 88.

[49] نفسه، ص90.

وقد حاولت بعض السلطات الملكية، مثل مرسوم فيلار كوتره-Ordonnance de Villers) (Cotterêtsالصادر سنة 1539 في عهد الملك فرانسوا الأول، أن تفرض استخدام اللغة الفرنسية في الوثائق القانونية بدل اللاتينية، لأغراض التبسيط الإداري، لكنه لم يُطبق بشكل واسع إلا بعد قرون، لأنّ اللهجات كانت لا تزال تحتفظ بشرعيتها الاجتماعية[50].

إذن، قبل قيام الدولة المركزية الحديثة، لم تكن اللغة الفرنسية سوى واحدة من بين لغات متعددة، لا تتمتع بأفضلية حقيقية سوى في بلاط الملك وبعض النخب المثقفة. وكانت البلاد بحاجة إلى مشروع لغوي – لا يقل عن كونه سياسيًا – لتوحيد هذا التعدد ضمن منظومة رمزية جامعة.

1. 2. الثورة الفرنسية واللغة الجمهورية: التوحيد من أجل السيادة

مثّلت الثورة الفرنسية عام 1789 تحوّلًا جذريًا في بنية الدولة والمجتمع والرموز المؤسسة للهوية الوطنية، وكانت اللغة أحد أهم العناصر الرمزية التي انتبه إليها الثوار في مشروعهم لإعادة بناء فرنسا على أساس جديد، يقوم على مفهوم "الأمة الواحدة ذات السيادة."

ولقد كان واضحًا منذ بدايات الثورة أن التعدد اللغوي، الذي كان مقبولًا ضمن منطق المملكة المتعددة الأقاليم، يتنافى مع روح الجمهورية الوليدة التي تؤمن بالمساواة بين المواطنين، وتطمح إلى خلق فضاء عمومي موحّد يمكن أن يتكلم بلغة واحدة، ويفكر بمفردات واحدة، ويشعر بانتماء رمزي مشترك.

وقد مثّل خطاب الثوري برتراند بارير (Bertrand Barère) أمام الجمعية الوطنية سنة 1794 نقطة تحوّل فارقة في هذا الوعي الجديد. إذ أعلن بصراحة:"الفيدرالية اللغوية تؤدي إلى الفيدرالية السياسية، وتعدد الألسنة في فرنسا خيانة للجمهورية. يجب أن يتعلم كل فرنسي كيف يتحدث بلغة الحرية، أي الفرنسية[51]".

وقد تبنّى هذا الخطاب فكرة أن توحيد اللغة شرط مسبق لتوحيد الوطن، وأنّ الدفاع عن "اللغة الوطنية" هو جزء من الدفاع عن الجمهورية ذاتها. وعلى هذا الأساس، صدر مرسوم سنة 1794 يأمر بتدريس الفرنسية في المدارس، ويُجرّم استخدام اللهجات المحلية في الفضاء العام، خاصة في التعليم، والكنائس، والمحاكم.

---

[50] نفسه.

[51] *Discours de Barère, Comité de salut public, 27 janvier 1794, Archives nationales*
للاطلاع عليه يرجى تصفح موقع الأرشيف البرلماني الفرنسي على العنوان الإلكتروني الآتي:
https://archives-parlementaires.persee.fr/prt/12fbcac3-2fc2-4d56-8932-5a17f6225b52

لقد ربط الثوّار بين اللغة والمواطنة، من خلال فكرة بسيطة وعميقة: إذا كانت الجمهورية تمنح الجميع حقوقًا متساوية، فعليهم أن يتكلموا اللغة نفسها .فالمواطنة، بهذا المعنى، لا تُفهم فقط قانونيًا، بل تُمارس لغويًا .وبهذا، تصبح اللغة الفرنسية لغة الانتماء لا إلى الجغرافيا، بل إلى الفكرة الجمهورية.

ويؤكد المؤرخ ميشال دي سورتو(Michel De Certeau) ، في تحليله لوثائق الثورة، أنّ: "اللغة لم تكن مجرد أداة إصلاح إداري، بل رهانًا رمزيًا عميقًا لإعادة تشكيل الذات الفرنسية بعد الثورة[52]".

اتخذت الجمهورية الأولى سلسلة من التدابير العملية، من أبرزها:

1. توظيف معلمين جمهوريين متنقلين يحملون معهم كتب القراءة، ويجوبون القرى لنشر اللغة الفرنسية، كما جاء في تعليمات *Joseph Lakanal* سنة 1794.
2. ترجمة النصوص القانونية والتشريعية إلى الفرنسية فقط، ووقف استخدام اللاتينية واللهجات المحلية.
3. اعتبار استعمال اللهجات في المدارس والأماكن العامة ضربًا من "الرجعية" السياسية، ومخالفة روح الجمهورية.

ولقد ساهمت هذه الإجراءات، على مدى عقود، في خلق ما يسميه بنديكت أندرسون بـ"الجماعة المتخيّلة [53] (*Imagined Community*) ، أي الأمة التي تشعر بالانتماء إلى كيان موحَّد عبر رموز لغوية مشتركة، حتى وإن لم يعرف أفرادها بعضهم بعضًا.

من خلال هذه السياسات، يتضح أن الثورة الفرنسية لم تعتبر التوحيد اللغوي ترفًا إداريًا، بل حجر الأساس في مشروع السيادة الجمهورية .وقد ترسّخ هذا التوجه أكثر مع تأسيس المدرسة الجمهورية في عهد الجمهورية الثالثة، التي جعلت من اللغة الفرنسية مادة إجبارية، وأداة لـ"جمهرة" الأذهان، حسب تعبير Jules Ferry، وزير التعليم آنذاك.

ولم يكن توحيد اللغة مجرّد إصلاح تربوي، بل وسيلة لتثبيت المركزية، ومقاومة النزعات الجهوية، وترسيخ الهوية الوطنية الحديثة، وهو ما نعبّر عنه اليوم بلغة العلوم السياسية بمصطلح" :بناء الأمة عبر اللغة."

---

[52] *Michel De Certeau, Une politique de la langue, Gallimard, 1975, p. 21*

[53] بنديكت أندرسون: الجماعات المتخيلة، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت 2014).

1. 3. القرن العشرون والعولمة اللغوية: الفرنسية في مواجهة الإنجليزية

مع بدايات القرن العشرين، كانت اللغة الفرنسية لا تزال تحتفظ بمكانة رفيعة في العالم، تُعرف بأنها لغة الدبلوماسية، والفكر، والأدب، والقانون الدولي .وقد كانت حتى الحرب العالمية الأولى تُستعمل في أغلب المحافل الدولية، وعُرفت باسم *langue de la civilisation*(لغة الحضارة). غير أن تلك المكانة بدأت تتآكل تدريجيًا مع تغيّر موازين القوة العالمية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة ثقافيًا واقتصاديًا، ومعها اللغة الإنجليزية بوصفها الحامل الرمزي للنموذج الأمريكي الليبرالي.

هذا التحوّل لم يكن مجرد نتيجة لتفوق عسكري أو اقتصادي، بل كان غزوًا لغويًا ناعمًا، شمل الإعلام، والتعليم، والتقنية، والمصطلح العلمي، والبرمجيات، بل حتى الحياة اليومية في شوارع باريس نفسها.

ابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ النفوذ الرمزي للغة الفرنسية يتراجع في العديد من المحافل والمؤسسات الدولية:

- تراجعت الفرنسية أمام الإنجليزية في الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو، والبنك الدولي.
- تقلّص استخدامها في التعليم العالي عبر العالم، مقابل صعود الإنجليزية بوصفها لغة البحث العلمي والعلوم الدقيقة.
- أصبحت الإنجليزية لغة الطيران، والإنترنت، والبرمجة، والأسواق العالمية.

وقد عبّر المفكر الفرنسي Claude Hagègeعن هذا التحول بقوله: "نحن نعيش وضعًا لغويًا عالميًا جديدًا، تتحول فيه الإنجليزية من مجرد لغة إلى نظام رمزي عالمي، يهدد كل اللغات، بما فيها الفرنسية[54]".

في خضمّ هذا التراجع، بدأ يظهر في فرنسا وعي جديد بخطورة المسألة اللغوية، يتجاوز البعد الثقافي إلى البعد السيادي. ففرنسا، التي طالما رأت في لغتها معلمًا من معالم هويتها الحضارية، وجدت نفسها في مواجهة نموذج لغوي عالمي ضاغط، يُمارَس عبر شبكات الإنترنت، والإعلام المرئي، والماركات التجارية العالمية، والجامعات الدولية، بل وحتى داخل المؤسسات الفرنسية نفسها.

[54] Claude Hagège, Combat pour le français, Odile Jacob, 2006, p. 17

وقد صرّح الرئيس شارل ديغول –في لحظة رمزية قوية – بأن: "الدفاع عن الفرنسية ليس تعصّبًا لغويًا، بل دفاع عن وجه فرنسا الحضاري، وعن صوتها المستقل في العالم[55]". وفي تصريح مماثل، قال فرانسوا ميتران: "لا مستقبل لفرنسا إذا فقدت لغتها. إنّ اللغة ليست أداة تعبير فقط، بل هي وسيلة الأمة لكي تقول ذاتها للعالم[56]".

أمام هذا الوضع، بدأت الدولة الفرنسية تراجع سياساتها اللغوية، وأدركت أن الدفاع عن الفرنسية في الخارج لا يمكن أن ينجح ما لم تُستعاد هيبتها داخليًا. فكان من بين الشعارات التي رُفعت في بداية التسعينيات" :فرْنَسة الداخل شرط لفرْنَسة الخارج (*Franciser l'intérieur pour rayonner à l'extérieur*) ". وقد خلص تقرير رفعه Bernard Pivotإلى وزارة الثقافة سنة 1992 إلى أن: "اللغة الفرنسية في خطر حتى في قلب باريس، حيث أصبحت اللافتات الإشهارية، والتعليم العالي، والمصطلح العلمي، محكومة بإيقاع إنجليزي غريب عن الوجدان الثقافي الفرنسي[57]".

أمام هذا التآكل الرمزي المتزايد، اتجهت النخبة السياسية في فرنسا إلى اعتماد سياسات تشريعية حازمة، كان أبرزها قانون توبون لسنة 1994، الذي سنعود إليه في المبحث الثاني. وقد مثّل هذا القانون أول اعتراف رسمي بأن اللغة الفرنسية باتت في خطر داخلي لا يقل عن الخطر الخارجي، وأنه لا بد من آليات قانونية ومؤسساتية لحمايتها.

وهكذا دخلت فرنسا مرحلة جديدة من الوعي اللغوي السيادي، تنظر فيها إلى اللغة بوصفها ركنًا من أركان الأمن القومي الثقافي، لا أداة ترف فكري أو فولكلور رمزي.

1. 4. صعود خطاب السيادة اللغوية: من الدفاع الثقافي إلى الأمن اللغوي

مع حلول التسعينيات من القرن العشرين، وبعد عقود من التراجع التدريجي لمكانة اللغة الفرنسية في الداخل والخارج، أخذت فرنسا تُعيد النظر جذريًا في مقاربتها لقضية اللغة، منتقلة من خطاب الدفاع الثقافي العام إلى خطاب "السيادة اللغوية(*souveraineté linguistique*) "، بوصفها بعدًا من أبعاد السيادة الوطنية الشاملة، وجزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي الرمزي.

هذا التحوّل لم يكن وليد تنظير أكاديمي فحسب، بل كان استجابة واقعية لمجموعة من المؤشرات المقلقة التي رصدتها المؤسسات الثقافية الفرنسية، مثل: تراجع استعمال الفرنسية في التعليم

[55] Charles de Gaulle, Discours et messages, Plon, 1970, vol. 3, p. 214
[56] Discours au Sommet de la Francophonie, Dakar, 1989.
[57] Ducas, Sylvie. "À défaut de génie... : la panthéonisation de Bernard Pivot." *Communication & Langages*, no. 135 (2003): 73–86

العالي، تنامي الإنجليزية في الإعلانات والجامعات، انحسار الفرنسية في منصات التكنولوجيا، وانتشار المصطلح التقني والإعلامي الإنجليزي في الشارع الفرنسي ذاته.

1. 4. 1. من الدفاع إلى الحماية

لقد ظل خطاب الدولة الفرنسية، طوال النصف الأول من القرن العشرين، يتموضع داخل منطق الدفاع الثقافي، أي حماية اللغة الفرنسية من التراجع الدولي أمام اللغات الأخرى، خصوصًا الإنجليزية والإسبانية، لكنّ ذلك لم يكن كافيًا. فقد أدرك المسؤولون أن الدفاع الخارجي لا جدوى منه إن لم يكن مؤسسًا على صلابة داخلية.

وبدأ يظهر، في نهاية الثمانينيات، خطاب جديد يُعيد ترتيب الأولويات :لا بد من حماية الفرنسية أولًا في أرضها، في المدارس، والمحاكم، والجامعات، والمختبرات، والمقاهي، والإعلانات، ثم بعد ذلك يُمكن أن تُصدّر قوة اللغة .ففرنسا التي تفقد لغتها، تفقد قدرتها على التعبير عن نفسها، وتصبح تبعًا ثقافيًا، حتى وإن بقيت مستقلة سياسيًا[58]".

1. 4. 2. السيادة اللغوية: استعادة السيطرة على التسمية

في ظل العولمة، اتضح لفرنسا أن اللغة لم تعد مجرّد وسيلة ثقافية، بل أصبحت ساحة معركة رمزية كبرى .فحين تُهيمن لغة ما، تُهيمن معها منظومة كاملة من القيم، والمفاهيم، والمصطلحات، وأساليب التفكير. ومن ثمّ، صار من الضروري استعادة السيطرة على المجال الدلالي والاصطلاحي.

ولعلنا نحس من تقرير اللغوي Bernard Cerquiglini[59]، الذ أعده سنة 1999، إلى أن خطر العولمة اللغوية لا يكمن في انقراض الفرنسية، بل في تحوّلها إلى لغة هامشية داخل وطنها، بينما يتم التفكير والبحث والتواصل بلغة أخرى، ولعله من أجل ذلك يشدد على أن كل لغة أخرى تُعد "أقلية" بحكم أن الفرنسية هي "لغة الجميع [60]"، وأن " الفرنسية هي اللغة الوحيدة للجمهورية، واللغة الوحيدة التي تُعتبر غير أقلية[61]".

[58] Jack Lang, ministre de la Culture, Discours à l'Assemblée, 1993.
https://www.vie-publique.fr/discours/129059-interviews-de-mm-jack-lang-ministre-de-leducation-nationale-et-de-la
[59] Bernard Cerquiglini, Rapport sur l'usage de la langue française, Ministère de la Culture, 1999
[60] ibid
[61] ibid

1. 4. 3. الأمن اللغوي: من الهاجس الثقافي إلى البعد الاستراتيجي

ولعل المفهوم الذي ترسّخ خلال هذه المرحلة هو ما يُعرف بـ"الأمن اللغوي"، أي اعتبار اللغة جزءًا من الأمن الاستراتيجي للدولة. وقد بدأ استخدام هذا المصطلح يظهر في بعض الخطابات الرسمية، ووثائق وزارة الثقافة، وجلسات البرلمان.

في تقرير صادر عن الهيئة العامة للغة الفرنسية(DGLF) سنة 2000، جاء ما يلي: "إنّ الدفاع عن اللغة الفرنسية ليس خيارًا ثقافيًا، بل ضرورة أمنية لحماية السيادة الرمزية لفرنسا في عالم تحكمه اللغة كما تحكمه السوق، وتشكل اللغة الفرنسية رهانًا رمزيًا قويًا: فهي في صميم العقد الجمهوري والرابط الاجتماعي[62]. وهكذا بدأت فرنسا تُقارب المسألة اللغوية كما تُقارب المسألة الدفاعية أو الصحية، أي من زاوية السياسات العامة طويلة المدى، وليس من باب الحنين الثقافي أو الدفاع الأخلاقي عن الإرث اللغوي.

1. 4. 4. من "الفرنكوفونية" إلى "الفرنسة الداخلية"

في ذات الوقت الذي كانت فرنسا تروّج لمشروع الفرنكوفونية العالمية، بدأت في الداخل برنامجًا أكثر جدية وصرامة، يُعرف باسم "الفرنسة الداخلية (*francisation*)." ويقصد به:

- فرض الفرنسية في الإدارات والوثائق الرسمية.
- تعريب الحياة التجارية والإعلانية.
- ضمان حضور الفرنسية في الإعلام والمحتوى الرقمي.
- تعزيز استعمالها في الجامعات، خاصة في تخصصات العلوم والتقنية.
- تطوير معاجم للمصطلحات التقنية الحديثة.

وقد نص قانون توبون بوضوح على هذه الغاية، في مادته الثانية:

"على كل إعلان تجاري، أو عقد، أو وثيقة إدارية تُوجه إلى الجمهور، أن تكون مكتوبة باللغة الفرنسية، وإلا اعتُبرت باطلة قانونًا[63]".

---

[62] *Délégation générale à la langue française, Rapport annuel d'activités 2000, p. 3*

[63] *Légifrance, Loi n°94-665, article 2.*
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/article_lc/LEGIARTI000006421210

المبحث الثاني: البنية القانونية للنموذج الفرنسي

إذا كان الوعي بخطر التراجع اللغوي قد تبلور في فرنسا منذ نهاية القرن العشرين، فإنّ هذا الوعي لم يظل حبيس الخطاب الثقافي، بل تُرجم إلى بنية قانونية صلبة، هدفها تنظيم المجال اللغوي داخل الجمهورية، وضمان حضور اللغة الفرنسية بوصفها اللغة الوحيدة ذات الشرعية في المجال العمومي.

وقد مثّل قانون توبون (Loi Toubon) لعام 1994 ذروة هذا التحول، لكنه لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى تراث قانوني ودستوري سابق. في هذا المبحث، نعرض لمكونات هذه البنية في أربعة محاور تفصيلية:

2. 1. الإطار الدستوري: موقع اللغة الفرنسية في دستور الجمهورية

أدرجت اللغة الفرنسية رسميًا في الدستور الفرنسي بموجب تعديل سنة 1992، والذي أضاف إلى المادة الثانية ما نصه:"La langue de la République est le français"[64] ، *"لغة الجمهورية هي الفرنسية"*.

هذا النص الدستوري لم يكن تفصيلًا عابرًا، بل تتويجًا لمسار طويل من التراكم السياسي والثقافي . وقد جاء التعديل في سياق رد فعل على تزايد الضغوط الأوروبية الداعية إلى الانفتاح اللغوي، ومخاوف من أن يُفضي ذلك إلى تفكيك الهوية الرمزية للجمهورية.

لقد أراد المشرّع الفرنسي أن يُعلن بوضوح أنّ اللغة ليست شأنًا ثقافيًا فحسب، بل مكون دستوري سيادي، له من الحماية والاعتبار ما لسائر رموز الدولة من علم ونشيد وتراب وطني.

وهو ما أكده المجلس الدستوري في قراره رقم DC 345-94 بتاريخ 29 يوليو 1994، حين اعتبر أنّ اللغة الفرنسية "تمثل عنصراً جوهرياً من عناصر السيادة والوحدة الوطنية"، ما يُعطي للمشرّع الحق في فرضها في مجالات الحياة العامة[65].

---

[64] LOI constitutionnelle n° 92-554 du 25 juin 1992 ajoutant à la Constitution un titre : « Des Communautés européennes et de l'Union européenne », Article 1er .
https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000723466

[65] CONSEIL CONSTITUTIONNEL Décision no 94-345 DC du 29 juillet 1994
https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000366971
وهذا تلخيص مركز لقانون 4 أغسطس 1994 المتعلق باستعمال اللغة الفرنسية، وما تبعه من قرار المجلس الدستوري الفرنسي في 29 يوليو 1994 الذي قضى بدستورية أجزاء منه وعدم دستورية أجزاء أخرى:
أولًا: مضمون القانون الأساسي المعروف بـ "قانون توبون Loi Toubon"
يهدف القانون إلى:
- فرض استعمال اللغة الفرنسية في:

2.2 قانون توبون (1994) : السياقات، البنود، الأهداف

صدر قانون توبون المعروف رسميًّا باسم "القانون رقم 94-665 بتاريخ 4 أغسطس 1994[66]"، في عهد الرئيس فرانسوا ميتران، وسُمِّي نسبةً إلى وزير الثقافة آنذاك جاك توبون(Jacques Toubon) ، الذي قاد حملة سياسية وثقافية موسَّعة لحماية اللغة الفرنسية من التهميش والتآكل في المجال العام، في زمن كانت فيه العولمة التقنية والاقتصادية قد بدأت تُعيد تشكيل خرائط السيادة الرمزية، وتحاصر اللغات القومية لصالح اللغة الإنجليزية بوصفها لسان السوق والعلم والإعلان.

2. 2. 1. السياق السياسي والتاريخي

جاء هذا القانون في مرحلة دقيقة من تاريخ فرنسا الحديث، اتسمت بـ:

الانفتاح المتسارع على السوق الأوروبية المشتركة، وما استتبعه من ضغوط مؤسساتية لتحرير حركة اللغات والبضائع والمعلومات.

صعود القوة الناعمة الأمريكية عالميًا، عبر السينما والإعلانات والبرمجيات، وما أحدثته من اختراق ناعم للثقافات المحلية.

- الإدارات العامة
- التعليم
- الإعلانات التجارية
- العقود والتبادلات الاقتصادية
- الوسائط السمعية البصرية
- الندوات والمؤتمرات والمنشورات المدعومة من الدولة

- إلزام الهيئات العامة والخاصة (عند أداء خدمة عمومية) باستعمال الفرنسية وتجنب استخدام مصطلحات أجنبية إذا كانت توجد مقابلات فرنسية لها.
- إدراج آليات للعقوبة في حال مخالفة هذه الالتزامات.

ثانيًا: الطعن الدستوري ومضمون قرار المجلس الدستوري

أقرت المحكمة دستورية المبادئ الآتية:

- مشروعية فرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية للجمهورية وفقًا للمادة 2 من الدستور.
- أحقية الدولة في فرض استعمال الفرنسية في المؤسسات العامة والخدمات العمومية.
- إمكانية فرض ترجمة المصطلحات والبرامج إلى الفرنسية في الفضاء العمومي والأنشطة الرسمية.

لكنها رفضت واعتبرت غير دستورية الفقرات التالية:

- إلزام القطاع الخاص أو وسائل الإعلام الخاصة باستخدام مصطلحات فرنسية فقط بدلًا من الأجنبية، واعتبرت ذلك مسًّا بحرية التعبير)وفقًا للمادة 11 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789.(
- فرض استخدام الفرنسية في البحوث الجامعية والعلمية شرطًا لمنح الدعم العمومي، لأنه يمس حرية التعليم والتفكير الأكاديمي.
- فرض عقوبات عند عدم استعمال المصطلحات الرسمية في حالات لا تتعلق بالخدمة العمومية.
- تبيّن أن عدة مواد 2)، 3، 7، 8، 9، 10، 12 (تضمنت بنودًا اعتُبرت غير متناسبة أو تنتهك مبدأ الحرية أو التمييز في المعاملة بين الفاعلين الاقتصاديين.

[66] Loi n° 94-665 du 4 août 1994 relative à l'emploi de la langue française
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000005616341

تنامي القلق الفرنسي من تراجع مكانة الفرنسية في العالم، حتى داخل مستعمراتها السابقة، حيث بدأت الإنجليزية تفرض هيمنتها الرمزية والاقتصادية.

وقد عبّر جاك توبون عن هذه المخاوف بقوله في إحدى جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية:"لا يتعلق الأمر بكره الإنجليزية، بل بحب الفرنسية. إننا ندافع عن لغتنا لأننا نُدافع عن ذاتنا[67]".

من اللافت أن هذا القانون حظي بدعم نادر من اليسار واليمين معًا، بوصفه قانونًا سياديًا، يتجاوز الاصطفافات الإيديولوجية. وقد اعتبره كثيرون في الداخل الفرنسي بمثابة "قانون مقاومة ثقافية "ضد زحف العولمة المفرطة، لا سيما في مجالات الإعلان والتعليم والتكنولوجيا.

2. 2. 2. أبرز مواد القانون

يتضمن القانون ستة عشر مادة، من أبرزها ما يلي[68]:

- المادة الأولى: "اللغة الفرنسية هي لغة التعليم، والعمل، والتبادلات، والخدمات العامة." هذه المادة تُقرّر إلزامية استخدام اللغة الفرنسية في جميع المجالات المؤسسية والرسمية، وتُؤسّس لقاعدة تشريعية لا تُخضع اللغة لاجتهادات فردية أو مرونة السوق.

- المادة الثانية: "تُعدّ باطلة كل وثيقة رسمية موجهة إلى العموم بلغة أجنبية دون ترجمة إلى الفرنسية."

وهذا يشمل الإعلانات، العقود، البيانات التقنية، والنشرات المرافقة للمنتجات، ما يجعل من الفرنسية مرجعية قانونية لا يمكن الالتفاف عليها.

- المادة الرابعة: "يلتزم كل محتوى سمعي بصري موجّه إلى الجمهور العام باستخدام اللغة الفرنسية بنسبة لا تقل عن 60% "، وهذه المادة موجهة خصوصًا إلى قطاع الإعلام والإشهار، للحد من تغوّل الإنجليزية، وضمان حضور قوي للغة القومية في وجدان المتلقي.

[67] vie-publique, Déclaration de M. Jacques Toubon, ministre de la culture et de la francophonie, sur le projet de loi sur la défense de la langue française, au Sénat le 12 avril 1994.
https://www.vie-publique.fr/discours/216773-declaration-de-m-jacques-toubon-ministre-de-la-culture-et-de-la-franco

[68] Loi n° 94-665 du 4 août 1994 relative à l'emploi de la langue française
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000005616341

- المادة الحادية عشرة:" تُمنع المؤسسات الجامعية العامة من فرض لغة أجنبية في التدريس، إلا بموجب مبرر أكاديمي خاص."

تهدف هذه المادة إلى تحجيم النزعة المتزايدة لاعتماد الإنجليزية في الجامعات التقنية، واستعادة الفرنسية كمكوّن رئيسي في التعليم العالي.

2. 2. 3. الأهداف المعلنة للقانون

لم يكن قانون توبون مجرد إجراء تنظيمي، بل كان بيانًا ثقافيًا ذا حمولة سيادية واضحة، يمكن تلخيص أهدافه الكبرى في:

- حماية اللغة الفرنسية بوصفها رمزًا للهوية الوطنية والسيادة الثقافية. وقد أشار *المجلس الدستوري الفرنسي* عند المصادقة عليه إلى أن القانون "يُسهم في تعزيز وحدة الأمة الفرنسية من خلال توحيد لغة المعاملة في الحيز العام[69]".
- الحد من التغلغل غير المنضبط للإنجليزية في السوق والإعلام والتعليم، واستعادة التوازن اللغوي لصالح الفرنسية في كل مجالات التداول العمومي.
- ترسيخ حضور الفرنسية في الفضاء الأوروبي، رغم تنوع اللغات الرسمية للاتحاد، في محاولة للحفاظ على مكانة الفرنسية بين اللغات الدبلوماسية والثقافية.
- إعادة هيكلة العلاقة بين اللغة والمؤسسة، بحيث لا تُترك اللغة للذوق أو السوق، بل تُدار كملف سيادي، شأنها شأن الأمن، والطاقة، والتعليم.

2 .2. 4. التقييم العام ودلالة التسمية

أن يُسمى القانون باسم "توبون" فذلك لم يكن اصطلاحًا عابرًا، بل كان إشارة إلى أن المعركة اللغوية تحتاج إلى قائد، وإلى إرادة سياسية واضحة، وشجاعة تشريعية، وهو ما جسّده جاك توبون في حينه، حتى صار اسمه علمًا على أحد أهم قوانين الحماية اللغوية في أوروبا.

[69] CONSEIL CONSTITUTIONNEL Décision no 94-345 DC du 29 juillet 1994 https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000366971

وقد أثبتت العقود التالية أن هذا القانون لم يكن فقط ردّ فعل ظرفي، بل بداية لمرحلة جديدة في السياسات اللغوية الفرنسية، امتد تأثيرها إلى مجالات مثل التعليم العالي، والإنتاج الفني، والهوية البصرية للمؤسسات.

2. 3. تفعيل قانون توبون: من النص إلى الفعل – الرقابة، العقوبات، والجهات المشرفة

لم يكن قانون توبون الذي أُقرّ في الرابع من أغسطس عام 1994، مجرّد إجراء تشريعي يُضاف إلى رصيد الجمهورية الخامسة، بل كان بمثابة إعلان سيادي ثقافي، أراد به المشرّع الفرنسي أن يؤكّد أنّ اللغة ليست خيارًا وظيفيًا، بل تجسيد رمزي للكيان الوطني ومِعيار لانضباط الفضاء العام.

لكن القوانين، مهما بلغت صرامة موادها، لا تكتسب جدواها ما لم تتحوّل إلى ممارسة يومية، يحرسها وعي مؤسساتي، وتضمنها أدوات رقابية تترجم روح النص إلى فعل حيّ. ولعلّ هذه النقلة من التنظير إلى الإنجاز، هي ما ميّز قانون توبون، إذ لم يُترك معلقًا في حيّز البلاغة القانونية، بل أُحكم تفعيله من خلال نظام رقابي متعدد المستويات، ومجموعة من العقوبات ذات الطابع الزجري، وهيئات تنفيذية راسخة الصلاحيات.

2. 3. 1. من يقظة الرقابة إلى بناء المصدّات المؤسسية

أسندت مهمة الإشراف على تنفيذ القانون إلى شبكة من المؤسسات المتكاملة، على رأسها "المديرية العامة للغة الفرنسية واللغات في فرنسا(DGLFLF) "، وهي هيئة تابعة لوزارة الثقافة، شُكّلت منذ 1989، لكنّ صدور قانون توبون أعطاها دفعة جديدة ووسّع من صلاحياتها؛ فصارت تُشرف على التنسيق بين الوزارات، وتتابع حضور الفرنسية في التعليم والإدارة والإعلام، كما تُعدّ تقارير دورية عن تطورات المشهد اللغوي، وتقترح البدائل الفرنسية للمصطلحات الأجنبية الجديدة. وقد وُصفت في بعض الوثائق الرسمية بأنها تمثّل "اليد التنظيمية للسيادة اللغوية الفرنسية[70]."

وإلى جانب هذه الهيئة، مارس المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري (CSA) دوره كحارس للغة في فضاء الصورة والصوت، حيث تولّى مراقبة محتوى القنوات التلفزيونية والإذاعية، وفرض نسبًا

[70] Ministère de la Culture. (2025). Langue française et langues de France. https://www.culture.gouv.fr/Thematiques/langue-francaise-et-langues-de-france
d'animer et de coordonner la politique linguistique du Gouvernement, notamment l'application de la loi du 4 août 1994 dite "loi Toubon".»
(*Ministère de la Culture, site officiel de la DGLFLF, culture.gouv.fr, consulté en mai 2025*)
الجهة المخوّلة رسميًا بتنسيق السياسة اللغوية للحكومة الفرنسية، وقد كُلّفت بتطبيق "قانون (DGLFLF) تُعدّ المديرية العامة للغة الفرنسية واللغات في فرنسا "توبون" لسنة 1994، مما يجعلها بمثابة "اليد التنظيمية للسيادة اللغوية الفرنسية

إلزامية للبث باللغة الفرنسية، وصلت في بعض الأوقات إلى 60% من مجموع البرامج اليومية[71]. لم يكن ذلك تقييدًا لحرية التعبير، كما روّج بعض المعارضين، بل تجسيدًا لمبدأ أن اللغة الوطنية ينبغي أن تُسمع بوضوح في بيوت المواطنين، وأن تتردد في وجدانهم كلغة اعتياد لا استثناء.

وتكفّلت المفتشيات الوزارية، خصوصًا التابعة لوزارة التربية والتعليم، بمتابعة اللغة داخل الفصول والمدارس والمعاهد، في حين أُنيطت بالسلطات القضائية والبلديات المحلية مهمة مراقبة مطابقة الإعلانات والعقود والشارات التجارية لمقتضيات القانون[72].

2. 3. 2. حين يُصبح القانون سلطة زجر لا توصية رمزية

لم يقتصر تفعيل قانون توبون على الإنذارات الإدارية أو التنبيهات التربوية، بل ضمّن المشرّع الفرنسي في مواده آليات عقابية صارمة تعكس جدية الدولة في صيانة لسانها القومي.

فالمادة الثانية من القانون تنصّ بوضوح على أن "كل وثيقة رسمية تُوجّه إلى الجمهور العام بلغة أجنبية دون ترجمة فرنسية تُعد باطلة[73]". وليس البطلان هنا رمزيًا أو معنوياً، بل يُنتج آثاره القانونية كاملة، ويُمكن للمحكمة أن تُبطل عقدًا تجاريًا أو اتفاقية عمل أو إعلانًا رسميًا إذا لم يكن مصحوبًا بترجمة دقيقة إلى اللغة الفرنسية.

وقد حدث أن أدان القضاء الفرنسي العديد من الشركات بسبب مخالفة مقتضيات هذا القانون منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

في 1 أكتوبر 2010، قضت محكمة الاستئناف بباريس بأن شركة Air France ملزمة بتوفير الوثائق الفنية باللغة الفرنسية لطياريها وموظفيها، استنادًا إلى قانون توبون .جاء هذا الحكم بعد أن قدمت نقابات الطيارين شكوى بشأن الوثائق الفنية المقدمة باللغة الإنجليزية فقط[74].

---

[71] للاطلاع على دور المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري (CSA) في حماية اللغة الفرنسية من خلال فرض نسب بث إلزامية:
Conseil supérieur de l'audiovisuel (CSA). (n.d.). *Les quotas à la télévision*. CSA.fr. https://www.csa.fr/Reguler/Promotion-de-la-production-audiovisuelle/Les-quotas-a-la-television
وللاطلاع على الحصص المفروضة على الأغاني باللغة الفرنسية في الإذاعة :
Autorité de régulation de la communication audiovisuelle et numérique (ARCOM). (n.d.). *Les quotas de chansons à la radio*. https://www.arcom.fr/nous-connaitre-nos-missions/promouvoir-et-proteger-la-creation/les-quotas-de-chansons-la-radio

[72] Ministère de la Culture. (n.d.). *Langue française et langues de France*. https://www.culture.gouv.fr/Thematiques/langue-francaise-et-langues-de-france

[73] ibid

[74] Air France : Arrêt du 1er octobre 2010 - « Air France doit traduire sa documentation technique en français » pour ses pilotes et son personnel. Ainsi en a jugé la Cour d'Appel de Paris sur la base de la loi Toubon. Lire l'article https://languedutravail.org/lois-reglements-jurisprudence-fr

في 5 ديسمبر 2012، أيدت محكمة الاستئناف بغرونوبل حكمًا يلزم شركة Danone بتوفير جميع البرامج والوثائق لموظفيها باللغة الفرنسية .جاء هذا القرار بعد أن قدمت نقابة CGT شكوى بشأن استخدام اللغة الإنجليزية في بيئة العمل، مما اعتُبر انتهاكًا لقانون توبون[75].

وبالإضافة إلى البطلان القانوني، فإنّ الجهات الرقابية تمتلك صلاحية فرض غرامات مالية مباشرة على المؤسسات المخالفة، وتوجيه إنذارات إدارية، بل وسحب تراخيص البث والإشهار مؤقتًا في حالة الإصرار على خرق القانون.

إنّ هذه العقوبات، في دلالتها، لا تعبّر فقط عن صرامة الدولة، بل عن إعادة ترتيب العلاقة بين اللغة والقانون، حيث لا تُترك اللغة لذوق السوق أو اجتهاد المدرّس أو اجتهادات المؤسسات الخاصة، بل تُعامل بوصفها مادة من مواد السيادة العامة.

2. 3. 3. تكامل الجهات: من سلطة القانون إلى ثقافة الامتثال

لم يكن النجاح في تفعيل القانون نتيجة مباشرة لنصه فقط، بل لكونه أُسند إلى بنية مؤسساتية متناغمة .فقد عملت وزارة الثقافة عبر مديرية اللغة (DGLFLF) على رسم السياسات العامة، ونسّق المجلس الأعلى للإعلام (CSA) مراقبة البث والإشهار، وشاركت المفتشيات الوزارية في الرقابة التربوية، وتولّت السلطات المحلية ضمان الحضور الرسمي للفرنسية في المجال العمومي.

هذا التناغم بين الجهات أفضى إلى ثقافة امتثالٍ مؤسسية ومجتمعية، بحيث لم يعد المواطن الفرنسي ينتظر القانون كي يستخدم لغته في عقوده أو إعلاناته، بل بات يتعامل مع الفرنسية كقاعدة قانونية ومطلب رمزي وطني.

إنّ قانون توبون لم يكن مجرد نص تشريعي يُقرأ في المحافل، بل كان إعادة تنظيم للعلاقة بين اللغة والدولة، بين اللسان والسوق، بين الرمز والقانون .وقد أظهر هذا القانون أن حماية اللغة لا تتم فقط بسنّ النصوص، بل ببناء أجهزة مراقبة ذات صلاحيات فعلية، وفرض عقوبات تجعل احترام اللغة واجبًا قانونيًا لا خيارًا أدبيًا.

[75] **Danone - CGT** : 5 décembre 2012 - La Cour d'appel de Grenoble confirme le jugement du Tribunal de Grande Instance de Vienne dans lequel **Danone** était condamné à mettre à disposition de ses salariés l'intégralité des logiciels et documents en langue française.
https://languedutravail.org/lois-reglements-jurisprudence-fr

ومن هنا، فإنّ أي مشروع لحماية اللغة القومية – سواء في السياق الفرنسي أو العربي – لا يُكتب له النجاح ما لم يُسنَد إلى أذرع مؤسساتية حقيقية قادرة على الإشراف، والمحاسبة، والتقويم، وما لم تُحوَّل فيه اللغة من مجرّد تراث إلى قانون نافذ يُفرض ويُحتكم إليه.

2. 4. نقد قانون توبون وتحديات تطبيقه في ظل الاتحاد الأوروبي والعولمة

رغم ما أحدثه قانون توبون (1994) من تحول تشريعي نوعي في حماية اللغة الفرنسية داخل المجال العمومي، إلا أنه لم يَسلم من النقد والتشكيك، سواء من جهات داخلية اعتبرته قانونًا محافظًا ومتشدّدًا، أو من دوائر أوروبية وغربية رأت فيه خرقًا لحرية السوق وحق التعبير .ومع تفاقم العولمة التقنية، والضغط المتنامي للغة الإنجليزية بوصفها لغة التكنولوجيا والسوق الرقمية، بات القانون يواجه تحديات تطبيقية عميقة تهدد بفراغه من مضمونه.

2. 4. 1. الانتقادات الداخلية

رأى عدد من الباحثين والفاعلين الثقافيين الفرنسيين أن قانون توبون، رغم نُبل مقاصده، يعاني من نقائص هيكلية، منها:

أ. الغموض في صياغة بعض المواد

اعتُبرت بعض مواد القانون، خاصة المادة الرابعة المتعلقة بالإشهار، فضفاضة التأويل، حيث يمكن للشركات الالتفاف على النص بترجمات سطحية، أو استعمال مزدوج للغات يُفرغ روح القانون من مضمونه.

ب. محدودية التطبيق في القطاعات الاستراتيجية

لم ينجح القانون في فرض الفرنسية بشكل صارم داخل الجامعات التقنية، والمجالات العلمية، والشركات متعددة الجنسيات، حيث لا يزال استعمال الإنجليزية واسعًا، بفعل ضغط النشر العلمي، وجذب الطلبة الأجانب[76].

[76] هذا السياق، يُبرز "تقرير تطبيق قانون 4 أغسطس 1994 المتعلق باستخدام اللغة الفرنسية" الصادر عن وزارة الثقافة الفرنسية في سبتمبر 2014، أن "الاحترام الشكلي لنص القانون لم يمنع حدوث اختلال بين الرسائل بالإنجليزية وترجمتها الفرنسية؛ وهذه الانطباعات تعززت بتطور العلامات التجارية ذات التعبيرات الأنجلو-ساكسونية، مما يساهم في تقليص فعالية القانون والشعور بتطبيقه الجيد"
Bernard NOTARI Inspecteur général des affaires culturelles, BILAN DE L'APPLICATION DE LA LOI DU 4 AOÛT 1994 RELATIVE À L'EMPLOI DE LA LANGUE FRANÇAIS n° 2014-26, Septembre 2014, MINISTERE DE LA CULTURE ET DE LA COMMUNICATION Inspection Générale des Affaires Culturelles.

ج. نظرة قطاع من المثقفين إلى القانون باعتباره محافظًا

رأى بعض المفكرين المنفتحين على التعدد الثقافي، مثل Dominique Wolton، أن القانون يُظهر فرنسا كأنها تعاني من "فوبيا لغوية"، وأنه:"حين تتحول اللغة إلى قانون صارم، يُخشى أن تفقد مرونتها وقوتها الناعمة[77]"

2. 4. 2. التحديات الأوروبية – الحرية في مواجهة السيادة

يُعدّ انخراط فرنسا في الاتحاد الأوروبي أحد أبرز معوقات تطبيق القانون داخليًا، ذلك أن قانون الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع حريات أساسية، من بينها حرية التنقل والتبادل والخدمات، ما يجعل فرض اللغة الفرنسية في العقود التجارية أو التكوين المهني داخل شركات أجنبية مثلاً، محلّ طعن قانوني.

وقد سبق أن رفعت شركة بلجيكية دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية (CJUE) سنة 2002، بحجة أن القانون الفرنسي يحدّ من قدرتها على الترويج لبضائعها داخل فرنسا بلغتها الأصلية، وهو ما دفع فرنسا إلى تقديم تفسيرات تُخفف من صرامة القانون[78].

وقد أشار **Xavier North**، المندوب العام للغة الفرنسية، إلى أن السياسة الأوروبية اللغوية تُحاول نظريًّا إرساء تعددية لغوية أفقية (بين اللغات الأوروبية) بدلًا من الثنائية العمودية المهيمنة (الإنجليزية مقابل كل لغة وطنية). ومع ذلك، يلاحظ أن أغلب اللغات الوطنية تفقد تدريجيًا وظائفها الاجتماعية والعلمية بسبب هيمنة الإنجليزية، خاصة في مجالات البحث الجامعي والتعليم العالي. كما يرى أنه يوجد صراع دائم في الاتحاد الأوروبي بين منطق السوق الموحد الذي يدفع نحو لغة موحدة (الإنجليزية) ومنطق الهوية الثقافية الوطنية الذي يحتاج إلى الاعتراف بالتعدد اللغوي[79].

---

[77] Dominique Wolton, Penser la communication, Flammarion, 2000, p. 134

[78] قضت محكمة العدل الأوروبية سنة 2002 في الدعوى رقم C-96/00 بأن اشتراط فرنسا استعمال اللغة الفرنسية في عرض المعلومات الخاصة بالمنتجات لا يُعدّ مخالفًا لمبدأ حرية حركة البضائع داخل السوق الأوروبية، بشرط ألّا تكون هذه الشروط غير متناسبة أو غير ضرورية لتحقيق هدف مشروع كحماية المستهلك أو اللغة الوطنية. وقد ورد في الحكم:

«L'obligation d'utiliser la langue française dans l'étiquetage ou la publicité ne constitue pas une restriction à la libre circulation des marchandises, dès lors qu'elle poursuit un objectif légitime et proportionné, tel que la protection du consommateur ou la sauvegarde de la langue nationale.»

ينظر الحكم في:

CJUE, affaire C-96/00, *Commission contre France*, arrêt du 16 janvier 2003. Consulté via : https://www.stradalex.eu

[79] انظر Xavier North :وآخرون، **"Les choix linguistiques et leurs conséquences dans l'Europe de demain et dans l'espace francophone"**، أعمال ندوة *Les Lyriades de la langue française*، تنظيمMinistère de la Culture et de la Communication :، فرنسا، 2010. يمكن الاطلاع على النص الكامل عبر موقع culture.gouv.fr. وردت فيه مداخلات لكل منXavier North ، Michel Leclerc، Jean-Claude Jacq، Heinz Wismannوآخرين، حول التحديات السياسية والثقافية والاقتصادية للتعدد اللغوي، ومكانة الفرنسية في المؤسسات الأوروبية، وأثر السياسات اللغوية على السيادة الثقافية.

وقد قدّم الدبلوماسي الكندي **Michel Leclerc** مداخلة لافتة، اعتبر فيها أن تراجع اللغة الفرنسية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي يمثّل خطرًا استراتيجيًا حتى على وضع الفرنسية في كيبيك. وبيّن أن "الهيبة الرمزية" للفرنسية تشهد تراجعًا خطيرًا، وأن "المكانة لا تُحمى بالوجود العددي للناطقين، بل بإرادة سياسية واعية(Michel Leclerc) "، المرجع نفسه .(كما أشار إلى أن الحديث المتزايد بالإنجليزية في المحافل الرسمية، حتى من قبل مسؤولين فرنكوفونيين، يُفضي إلى "تفريغ الفرنسية من وظيفتها التمثيلية"، مما يخلق ما أسماه "أزمة في السلطة الرمزية" للغة.

وفي السياق نفسه، نبّه **Jean-Claude Jacq**، الأمين العام لمؤسسة"Alliance française" ، إلى أن فقدان التعدد اللغوي يُخلّف آثارًا اقتصادية جسيمة، وأن الدراسات أثبتت أن نحو 11٪ من الشركات الأوروبية تخسر فرصًا تجارية بسبب ضعف الكفاءة اللغوية. كما حذّر من الرضوخ لمنطق السوق الذي يسعى إلى التوحيد اللغوي باعتباره اختزالًا للبعد الرمزي للغات، قائلًا إن "التضحية بالتعدد اللغوي من أجل توفير التكاليف سيُفضي إلى تآكل الهوية، وخلق مجتمعات موحدة ظاهريًا ومفككة جوهريًا " (Jean-Claude Jacq)، المرجع نفسه[80].

أما المفكر **Heinz Wismann**، فقد عرض رؤية فلسفية بيانية للتمييز بين "اللغات الخدمية" التي تكتفي بنقل المعلومة، و"اللغات الثقافية" التي تتيح للمتكلم التعبير عن نظرته للعالم. وذهب إلى أن "اللغة التي لا تحتك بلغات أخرى تموت"، معتبرًا أن "الترجمة هي اللغة الأم لأوروبا"، لأنّها وحدها تضمن التفاعل الحيوي بين الثقافات وتُبقي اللغة حيّة[81].

2. 4. 3. العولمة الرقمية وهيمنة الإنجليزية

يُعد المجال الرقمي أشد المجالات تهديدًا لفعالية القانون، إذ يصعب تطبيقه على:

- مواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية.
- منصات التجارة الإلكترونية العالمية.
- المحتوى الرقمي المستورد (أفلام، تطبيقات، ألعاب...).

[80] نفسه
[81] نفسه

وقد كشف تقرير Observatoire de la langue française (2022) أن أكثر من 60% من المواقع الرسمية للشركات الكبرى الناشطة في فرنسا لا توفر محتوى فرنسيًا كاملًا، بل تعتمد الإنجليزية أو واجهات ثنائية اللغة[82].

هذا الواقع يعكس تراجع استخدام اللغة الفرنسية في الفضاء الرقمي، حتى داخل فرنسا، ويطرح تساؤلات حول مكانة اللغة الفرنسية في بيئة رقمية يهيمن عليها المحتوى الإنجليزي .كما يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها اللغة الفرنسية في الحفاظ على حضورها في العالم الرقمي، خاصة في ظل التوسع المستمر للغات الأخرى على الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن اللغة الفرنسية تحتل المرتبة الرابعة من حيث الاستخدام على الإنترنت، بعد الإنجليزية، ولكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب الفجوة الرقمية، مما يؤثر على نموها وتوسعها في الفضاء الرقمي[83].

في هذا السياق، أشار Claude Hagège إلى أنّ: "القانون يحمي اللغة داخل الورق، لكنه لا يحميها داخل الشاشات، حيث المعركة الحقيقية تُخاض اليوم[84]".

2. 4. 4. التحدي الرمزي – جيل جديد لا يرى في الإنجليزية خطرًا

من التحديات العميقة التي يواجهها قانون توبون تحوّل الوجدان اللغوي لدى الجيل الجديد، الذي لم يعُد يرى في استعمال الإنجليزية تهديدًا، بل يراه رمزًا للعصر والانفتاح والتفوق العلمي.

على سبيل المثال، أظهرت دراسة استكشافية أجراها الباحثان Roberto Bergami و Biagio Aulino، ونُشرت على منصة ResearchGate ، أن الطلاب الفرنسيين الجامعيين الذين يدرسون اللغة الإنجليزية كلغة ثانية يعتبرونها أداة ضرورية للتواصل المهني، ولا يبدون تحفظًا تجاه استخدامها في مجالات الدراسة والعمل[85]".

الإضافة إلى ذلك، يشير تقرير صادر عن Ipsos بالتعاون مع Wall Street English في سبتمبر 2019 إلى أن 89% من الفرنسيين يعتبرون إتقان اللغة الإنجليزية أمرًا "أساسيًا" أو "مهمًا" في مجال

[82] Observatoire de la langue française (2022). La langue française dans le monde. Organisation internationale de la Francophonie. Consulté à l'adresse : https://observatoire.francophonie.org/wp-content/uploads/2022/10/Rapport-La-langue-francaise-dans-le-monde_VF-2022.pdf:contentReference[oaicite:14]{index=14}

[83] ibid

[84] Hagège, Halte à la mort des langues, Odile Jacob, 2000, p. 92

[85] Ipsos & Wall Street English ،*Les Français et l'anglais : étude sur les perceptions et les usages*, septembre 2019.

الدراسة، و77% يرونه كذلك في مجال العمل .هذه النسب تعكس إدراكًا واسعًا لأهمية اللغة الإنجليزية في المسارات الأكاديمية والمهنية[86].

وهذا الانزياح الرمزي يجعل من القانون أداة فوقية، لا تترجم مزاج الواقع، ما يُضعف فعاليته، ويُحمّله عبءًا ثقافيًا أكثر مما يستطيع تحمّله بمفرده.

رغم قوة قانون توبون رمزيًا وتشريعيًا، إلا أنّ فاعليته في الواقع تواجه مقاومة صامتة تتشكل من أربعة مصادر رئيسية :الليبرالية الأوروبية، العولمة التقنية، ضغوط السوق، وتحوّل الوجدان الجمعي. وهذه التحديات تُحيلنا إلى سؤال أعمق :هل يكفي القانون لحماية اللغة؟ أم لا بد من مشروع ثقافي ومجتمعي متكامل؟

المبحث الثالث: المؤسسات الراعية للسياسة اللغوية في فرنسا

إذا كان القانون هو الإطار الملزِم الذي يُرسي قواعد السياسة اللغوية، فإنّ فعاليته تظل رهينة بوجود مؤسسات فاعلة تمتلك الشرعية والخبرة والصلاحية الكافية لتنفيذ تلك السياسات، وتوجيهها، وتقويمها. وفي فرنسا، لا تنفصل حماية اللغة القومية عن منظومة مؤسساتية عريقة، تمزج بين الرمزية الثقافية، والسلطة التقريرية، والمبادرة التشريعية.

هذا المبحث يتناول أهم هذه المؤسسات، من حيث تاريخها، واختصاصاتها، وأدوارها، وعلاقتها بالقرار السياسي.

3. 1. الأكاديمية الفرنسية؛ التأسيس، الخلفية، والهوية الرمزية

أنشئت الأكاديمية سنة 1635بموجب مرسوم ملكي أصدره الكاردينال ريشيليو، أحد أبرز رجالات الدولة في عهد لويس الثالث عشر، وقد أراد من خلالها أن يُكرّس مشروعًا لغويًا ثقافيًا ينأى بفرنسا عن التشتت اللهجي، ويؤسّس لوحدة رمزية تقوم على اللغة المصفاة والمهذّبة[87].

لم تكن الغاية سياسية فقط، بل كانت فكرية حضارية، لأن فرنسا – في لحظة تشكّلها الحديث – كانت تدرك أن بناء الدولة يقتضي بناء لغة واضحة، مضبوطة، محمية من الفوضى، قادرة على التعبير عن القانون، والأدب، والعلم، والذوق.

[86] Observatoire de la langue française, *Rapport 2022 sur la situation du français dans le monde*, Organisation Internationale de la Francophonie (OIF), 2022, p. 28-31.
[87] https://www.academie-francaise.fr/linstitution/lhistoire?utm_

ومنذ ذلك التاريخ، تتكوّن الأكاديمية من أربعين عضوًا دائمًا يُطلق عليهم لقب "الخلوديون " (Les immortels)، يُنتخبون مدى الحياة، ويُختارون من صفوة النخبة: كتّاب، شعراء، فلاسفة، علماء، ورجال قانون. وقد اختير لقب "الخلود" من الشعار المنقوش على ميدالية الأكاديمية:

*"À l'immortalité"*من أجل الخلود.[88]"

إنّ هذه البنية النخبوية، وهذا الامتداد التاريخي، منحا الأكاديمية هالة استثنائية داخل فرنسا وخارجها، جعلت منها ليس فقط هيئة لغوية، بل مرجعية رمزية عليا تمثل الضمير اللغوي للأمة.

3. 1. 1. المهام المركزية – سلطة الاقتراح، لا سلطة التنفيذ

رغم أن الأكاديمية لا تملك أدوات تنفيذية مباشرة، ولا صلاحيات إجرائية تُجبر الدولة أو السوق أو المؤسسات على الامتثال لتوصياتها، إلا أن تأثيرها في المجال العام يستند إلى سلطتها الرمزية المتراكمة، وإلى الثقة التاريخية في كفاءتها العلمية واللسانية.

ومن أبرز وظائفها الجوهرية[89]:

1. وضع القواعد النحوية والمعجمية للغة الفرنسية

فهي تملك الكلمة العليا في تقنين استعمالات اللغة، وتفسير قواعدها، وضبط بنيتها النحوية، والتفريق بين المقبول والمرفوض في الاستعمال العام.

2. إصدار المعجم الرسمي للأكاديمية(Dictionnaire de l'Académie française)

وهو عمل ضخم ومُستمر، يجري تحديثه دوريًا، ويُعدّ المرجع الأعلى في المعاجم الفرنسية، يُفهرس فيه ما تقبل الأكاديمية إدخاله إلى الفرنسية من مفردات جديدة، ويُوثّق الاستخدامات الراهنة، ويُبيّن الفروق الدقيقة بين المترادفات.

ويجري حاليًا العمل على النسخة التاسعة من المعجم، والتي تُنشر بالتتابع منذ 1992، وهي أول نسخة تصدر رقميًا بالكامل على الموقع الرسمي للأكاديمية.

[88] https://www.academie-francaise.fr/les-immortels/les-quarante-aujourdhui?utm
[89] Académie française. (n.d.). *Les missions*. Retrieved from https://www.academie-francaise.fr/linstitution/les-missions

3. مراقبة المصطلحات المستجدة

تُتابع الأكاديمية تسرب المفردات الأجنبية، خصوصًا القادمة من الإنجليزية، وتقترح بدائل فرنسية رسمية تُنشر في الجريدة الرسمية (Journal officiel) وتُعتمد من قبل المؤسسات الرسمية، والإعلام، والتربية.

مثال ذلك: اقتراح استخدام *"courriel"* بدلاً من *"email"*، و *"ordinateur"* بدلاً من *"computer"*.

4. إبداء الرأي في مشاريع القوانين ذات الصلة بالسياسة اللغوية

تُستشار الأكاديمية، رسميًا أو بشكل غير ملزم، فيما يتعلّق بمشاريع القوانين التي تمسّ اللغة، التعليم، المصطلحات، والتسمية الرسمية، مما يمنحها دورًا استشاريًا ذا قيمة معنوية كبرى.

3. 1. 2. حدود التأثير والانتقادات الحديثة[90]

رغم مكانتها، لم تَسلم الأكاديمية من الانتقاد، خصوصًا في العقود الأخيرة، حيث وُصفت أحيانًا بأنها:

- بطيئة في مواكبة التطورات اللغوية، خصوصًا في زمن الرقمنة وسرعة تغيّر المصطلح.
- محافظة مفرطة، ترفض إدراج مفردات شائعة الاستعمال بحجة نقاء اللغة.
- ضعيفة التأثير التنفيذي، إذ لا تملك سلطة الإلزام، بل تكتفي بالاقتراح والتوصية.
- منفصلة عن الجيل الرقمي الجديد، بسبب تأخرها في التفاعل مع أدوات الذكاء الاصطناعي، والتعليم عن بعد، وتقنيات التواصل الحديثة.

غير أنّ كل هذه الملاحظات لم تنقص من قيمتها الرمزية والثقافية، بل إن كثيرًا من المفكرين الفرنسيين لا يزالون يرون فيها الحصن الأخير للغتهم القومية، في وجه زحف العاميات، واكتساح الإنجليزية، وتسرّب التعابير السوقية.

---

[90] راجع
– The Times. "The Times view on French language police: The definition of slow." *The Times*, 29 March 2024. https://www.thetimes.com/comment/the-times-view/article/the-times-view-on-french-language-police-the-definition-of-slow-ll58mvzs7?utm
– Actualitté. “Avec son dictionnaire en ligne, l'Académie française veut dire l'usage.” *Actualitté*, 17 février 2024. https://actualitte.com/article/14947/distribution/avec-son-dictionnaire-en-ligne-l-academie-francaise-veut-dire-l-usage?utm

كما أنّ مكانتها المرموقة دوليًا، تجعل من مخرجاتها المعجمية والتقعيدية مرجعًا محوريًا في تعليم الفرنسية بوصفها لغة ثانية، وفي الاعتماد عليها من قبل حكومات الفرنكوفونية في إفريقيا وكندا.

تُجسّد الأكاديمية الفرنسية مفهوم "السلطة اللغوية الأخلاقية"، فهي لا تُمارس القسر ولا الإلزام، لكنها تُمارس الإقناع والتهذيب، بوصفها مؤتمنة على البيان الفرنسي، وأمينة على سيرورة اللسان الوطني منذ أربعة قرون.

وفي زمن باتت فيه اللغة مادة للصراع السياسي، وموضوعًا للنزاع الهوياتي، تُصبح الأكاديمية رمزًا لما يُمكن أن تمثله المؤسسات اللغوية حين تقترن بالشرعية الرمزية، والخبرة المعرفية، والثقة المجتمعية.

وقد يكون من المفيد للدول العربية، وهي تخوض معركة الدفاع عن العربية، أن تستلهم من الأكاديمية الفرنسية فكرة البناء الهادئ لهيئة لغوية مرجعية، تجمع النخبة، وتؤسس لثقافة لغوية راسخة، حتى إن لم تكن نافذة تشريعيًا، فإنها تكون مؤثرة ثقافيًا.

3. 2. المجلس الأعلى للغة الفرنسية والمجالس الاستشارية: العمق المؤسسي للسياسات اللغوية

حين أدركت فرنسا، في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، أنّ معركة اللغة لم تعد فقط معركة رمزية، بل باتت شأنًا تشريعيًا وإداريًا يقتضي التخطيط والرصد والتقنين المستمر، سارعت إلى تأسيس منظومة من الهيئات الاستشارية والمجالس المتخصصة، تُمكّن الدولة من التعامل مع التحديات اللغوية وفق منظور علمي، بعيد عن الارتجال أو الانفعال الثقافي.

وكان في طليعة هذه الهيئات المجلس الأعلى للغة الفرنسية (Conseil supérieur de la langue française – CSLF)[91]، الذي أسندت إليه مهمات استشارية، تنسج الخيط الخفي بين الإرادة السياسية والتخطيط اللغوي الفعلي.

[91] تم إنشاء المجلس الأعلى للغة الفرنسية في فرنسا بموجب المرسوم رقم 89-403 الصادر في 2 يونيو 1989، والذي نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية .يهدف هذا المجلس إلى دراسة القضايا المتعلقة باستخدام اللغة الفرنسية، وتطويرها، وتعزيزها، ونشرها داخل فرنسا وخارجها، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة باللغات الأجنبية .يعمل المجلس تحت إشراف وزارة الثقافة، ويضم أعضاء بارزين من مجالات متعددة، بما في ذلك اللغويين، والأكاديميين، والمثقفين، والفنانين .من بين إنجازاته البارزة، اقتراحه لسلسلة من التعديلات الإملائية في عام 1990، المعروفة باسم "التصحيحات الإملائية لعام 1990"، والتي هدفت إلى تبسيط بعض جوانب الإملاء الفرنسي .على الرغم من أن هذه التعديلات لم تكن إلزامية، إلا أنها اعتمدت رسميًا من قبل الحكومة الفرنسية .في عام 2006، تم حل المجلس كجزء من جهود الحكومة لتقليص عدد الهيئات الاستشارية.
"Décret n°89-403 du 2 juin 1989 instituant un Conseil supérieur de la langue française et une délégation générale à la langue française et aux langues de France." *Légifrance*, https://www.legifrance.gouv.fr/loda/article_lc/LEGIARTI000006532654/

3. 2. 1. النشأة والمكانة الرمزية

أُنشئ المجلس بمرسوم حكومي سنة 1989، ليكون هيئة دائمة ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة، وتضم في عضويتها خبراء في اللسانيات، القانون، التعليم، الإعلام، والتقنية، فضلاً عن ممثلين عن الأكاديمية الفرنسية ومؤسسات التعليم العالي.

ولم يكن دور المجلس تنظيريًا فقط، بل كان له حضور فعّال في تشكيل التصور العام لقانون توبون (1994)، إذ شارك في مراجعة الصياغات القانونية، واقترح تصنيفات دقيقة للمجالات التي يجب فيها فرض الفرنسية، كما تولّى – في مرحلة لاحقة – دورًا جوهريًا في تقديم المصطلحات البديلة للمفردات الأجنبية، لا سيما في القطاعات التقنية والإعلامية والتجارية.

3. 2. 2. المهام والأنشطة الرئيسة

لم يكن للمجلس صلاحيات تنفيذية مباشرة، لكنه عُدّ بمثابة بيت خبرة لغوي سيادي، يُغذي القرار السياسي ويُوجّه النقاش العام، من خلال[92]:

1. إصدار التقارير الدورية

يُنشر تقرير سنوي يتضمّن تقييمًا دقيقًا لوضع اللغة الفرنسية في مختلف القطاعات:

- في الإعلام (نسبة البث بالفرنسية)
- في التعليم (مدى استعمال اللغة في التخصصات الجامعية)
- في التجارة والإعلانات (مخالفات قانون توبون)

وقد كان لهذه التقارير دورٌ حاسم في إبراز مظاهر الانفلات اللغوي واقتراح إجراءات تصحيحية.

[92] ينص المرسوم المؤسس للمجلس الأعلى للغة الفرنسية (Décret n° 89-403 du 2 juin 1989) على أن من مهامه: "دراسة، في إطار التوجهات الكبرى التي يحددها رئيس الجمهورية والحكومة، المسائل المتعلقة باستخدام، وتخطيط، وإثراء، وترويج، ونشر اللغة الفرنسية داخل فرنسا وخارجها، وكذلك السياسة المتعلقة باللغات الأجنبية". انظر:
Légifrance, Décret n° 89-403 du 2 juin 1989, article 1.
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/article_lc/LEGIARTI000006532654.

2. التنسيق الحكومي

يقوم المجلس بدور الوسيط بين الوزارات المختلفة (الثقافة، التربية، البحث العلمي، الاقتصاد) لضمان انسجام السياسة اللغوية، ومراعاة اللغة في السياسات العمومية الكبرى.

3. التعاون مع الهيئات الفرنكوفونية

من خلال التنسيق مع الأكاديمية الفرنسية، ومجامع اللغة في كندا، بلجيكا، السنغال، وغيرها، مما يُعزز من حضور الفرنسية داخل الفضاء الفرنكوفوني العالمي.

3. 2. 3. المجالس المرافقة والداعمة

من أجل توسيع البنية الاستشارية، أنشأت فرنسا هيئات مكمّلة، تعمل بتكامل مع المجلس الأعلى، أبرزها:

أ. لجنة المصطلحات والتجديد المعجمي[93] (Commission générale de terminologie et de néologie)

وهي لجنة علمية متخصصة تتولى فحص المصطلحات المستوردة، وتقديم بدائل فرنسية أصيلة.
وتُعدّ قراراتها ملزمة للدوائر الحكومية، كما تُنشر معجماتها الاصطلاحية في الجريدة الرسمية، وتُعدّ مرجعًا للمدارس والجامعات والإدارات.

وقد تم إنشاء لجنة المصطلحات والتجديد المعجمي بموجب المرسوم رقم 96-602 الصادر في 3 يوليو 1996، والمعدل بالمرسوم رقم 2015-341 الصادر في 25 مارس 2015 .تتمثل مهام اللجنة في:

- **دراسة المصطلحات والتعابير والتعريفات** المقدمة من قبل رؤساء اللجان المتخصصة في المصطلحات والتجديد المعجمي، مع الحرص على **تنسيقها وتوحيدها**.
- **فحص المصطلحات والتعابير والتعريفات** التي لا تندرج ضمن اختصاص أي لجنة متخصصة.

[93] انظر: المرسوم رقم 96-602 المؤرخ في 3 يوليو 1996، المعدل بالمرسوم رقم 2015-341 المؤرخ في 25 مارس 2015، المادة 8. متاح على موقع Légifrance: https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000378502

- **المساهمة في نشر** جميع المصطلحات والتعابير والتعريفات التي تم تطويرها وفقًا لهذا المرسوم، وزيادة الوعي العام بتطور المصطلحات.
- **عرض المصطلحات والتعابير والتعريفات** التي تعتمدها اللجنة على الأكاديمية الفرنسية للحصول على موافقتها.

ب. مرصد اللغة الفرنسية(Observatoire de la langue française[94])

وهو هيئة تابعة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية(OIF) ، أُنشئت من أجل تتبع حالة اللغة الفرنسية عالميًا، ويعنى مرصد اللغة الفرنسية بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بوضع اللغة الفرنسية عالميًا، بما في ذلك عدد المتحدثين بها، والمتعلمين لها، واستخدامها في مجالات متعددة مثل التعليم، والاقتصاد، والثقافة، والإعلام، والإنترنت، وكذلك حضورها في المنظمات الدولية .يهدف المرصد إلى توفير إحصاءات موثوقة حول مكانة واستخدامات اللغة الفرنسية، مما يساعد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية على تطوير سياسات لغوية فعّالة .كما ينشر المرصد تقريرًا كل أربع سنوات بعنوان *La langue française dans le monde*، يتضمن تحليلات وبيانات حديثة حول انتشار واستخدام اللغة الفرنسية عالميًا .وتُصدر تقارير دورية، تُحلّل من خلالها:

- عدد المتحدثين بالفرنسية حول العالم
- مستويات التعليم باللغة الفرنسية
- نسبة المحتوى الرقمي بالفرنسية
- التهديدات الإقليمية والتقنية التي تواجه الفرنسية

يُمثّل المجلس الأعلى للغة الفرنسية، ومعه الهيئات المصاحبة، بنيةً مؤسساتية رصينة تؤطر السياسة اللغوية الفرنسية بمزيج من العلمية والسلطة الرمزية.

وإذا كانت الأكاديمية تمثل الذاكرة التاريخية للغة، فإن المجلس يُجسّد الضمير التوجيهي للواقع اللغوي الفرنسي في حركته اليومية والتشريعية.

[94] Observatoire de la langue française. "L'Observatoire de la langue française." Organisation internationale de la Francophonie. https://observatoire.francophonie.org/l-observatoire-de-la-langue-francaise/

ومن شأن هذا التكامل بين الهيئات أن يُشكّل نموذجًا يُحتذى في السياق العربي، حيث تفتقر المؤسسات اللغوية غالبًا إلى الانسجام، أو تقع تحت الهيمنة الرمزية دون فعالية تقريرية.

ومن هنا، فإن بناء مجلس لغوي عربي أعلى، يُؤطّر السياسات، ويرصد الوقائع، ويقترح البدائل، ويُنتج المصطلح، يُعدّ ضرورة لا ترفًا تنظيميًا، إذا ما أردنا للغة العربية أن تُؤدّي دورها السيادي في زمن تآكل الرموز.

3. 3. وزارة الثقافة والتعليم والإعلام: حاضنة السياسات التنفيذية

ليست اللغة القومية شأناً ثقافياً معزولاً، بل هي جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية الكبرى، وما كان لقانون توبون أن يخرج من حيّز النصوص إلى مجال الأثر، لولا اتكائه على مؤسسات وزارية تمتلك الإرادة والوسيلة، وتنهض بوظائف الدعم والتوجيه والتقنين. ويكاد يُجمع الباحثون في الشأن الفرنسي على أنّ ثلاث وزارات رئيسة تضطلع بالأدوار التنفيذية الكبرى لحماية اللغة الفرنسية، هي :وزارة الثقافة، ووزارة التعليم الوطني، والمجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري .(CSA) كلٌّ من هذه الهيئات تمثّل جبهة من جبهات الصيانة، وتكمل الأخرى في منطق التداخل لا التقاطع.

3. 3. 1. وزارة الثقافة – الإطار الراعي للسياسات اللغوية

تُعد وزارة الثقافة الفرنسية الحاضنة المؤسسية الأولى للسياسة اللغوية في البلاد، إذ تندرج تحت وصايتها المديرية العامة للغة الفرنسية واللغات في فرنسا(DGLFLF)[95] ، وهي الهيئة التنفيذية التي أُنيط بها الإشراف على تطبيق بنود قانون توبون في القطاعين العمومي والخاص، لا سيما في مجالات:

- الإعلام :التحقق من التزام القنوات والإذاعات والإعلانات باللغة الفرنسية، ومراقبة مدى استعمال الترجمات عند استخدام لغات أجنبية.
- المجال الرقمي :دعم مشاريع إنتاج المحتوى بالفرنسية، وتمويل المنصات الرقمية التعليمية والثقافية.
- التحسيس والتكوين :الإشراف على الحملات الوطنية للتوعية بقيمة اللغة، وتعليم الفرنسية للوافدين واللاجئين والناطقين باللغات الأخرى.

[95] وزارة الثقافة الفرنسية، "المديرية العامة للغة الفرنسية ولغات فرنسا"، https://www.culture.gouv.fr/nous-connaitre/organisation-du-ministere/La-delegation-generale-a-la-langue-francaise-et-aux-langues-de-France

وقد أصدرت المديرية في تقريرها لعام 2018 توصية بضرورة "دمج البعد اللغوي في السياسات الرقمية الوطنية، بما يضمن استمرار حضور الفرنسية في البرمجيات والمنصات العالمية[96]".

3. 3. 2. وزارة التعليم الوطني – اللغة بوصفها أداة تكوين المواطن

في فرنسا، لا يُنظر إلى اللغة على أنها مادة تعليمية فقط، بل على أنها وسيط المواطنة وأداة بناء الوعي القانوني والثقافي .ومن هنا، اضطلعت وزارة التعليم الوطني بدور رئيس في تكريس حضور الفرنسية في النظام التربوي، باعتبار أن المدرسة هي الفضاء الأول لبناء الولاء اللغوي[97].

وقد أصدرت الوزارة منذ سنة 1995 مجموعة من المذكرات التنظيمية، من أبرز ما ورد فيها [98]:

- إلزامية استخدام اللغة الفرنسية في التدريس، في جميع المستويات، باستثناء مدارس اللغات المعترف بها.
- منع استخدام اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية داخل الفصل، إلا عند الضرورة البيداغوجية وفي سياقات تعليمها.
- تحديد الفرنسية كلغة رئيسة للامتحانات الوطنية، بما في ذلك الامتحانات العلمية، والقانونية، والتقنية، وهو ما يجعل من العربية أو الإنجليزية – في أحسن الأحوال – لغات مساعدة لا بديلة.

[96] Rapport annuel de la Commission d'enrichissement de la langue française (2018), Langue française et langues de France, DGLFLF.
https://www.culture.gouv.fr/fr/thematiques/langue-francaise-et-langues-de-france/agir-pour-les-langues/moderniser-et-enrichir-la-langue-francaise/rapports-de-la-commission-d-enrichissement/Rapport-annuel-de-la-Commission-d-enrichissement-de-la-langue-francaise-2018

[97] انظر:
Ministère de l'Éducation nationale, *Citoyenneté et valeurs de la République*, https://eduscol.education.fr/588/citoyennete-et-valeurs-de-la-republique.

[98] انظر
وزارة التربية الوطنية الفرنسية، "Bulletin Officiel de l'Éducation Nationale", n°33 du 13 septembre 2001،
https://www.education.gouv.fr/bo/2001/33/encartc.htm

3. 3. 3. المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري – (CSA) صوت اللغة في الفضاء العام[99]

الإعلام، كما هو معلوم، هو اللسان العام للأمة؛ ما يُقال فيه، يترسّخ في وعي الناس، ويُعيد تشكيل الذوق الجمعي. ومن هنا، كانت وظيفة المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري (CSA) أساسية في مراقبة اللغة المستعملة في القنوات التلفزيونية، والمحطات الإذاعية، والإعلانات التجارية، والنشرات الإخبارية.

وقد أصدر المجلس مجموعة من القواعد الملزمة، من بينها[100]:

- فرض نسب دنيا للبث باللغة الفرنسية، تختلف بحسب طبيعة القناة، لكنها تراوح غالبًا بين 60% و70% من المجموع الكلي للبث، خصوصًا في أوقات الذروة.
- إجبار المعلنين على تقديم نسخ فرنسية مرافقة لأي محتوى إشهاري بلغة أجنبية.
- مراقبة اللغة المستعملة في الأغاني، والبرامج الحوارية، والنشرات الاقتصادية، مع تخصيص نسب محددة للأعمال الناطقة بالفصحى الفرنسية.

وقد أشار تقرير المجلس لعام 2020 إلى أن "الإذاعات الخاصة ما تزال مقصّرة نسبيًا في احترام النسب المفروضة، خاصة في الأغاني"، لكنه نوّه إلى "ارتفاع نسبة البرامج الثقافية الناطقة بالفرنسية في القنوات العمومية بنسبة 11% خلال العام نفسه[101]".

يتجلّى من خلال هذه المعطيات أن تفعيل السياسات اللغوية في فرنسا لم يُترك لمجهود ثقافي رمزي فقط، بل جرى إدماجه في قلب العمل الوزاري اليومي، بحيث صارت اللغة الفرنسية عنصرًا في القرار الإداري، والتربوي، والإعلامي، لا مسألة هامشية أو اختيارية.

---

[99] وفقًا للمادة 3-1 من القانون رقم 86-1067 الصادر في 30 سبتمبر 1986، يُكلَّف المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري (CSA) بـ"الدفاع عن اللغة الفرنسية وتعزيزها" في وسائل الإعلام السمعية البصرية. يشمل ذلك مراقبة التزام القنوات التلفزيونية والإذاعية باستخدام اللغة الفرنسية، وضمان احترام الحصص المخصصة للأعمال الفرنسية والأوروبية، ومكافحة الاستخدام المفرط للغات الأجنبية، لا سيما الإنجليزية، في البرامج والإعلانات.
انظر:
Conseil supérieur de l'audiovisuel (CSA), "Le CSA partenaire de la Semaine de la langue française et de la Francophonie 2021", https://www.csa.fr/Informer/Toutes-les-actualites/Actualites/Le-CSA-partenaire-de-la-Semaine-de-la-langue-francaise-et-de-la-Francophonie-2021

[100] انظر:
Arcom, "Les quotas à la télévision", https://www.arcom.fr/nous-connaitre-nos-missions/promouvoir-et-proteger-la-creation/les-quotas-la-television

[101] Conseil supérieur de l'audiovisuel (CSA), *Rapport annuel 2020* https://www.csa.fr/Informer/Informations-publiques-et-ressources-humaines/Les-rapports-annuels-et-bilans-du-CSA/Le-rapport-annuel-2020-du-CSA)

ومن هنا، فإن تجربة فرنسا تُعلّمنا أن السيادة اللغوية لا تكتمل إلا حين تكون الوزارات المعنية – الثقافة، التعليم، الإعلام – منخرطة فعليًا في المشروع اللغوي الوطني، وتمتلك الأدوات التشريعية، والميزانية، والسلطة التوجيهية لتنفيذ مقتضياته.

3. 4. العلاقة بين المؤسسات والقرار السياسي: من السلطة الرمزية إلى الأثر التشريعي

في الدول التي تمنح للغتها القومية مكانةً سيادية، لا يُنظر إلى المؤسسات اللغوية والثقافية باعتبارها كيانات رمزية أو مراكز استشارية ثانوية، بل تُعامل بوصفها مكونات عضوية في صناعة القرار السياسي نفسه .وتُعدّ التجربة الفرنسية، في هذا السياق، نموذجًا مركبًا يُظهر أن السياسة اللغوية الناجحة لا تُبنى على الهيبة القانونية وحدها، بل على التكامل المؤسسي بين رمزية الثقافة وشرعية الدولة.

فليست المؤسسات اللغوية في فرنسا، مثل الأكاديمية الفرنسية أو المجلس الأعلى للغة، وحدها من يُمسك بخيوط الدفاع عن اللغة، بل تتحرك تلك المؤسسات داخل منظومة سياسية وثقافية مترابطة، تُنتج الشرعية الرمزية، وتدفع بصوت اللغة إلى صلب الفعل التشريعي والتنفيذي.

3. 4. 1. من التأثير غير المباشر إلى الضغط الرمزي الفعّال

رغم أن معظم المؤسسات التي سبقت الإشارة إليها – كالأكاديمية، والمجالس العليا، واللجان المعجمية – لا تمتلك صلاحيات تنفيذية أو سلطة تقنين ملزمة، فإنّ أثرها لا يقلّ عن أثر السلطة التشريعية نفسها، ذلك أنّ ما تفتقده هذه المؤسسات من سلطة الإلزام، تعوّضه بقوة التأثير الرمزي والمعرفي والفكري، بما يجعلها مرجعًا لا يُمكن تجاوزه عند التفكير في أي سياسة لغوية.

وقد بيّنت تجربة قانون توبون بجلاء أنّ صدور قانون لغوي سيادي بهذا الحجم لم يكن ليتم لولا ضغط المؤسسة الثقافية والفكرية، وتوجيهها للقرار السياسي في لحظة حاسمة من لحظات التشكل اللغوي المعاصر.

بل إن النقاشات التي سبقت صياغة القانون شهدت تفاعلًا حيًّا بين الجهات التالية:

- الأكاديمية الفرنسية بصفتها المرجع اللغوي الأعلى.
- المجلس الأعلى للغة الفرنسية بصفته صوت الخبرة والاستشارة.
- وزارة الثقافة والتعليم بصفتهما الأدوات التنفيذية الفاعلة.

- البرلمان الفرنسي بصفته الجهاز التشريعي المصادق.
- الرأي العام المثقف، الذي مارس ضغطًا متواصلًا عبر الصحف والنقابات والمؤتمرات.

وقدأشارت الوثائق الرسمية إلى أن قانون توبون لم يكن نتيجة تعليمات حكومية عليا فحسب، بل جاء ثمرة نقاش وطني طويل، صاغت مفرداته المجالس، ونضجت روحه في الأكاديمية، واستكملته الدولة. هذا ما يؤكده النص الكامل للقانون المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في 4 أغسطس 1994[102].

3. 4. 2. التكامل البنيوي: من النص إلى الثقافة المؤسسية

إنّ القيمة الحقيقية لهذا النموذج المؤسسي لا تكمن فقط في إنتاج القوانين، بل في ما هو أعمق : تكوين ثقافة مؤسساتية تؤمن بأنّ اللغة لا تُحمى فقط بالردع، بل بالتحفيز، والتمويل، والتخطيط، والرؤية.

وذلك يقتضي بنية متداخلة، تتكامل فيها أربع قوى كبرى:

المكوّن	الوظيفة
الكتلة الفكرية واللغوية	صياغة الوعي، توليد المصطلحات، تبرير السياسات لغويًا وفلسفيًا.
الجهاز التنفيذي	تنفيذ الخطط، مراقبة الميدان، تمويل المبادرات.
الجهاز التشريعي	منح الشرعية القانونية، سنّ القوانين، وتحديد العقوبات.
الرأي العام المتنور	منح الدعم الرمزي، وتوفير الشرعية المجتمعية اللازمة لاستمرار السياسات.

وحينما تعمل هذه القوى في انسجام، تتحول اللغة من شعار ثقافي إلى سياسة عمومية فعلية، وتُصبح قوانينها جزءًا من المنظومة السيادية للدولة، كما هي قوانين الأمن، والصحة، والضرائب.

[102] *Loi n° 94-665 du 4 août 1994 relative à l'emploi de la langue française*, Journal officiel de la République française, 4 août 1994.
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000005616341

تُعلمنا التجربة الفرنسية أن حماية اللغة لا تقتصر على الحماسة الثقافية، ولا على النصوص القانونية الصارمة، بل تقتضي بنية مؤسسية راسخة تُوزَّع فيها الأدوار، وتتلاقى عندها السلطتان الرمزية والتنفيذية .وقد نجحت فرنسا، في لحظة فارقة، في صياغة هذا اللقاء عبر قانون توبون، الذي لم يكن قانونًا إداريًا، بل بيانًا ثقافيًا مؤسسيًا، شاركت في هندسته المجامع، والوزارات، والجامعات، والبرلمان، والرأي العام معًا.

وهذا ما يجعل من تجربة فرنسا نموذجًا يُستلهم لا في محتواه فقط، بل في روحه المؤسسية الشاملة، التي ترى في اللغة قضية وطنية، لا قطاعًا ثقافيًا معزولًا.

المبحث الرابع: السياسات الثقافية والفرنكوفونية؛ الدفاع عن الامتداد الخارجي للفرنسية

حين قررت فرنسا أن تخوض معركتها من أجل اللغة، لم تحصر نَفَسها داخل الجغرافيا الوطنية، بل وسّعت رقعة الفعل إلى آفاق دولية، تُناصر فيها الفرنسية لا بصفتها لغة قومية فحسب، بل بوصفها رمزًا عالميًا لثقافة البديل الحضاري، وقناة للتعدد، والحوار، والجمال.

لقد وعت الدولة الفرنسية، منذ منتصف القرن العشرين، أن حماية اللغة لا تتحقق فقط من الداخل، بل تُصان أيضًا عبر الحضور الثقافي في الخارج، والتعليم الفرنكوفوني، والانتشار الرمزي في القارات المختلفة .وهكذا، انبثقت السياسة الثقافية الخارجية بوصفها الذراع الناعمة للأمن اللغوي، وتموضعت الفرنكوفونية في قلب الرؤية الاستراتيجية للسان الفرنسي.

4. 1. من حماية اللغة إلى تصديرها – رؤية شاملة للسيادة

في كلمته خلال القمة الثالثة للفرنكوفونية التي عُقدت في داكار عام 1989، عبّر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران عن رؤية شاملة للفرنكوفونية، مؤكدًا أنها ليست حكرًا على فرنسا وحدها، بل تمثل مجتمعًا عالميًا متعدد الثقافات واللغات. لم تكن هذه العبارة خطابًا إنشائيًا، بل كانت بيانًا لغويًا استراتيجيًا، يعبّر عن رؤية ترى في اللغة الفرنسية مشروعًا دوليًا، يتجاوز منطق الجغرافيا إلى أفق رمزيّ عالمي، يَعبُر القارات ويُقيم شبكة من الولاء الثقافي الممتد[103].

[103] يمكن الاطلاع على نص الكلمة الكامل عبر الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الفرنسية:
Allocution de M. François Mitterrand, Président de la République, sur les grands axes de travail du troisième sommet de la francophonie

لقد أراد ميتران أن يؤسّس لمفهوم جديد للمواطنة الفرنكوفونية، لا يستند إلى الأصل أو الجنسية، بل إلى الإيمان بقيم اللغة الفرنسية بوصفها حاملةً لتراثٍ إنسانيّ، ووسيطًا للتلاقي الثقافي والحضاري. وهذا ما عمّقه في المقابلة التي أجراها في اليوم الموالي مع صحيفة "لو سولي" السنغالية، حيث أكد على أهمية الفرنكوفونية كجسر للتواصل الثقافي واللغوي بين الشعوب[104].

لقد جاءت هذه الرؤية في سياق متوتر دوليًا، تزايد فيه الحضور الكاسح للإنجليزية في المؤسسات الدولية، مما يُفسّر إصرار فرنسا – عبر خطاب ميتران – على إعادة تأسيس مكانة الفرنسية في النظام العالمي، ليس بوصفها لغة أمّ، بل كهوية ثقافية جامعة، وقوة ناعمة تضاهي الاقتصاد والسلاح، وتُستثمر في بناء مجالات نفوذ رمزي تتجذر في اللغة وتُمارس من خلالها.

4. 2. مؤسسات الدعم والتمكين الفرنكوفوني

4. 2. 1. المنظمة الدولية للفرنكوفونية[105](OIF)

تُعد هذه المنظمة التي تأسست رسميًا سنة 1970، وتضم اليوم 88دولة ومنطقة، بمثابة الإطار الجامع للناطقين بالفرنسية والداعمين لها، سواء كانوا دولاً ذات غالبية فرنكوفونية أو شركاء ثقافيين.

تهدف المنظمة إلى[106]:

- دعم اللغة الفرنسية في أنظمة التعليم والإعلام داخل الدول الأعضاء.
- تمويل برامج الترجمة والتعريب والبحث العلمي بالفرنسية.
- تنظيم مؤتمرات وقمم دورية تُناقش مستقبل الفرنسية في العالم.

وقد وصفها Boutros Boutros-Ghali، أول أمين عام لها، بأنها:

"المكان الذي تتحوّل فيه اللغة من أداة إلى أمة رمزية."

---

[104] Interview de M. François Mitterrand, Président de la République dans "Le Soleil de Dakar" du 25 mai 1989

[105] تُعدّ المنظمة الدولية للفرنكوفونية(OIF) ، التي تأسست رسميًا في عام 1970 عبر اتفاقية نيامي، الإطار المؤسسي الجامع للدول الناطقة بالفرنسية أو الداعمة للفرنكوفونية، وتضم حاليًا 88 دولة وحكومة أعضاء ومراقبين. وتهدف المنظمة إلى تعزيز اللغة الفرنسية والتنوع الثقافي واللغوي، وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، فضلًا عن تنمية التعاون الاقتصادي والتضامن بين الدول الأعضاء.
انظر:
Organisation internationale de la Francophonie, *La Francophonie en bref*, https://www.francophonie.org/la-francophonie-en-bref-754

[106] La Francophonie en bref", Organisation internationale de la Francophonie, https://www.francophonie.org/la-francophonie-en-bref-754

4. 2. 2. المعاهد الثقافية الفرنسية[107]

يُقدّر عدد المعاهد والمراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة حول العالم بأكثر من 130بلدًا، وهي تمثّل ما يمكن تسميته بـ"السفارات الرمزية" للغة الفرنسية، إذ تتولّى[108]:

- تعليم الفرنسية كلغة أجنبية.(FLE)
- تنظيم الفعاليات الأدبية والموسيقية والمسرحية.
- تقديم منح دراسية، واحتضان المبادرات الفنية بالفرنسية.

وقد استطاعت هذه المعاهد أن تُشكّل على مدى عقود حاضنات ناعمة للنفوذ اللغوي والثقافي الفرنسي، خاصة في إفريقيا، والمشرق العربي، وأميركا اللاتينية.

4. 2. 3. برامج تعليم الفرنسية في الخارج[109](FLE)

ترعى وزارة الخارجية الفرنسية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ومؤسسة Campus France شبكة واسعة من برامج تعليم الفرنسية كلغة أجنبية، داخل الجامعات والمدارس الثانوية، إضافة إلى دعم محتوى رقمي موجه للمتعلمين بلغات أخرى.

ولا يخفى أن هذه البرامج لا تهدف إلى تعليم اللغة فحسب، بل تسعى إلى بناء علاقة وجدانية وعقلية مع الفرنسية بوصفها حاملة لنمط تفكير، لا مجرد أصوات وكلمات.

---

107 انظر: وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، "الدبلوماسية الثقافية"، https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/cultural-diplomacy

108 انظر: Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, *La diplomatie culturelle*, https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle

109 تُعد برامج تعليم الفرنسية كلغة أجنبية (FLE) جزءًا أساسيًا من السياسة اللغوية والثقافية لفرنسا، حيث تُشرف عليها مؤسسات مثل "فرنسا إديوكاسيون إنترناسيونال (France Éducation international) "و"التحالفات الفرنسية (Alliances Françaises) "و"المعاهد الفرنسية (Instituts Français). " تُقدم هذه البرامج مجموعة من الدورات التعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى تنظيم اختبارات وشهادات معترف بها دوليًا مثل DELF و DALFوTCF، مما يُسهم في تعزيز مكانة اللغة الفرنسية عالميًا). انظر: Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, "Enseigner et apprendre le français", https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/francophonie-et-langue-francaise/engagement-de-la-france-pour-la-diversite-linguistique-et-la-langue-francaise/enseigner-et-apprendre-le-francais/)Diplomatie.gouv.fr+1Diplomatie.gouv.fr+1

4. 3. الامتداد الجغرافي والرمزي للفرنسية

لا تنظر فرنسا إلى الامتداد الفرنكوفوني على أنه مجرّد بقايا للاستعمار اللغوي، بل تعتبره إعادة تشكيل للهوية العالمية من خلال لغة تتوسّط بين الخصوصية والانفتاح .ولهذا، عملت على[110]:

- تقوية الفرنسية في إفريقيا الناطقة بها، من خلال دعم النظم التربوية والإعلامية.
- استمرار الحضور في لبنان والمغرب العربي، رغم التحديات السياسية والثقافية.
- دخول الفضاء الرقمي العالمي من خلال تطوير محركات بحث، وموسوعات، ومنصات تعليمية باللغة الفرنسية.

وقد خلص مرصد اللغة الفرنسية في تقريره لسنة 2022 إلى أن عدد الناطقين بالفرنسية بلغ قرابة 321مليونًا، ما يجعلها خامس لغة أكثر انتشارًا في العالم، وثاني لغة تعليمية بعد الإنجليزية، وواحدة من اللغات الثلاث الأكثر استعمالًا في المؤسسات الدولية[111].

لقد تجاوزت فرنسا في دفاعها عن اللغة الفرنسية المنطق الحمائي التقليدي، واتجهت إلى هندسة سياسة لغوية خارجية متكاملة، تمزج بين القوة الناعمة، والبُعد التعليمي، والتنسيق السياسي، والدعم المؤسسي العالمي، فلم تعد الفرنسية تُفرض فقط، بل تُقدَّم كخيار حضاري، وجسر للتنوع، وأفق ثقافي مفتوح. ومن هنا، فإنّ تجربة الفرنكوفونية تُبرهن على أنّ الأمن اللغوي لا يُبنى فقط داخل الوطن، بل يُصان أيضًا في الامتداد الرمزي خارج الحدود، عبر ما تسميه باريس "سياسات اللغة الكبرى."

إذا كانت المدرسة تُعلّم اللغة، والقانون يحميها، والإعلام يُشيعها، فإن الرقمنة باتت اليوم المجال الفاصل بين البقاء والاضمحلال .ذلك أن الشاشات، بأصنافها المختلفة، غدت هي الحيز الذي يُعيد إنتاج الوعي، وتشكيل الذوق، وصياغة الانتماء اللغوي والثقافي. ومن لا تحضر لغته في هذا الحيز، حضورًا قويًا وفاعلًا، يفقد تدريجيًا شرعيته لدى الأجيال الجديدة، ويُقصى من معركة المعنى والرمز.

وقد أدركت فرنسا هذا الخطر مبكرًا، فسعت إلى بناء استراتيجيات رقمية تُؤمن للفرنسية حضورًا سياديًا في العالم الافتراضي، يُقابل الحضور التقليدي في المدارس والإدارات. لكنها، رغم ما أحرزته من

---

[110] انظر: Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, "La diplomatie culturelle", https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle/

[111] Observatoire de la langue française, *La langue française dans le monde – Édition 2022*, Organisation internationale de la Francophonie, https://observatoire.francophonie.org/l-observatoire-de-la-langue-francaise

تقدم، لا تزال تواجه جبهة رقمية شرسة تُهيمن عليها اللغة الإنجليزية بأدوات السوق ومنصات التقنية واحتكار البرمجيات.

4. 3. 1. واقع اللغة الفرنسية في الفضاء الرقمي

بحسب بيانات موقع W3Techs المختص بتحليل المحتوى العالمي على الويب (2024)، فإن اللغة الإنجليزية تُهيمن على ما نسبته 55.6%من محتوى الإنترنت، متبوعة بلغات مثل الروسية، والإسبانية، والألمانية، بينما لا تتجاوز نسبة المحتوى بالفرنسية 3.9%فقط، رغم كونها خامس أكثر اللغات انتشارًا في العالم[112].

هذه المفارقة بين الامتداد السكاني للغة الفرنسية، وضعف تمثيلها الرقمي، دفعت الهيئات الثقافية الفرنسية إلى دقّ ناقوس الخطر، واعتبار الرقمنة جبهة سيادية لا تقل أهمية عن التشريع والتعليم.

4. 3. 2. المبادرات الرقمية لدعم الفرنسية

أطلقت الدولة الفرنسية، بتعاون وثيق بين وزارة الثقافة ووزارة الاقتصاد الرقمي، عددًا من المشاريع والمبادرات لتأمين حضور الفرنسية في الفضاء الرقمي، من أبرزها:

أ. بوابة التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[113]

France Numهي مبادرة حكومية فرنسية تهدف إلى تسريع التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (TPE/PME) من خلال توفير الموارد، والأدوات، والدعم اللازم francenum.gouv.fr.

الأهداف الرئيسية:

- تقديم **أدلة ونصائح عملية** لمساعدة المؤسسات في تبني الأدوات الرقمية.
- توفير **مساعدات مالية** لدعم مشاريع التحول الرقمي.
- تقديم **تدريبات وورش عمل** لتعزيز المهارات الرقمية.

[112] W3Techs, "Usage statistics of content languages for websites https://w3techs.com/technologies/overview/content_language

[113] الموقع الرسمي للمبادرةfrancenum.gouv.fr :

- ربط المؤسسات بـ **خبراء رقميين** معتمدين لمرافقتها في رحلتها الرقمية.

ويُعد البرنامج محاولة لتأسيس شبكة إنتاج واستهلاك رقمي باللغة الأم، تمكّن الفرنسية من البقاء داخل عوالم القراءة الجديدة.

ب. منصة Culturethèque

Culturethèqueهي مكتبة رقمية أنشأها المعهد الفرنسي، تُعد منصة مرجعية للمؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج .توفر هذه المنصة لمستخدميها آلاف الموارد الرقمية المتنوعة، بما في ذلك الروايات، والموسيقى، والكتب الصوتية، وأهم عناوين الصحافة الفرنسية، والقصص المصورة، وألبومات الأطفال، ووحدات التعلم الذاتي[114].

تستهدف Culturethèque مستخدمي المؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج، مثل المعاهد الفرنسية، والتحالفات الفرنسية، وخدمات التعاون والعمل الثقافي، وشركائهم الثقافيين والتربويين .تُعد هذه المنصة أداة مهمة في تعزيز الثقافة الفرنكوفونية وجعلها متاحة لأكبر عدد ممكن من المستخدمين. تتيح المنصة لمستعمليها:

- الوصول إلى آلاف الكتب الإلكترونية والمقالات والمجلات باللغة الفرنسية.
- مشاهدة الأفلام الوثائقية والأعمال المسرحية.
- استغلال الموارد التعليمية المجانية لتعلم الفرنسية.

ويُعد هذا المشروع أحد أنجح مبادرات التمكين الرقمي الناطق بالفرنسية خارج التراب الفرنسي.

4. 3. 3. تشجيع الشركات الناشئة الناطقة بالفرنسية

تسعى فرنسا، عبر صناديق تمويل عمومية وخاصة، إلى:

- دعم مطوري البرمجيات والمواقع والتطبيقات الذين يستخدمون الفرنسية كلغة واجهة.
- خلق بيئة رقمية "فرنكوفونية" موازية للمحتوى الأنجلوفوني.
- تحفيز الابتكار التقني داخل البلدان الفرنكوفونية الإفريقية.

[114] https://www.culturetheque.com/fr/foire-aux-questions?utm_source

وقد أُنشئ صندوق خاص بالتعاون مع منظمة الفرنكوفونية لدعم الشركات الناشئة الرقمية ذات المحتوى الفرنسي في إفريقيا الغربية، ومن أعماله:

أ. إطلاق برنامجFuzé (Fuzé by Digital Africa)

أطلق برنامج **Fuzé** في عام 2021 ضمن مبادرة "Digital Africa" المدعومة من الحكومة الفرنسية، ويستهدف دعم الشركات الناشئة التقنية في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية .يُقدم البرنامج تمويلًا يتراوح بين 10,000 و50,000 يورو للشركات في مراحلها الأولى، مع التركيز على تلك التي تستخدم الفرنسية كلغة واجهة أو تقدم محتوى رقميًا باللغة الفرنسية[115].

ب. إنشاء صندوقRing Africa

أطلقت شركة رأس المال الاستثماري الفرنسية **Ring Capital** صندوق **Ring Africa** بقيمة 50 مليون يورو لدعم الشركات الناشئة في إفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية .يستهدف الصندوق الشركات في مراحلها المبكرة، خاصة تلك التي تُعنى بالتكنولوجيا وتُسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة[116].

ج. مبادرة Choose Africa

من خلال مبادرة **Choose Africa**، تُقدم الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وشركتها التابعة PROPARCOدعمًا ماليًا وفنيًا للشركات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا، بما في ذلك الشركات الناشئة الناطقة بالفرنسية .تُوفر المبادرة تمويلًا يصل إلى 4 مليارات يورو، مع التركيز على تعزيز الابتكار الرقمي والاقتصاد المحلي[117].

[115] Fuzé – Digital Africa, *Supporting Francophone African startups*, https://www.opportunitiesforafricans.com/fuze-by-digital-africa-for-francophone-african-tech-startups

[116] Empower Africa, *French VC firm Ring Capital launches €50 million impact fund for Francophone West Africa*, https://empowerafrica.com/french-vc-firm-ring-capital-launches-e50-million-impact-fund-for-francophone-west-africa)

[117] AFD – Choose Africa, *Boosting African entrepreneurship*, https://choose-africa.com/en

4. 3. 4. التحديات الراهنة

رغم هذه المبادرات، لا تزال السيادة الرقمية للغة الفرنسية تواجه عراقيل جمّة، من أبرزها:

- احتكار الإنجليزية لواجهات المستخدم وأدوات البحث والتصنيف.
- ضعف المحتوى الرقمي التعليمي والعلمي باللغة الفرنسية مقارنة بنظيره الأنجلوفوني.
- هيمنة الشركات التقنية الأمريكية على آليات التوزيع الرقمي للمعلومة.
- ضعف التفاعل بين المؤسسات الفرنكوفونية الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي.

وتُظهر هذه العقبات أن المعركة الرقمية ليست مسألة ترجمة فقط، بل معركة رمزية حول من يُحدّد مفردات العصر، ومَن يُنتج المفهوم، ومن يُسيطر على أدوات المعنى.

في عالمٍ باتت تُكتب خرائطه بالشيفرة، وتُرسم هوياته بالمحتوى الرقمي، تُصبح اللغة التي لا تسكن الخوارزميات، ولا تُبرمج بها التطبيقات، لغة مهدّدة بالعزلة الرمزية، وإن ظلت محفوظة في القوانين والدساتير.

ومن هنا، يتأكّد أن السيادة اللغوية لا تكتمل إلا حين تدخل اللغة في قلب التقنية، وتتحول من لغة قراءة إلى لغة برمجة، ومن أداة تعبير إلى أداة إنتاج.

فرنسا تُدرك هذا الرهان، وتسعى إلى استدراك الفجوة، لكن الطريق ما يزال طويلاً، والمعركة تزداد تعقيدًا كلما تسارعت التحولات التكنولوجية.

لقد استعرض هذا المبحث سُبُل تفعيل السياسات اللغوية الفرنسية في مجالاتها الحيوية الثلاث : التعليم، والإعلام، والثقافة الرقمية، وهي المجالات التي تتجاوز فيها اللغة حيّز القوانين والمؤسسات إلى مقام الممارسة اليومية، والتشكيل الوجداني، والمواجهة الرمزية.

وقد تبيّن من خلال ما سبق، أنّ الدولة الفرنسية لا تكتفي بحماية لغتها داخل النصوص التشريعية، بل تبني لها حصونًا في المدرسة، وصوتًا في الإعلام، وامتدادًا في الفضاء السيبراني، إيمانًا بأنّ اللغة لا تعيش بالقانون وحده، بل تتنفس عبر الممارسة، والتداول، والقدرة على التجدد.

فلئن كانت المدرسة هي المعامل التي تُشكَّل فيها هوية المواطن اللغوية، فإن الإعلام هو المجال العام الذي تُختبر فيه هذه الهوية على نحو مباشر، فيما تشكّل الرقمنة اليوم الجبهة الأكثر استعصاءً، حيث تُحسم المعارك الرمزية في صمت الخوارزميات وذكاء التطبيقات.

وقد دلّت التجربة الفرنسية على أنَّ السياسات التربوية ليست فقط مسألة بيداغوجية، بل هي فعل سيادي، لأن اللغة التي تُدرَّس في العلوم والرياضيات والفلسفة، تكتسب شرعية وجودها لا من تاريخها، بل من وظيفتها ومداها التواصلي والرمزي .كما أظهرت السياسات الإعلامية أن فرض نسب محددة من البث بالفرنسية، ومنع الترجمة الأحادية، ليست مجرد تفاصيل تقنية، بل هي دفاعٌ عن اللسان القومي من الغزو الصوتي والبصري المتسلّل عبر البرامج والإعلانات.

أما الرقمنة، فقد تبيّن أنها الفضاء الأخطر في معركة الأمن اللغوي المعاصر، إذ لا يكفي أن تكون اللغة لغة حديث، بل ينبغي أن تكون لغة شيفرة، ومنصة، ومحتوى، وبرمجة. فاللغة التي لا تُنتج المعرفة، ولا تملك أدوات توزيعها، تتحول إلى طيف ثقافي محفوظ في الذاكرة، لا فاعلًا في الحاضر.

ولعلّ المفارقة الكبرى التي نخرج بها من هذا المبحث، هي أن الفرنسية، رغم عراقتها، لا تزال تُخوض من أجلها معركة تجديد وتوسّع في جميع المجالات .فلا السيادة مضمونة بحكم التاريخ، ولا الشرعية محفوظة لمجرد الرمزية .وإنما تُصان اللغة عبر مشروع متكامل، يشتغل في الحقل التربوي، والفضاء العمومي، والبيئة الرقمية، متكئًا على القوانين، ومدعومًا بالمجتمع، ومسنودًا بإرادة دولة تعي أن الدفاع عن اللغة هو دفاع عن النفس الرمزية للأمة.

المبحث الخامس: تقييم النموذج الفرنسي – النجاحات، التحديات، والدروس المستفادة

بعد أن استعرضنا الأطر القانونية والمؤسساتية، والسياسات التعليمية والإعلامية والثقافية، بات من الممكن أن نُقيّم هذا النموذج من حيث نجاعته الواقعية، وحدود فعاليته، وما يُمكن استخلاصه منه في السياقات العربية، خاصة في ظل تقاطعات التهديدات اللغوية وتشابه الرهانات الرمزية.

5. 1. مكامن القوة: تماسك تشريعي ومناعة مؤسساتية

يمكن القول إن النموذج الفرنسي يُمثّل إحدى أقوى التجارب الحديثة في حماية اللغة القومية من الانسحاب أمام هيمنة اللغات الأجنبية، وقد تجلت قوته في:

5. 1. 1. التأسيس القانوني الصارم:

يُعد قانون توبون (*Loi Toubon*)، الصادر في 4 أغسطس 1994، نموذجًا تشريعيًا متقدمًا في مجال حماية اللغة الوطنية، لأنه تجاوز منطق الخطاب الثقافي والبلاغة الإنشائية، لينتقل إلى حيّز الفعل القانوني الإلزامي، مقرًّا بوضوح أن اللغة الفرنسية ليست مجرد تراث رمزي، بل أداة سيادة تُحمى بنصوص مُلزِمة، وجزاءات صريحة عند الإخلال.

فخلافًا لعديد من القوانين اللغوية التي تنص على "أولوية" اللغة الوطنية دون آليات تنفيذ، جاء قانون توبون ليُفعّل الحماية من خلال إلزامية استعمال الفرنسية في قطاعات محددة، من بينها:

- التعليم :إلزام جميع المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة بتدريس المواد باللغة الفرنسية، إلا في حالات استثنائية خاضعة لترخيص.
- الإعلانات :فرض استخدام اللغة الفرنسية في جميع المواد الإشهارية الموجّهة للجمهور داخل فرنسا، مع ضرورة ترجمة أي مصطلح أجنبي يُستخدم.
- العقود التجارية والوثائق الرسمية :اشتراط صياغة جميع العقود والضمانات والمواصفات الفنية باللغة الفرنسية، تحت طائلة الإلغاء أو عدم الاعتداد القانوني بها.
- الإدارة :إلزام المؤسسات والإدارات العمومية باستخدام الفرنسية في التواصل الداخلي والخارجي، وفي كل الخدمات الموجهة للمواطن.

إن ما يجعل هذا القانون متقدمًا بحق، ليس فقط أنه يُحدّد ما يجب فعله، بل لأنه يربط المخالفة بجزاء قانوني صريح، يتراوح بين الغرامة المالية، واعتبار الوثيقة غير قانونية، بل وحتى رفض التراخيص الإدارية في حالات التكرار.

بهذا، تحوّل الدفاع عن اللغة من مسؤولية أخلاقية إلى واجب قانوني يُسائل، ومن فضاء الاعتزاز الخطابي إلى أداة سيادة تمارس عبر القانون، في انسجام مع فلسفة الدولة الفرنسية المركزية في إدارة وحدتها الرمزية.

5. 1. 2. مركزية المدرسة في إعادة إنتاج اللغة

نجحت المدرسة الفرنسية في أن تظل معملًا لغويًا يوميًا، رغم الضغوط السوقية. فبعيدًا عن تقلبات الإعلام أو هشاشة المحتوى التجاري، حافظت المؤسسة التعليمية في فرنسا على مكانة اللغة الفرنسية بوصفها لغة التدريس، والتقويم، والتنشئة المدنية.

هذا النجاح لم يكن تلقائيًا، بل كان ثمرة لسياسات تربوية محكمة، منها:

- الإلزام اللغوي الصارم في التعليم العمومي والخاص المعتمد، حيث تفرض وزارة التربية الوطنية استخدام الفرنسية لغة رئيسة في جميع المقررات، حتى في المواد العلمية والتقنية، مع استثناء محدود لمدارس اللغات أو البرامج الدولية الخاضعة لترخيص خاص.
- دعم تكوين المعلمين على الخطاب البيداغوجي باللغة الفرنسية، وتشجيعهم على ترسيخها كأداة تفكير، لا مجرد وسيلة إفهام.
- توجيه المناهج نحو تعزيز الكفايات اللغوية بوصفها جزءًا من المواطنة الجمهورية، لا فقط من التعلم الأكاديمي. فاللغة الفرنسية في المدرسة ليست مادة، بل فضاء رمزي يُنتَج فيه الانتماء الوطني.

5. 1. 3. التوازن بين الانفتاح والسيادة

لم تنتهج فرنسا سياسة الانغلاق اللغوي أو الانعزال الثقافي في وجه اللغات الأخرى، بل انخرطت بفعالية في دعم الفرنكوفونية بصفتها مشروعًا عالميًا متعدد الأطراف، يحتفي بالتنوع، ويعترف بتعدد الهويات اللغوية ضمن إطار احترام اللغة الفرنسية كمحور مركزي. فقد دعّمت الدولة الفرنسية منذ عقود

إنشاء مدارس ثنائية اللغة، وبرامج تعليم اللغات الأجنبية، وساهمت في نشر اللغة العربية، والإسبانية، والألمانية، والصينية، ضمن برامجها التعليمية الرسمية.

لكن هذا الانفتاح لم يكن مرادفًا للتفريط، ولا ساذجًا يخلط بين التبادل والتنازل .بل ظل مؤطَّرًا برؤية قانونية وثقافية واضحة، مفادها أن: "اللغة الفرنسية هي لغة الجمهورية، وأي انفتاح لغوي يجب أن يمر عبرها، لا على حسابها".

من هنا، شددت فرنسا في وثائقها التربوية والإعلامية والقانونية على أن السيادة اللغوية لا تتناقض مع الانفتاح، بل تحميه من التحوّل إلى ذوبان .فالدول التي لم تضبط علاقتها باللغات الأجنبية، كثيرًا ما تحوّل "الانفتاح" فيها إلى تفكك رمزي، يُضعف الانتماء ويشوّش الهوية. ويتجلى هذا التوازن في عدة ممارسات:

- فتح مؤسسات تعليمية ثنائية اللغة مع الحفاظ على الفرنسية لغة أساس للتقويم والشهادات.
- دعم تعليم اللغات الأجنبية دون السماح لها بأن تكون لغة تعليم العلوم أو الإدارة.
- تشجيع الإنتاج الثقافي التعددي، لكن داخل فضاء لغوي فرنسي مهيكل.
- ضمان حق المهاجرين في تعلم لغاتهم الأصلية، مع إلزامهم بإتقان الفرنسية للاندماج.

5. 2. مكامن الضعف: ضغط العولمة وتراجع الوجدان اللغوي

5. 2. 1. العجز أمام الرقمنة: المنطقة الرمادية للسيادة اللغوية

رغم ما حققته الدولة الفرنسية من خطوات تشريعية وتنظيمية في ميادين التعليم، والإدارة، والإعلام التقليدي، إلا أن المجال الرقمي ما يزال يُمثل منطقة رمادية في جهود حماية اللغة الفرنسية. فالمنصات الرقمية، والمواقع الإلكترونية، ومحركات البحث، والتطبيقات المحمولة، تمثل فضاءً متفلّتًا من الضبط القانوني، تتداخل فيه السلطة الوطنية مع الاختصاصات الدولية، ويتعذر فيه تطبيق كثير من بنود قوانين مثل *توبون* التي صيغت أصلًا في سياق ما قبل الرقمنة. ومن أسباب غياب الفعالية التنظيمية:

1. الطبيعة العبر-وطنية للإنترنت: المنصات الكبرى مثلGoogle ، YouTube، Facebook وغيرها، تخضع لقوانين دولية أو أمريكية في الغالب، ما يجعل فرض السيادة اللغوية الفرنسية عليها شبه مستحيل، خاصة أن المحتوى غالبًا ما يُنشأ خارج فرنسا.

2. عدم ملاءمة النصوص القانونية القائمة للواقع الرقمي: حيث إن معظم القوانين اللغوية الفرنسية (مثل قانون توبون) وُضعت في تسعينيات القرن العشرين، وتستهدف الإعلانات المطبوعة، والعقود الورقية، والبث الإذاعي والتلفزي. أما في المجال الرقمي، فلا تزال الدولة تفتقر إلى أدوات تشريعية رشيقة وفعالة لمراقبة أو فرض نسب معينة من المحتوى الفرنسي.

3. هيمنة الإنجليزية على المنصات والخوارزميات: بحسب(2025) W3Techs ، تُهيمن الإنجليزية على نحو 49% من محتوى الإنترنت، مقابل أقل من 5% للفرنسية، وهو ما يجعل المستخدم الفرنسي محاصرًا رمزيًا بلغة أجنبية في بيئة رقمية يستهلكها يوميًا.

4. غياب آليات إلزامية لتشجيع المحتوى الرقمي الفرنكوفوني على الرغم من وجود مبادرات مثل *Culturethèque* و*France Num*، فإنها لا تملك القوة القانونية لفرض الفرنسية على الشركات الرقمية، بل تكتفي بسياسات تحفيزية لا توازي حجم التحدي.

المجال الرقمي هو جبهة السيادة اللغوية الأصعب والأكثر هشاشة، لأنه يقع عند تقاطع السيادة الوطنية مع المنصات العابرة للحدود، والتقنيات الخوارزمية التي لا تعترف بالحدود ولا باللغات الرسمية. ومن ثم، فإن تجاوز هذه "المنطقة الرمادية" لا يتأتى إلا من خلال:

- تحديث التشريعات لتشمل الفضاء الرقمي صراحة.
- فرض شروط لغوية على المنصات العاملة داخل التراب الفرنسي.
- دعم المحتوى الفرنكوفوني الرقمي بقوة مالية وتشريعية.
- استحداث هيئة وطنية للسيادة اللغوية الرقمية، على غرار CSA و.DGLFLF

5. 2. 2. الضغوط الأوروبية

رغم ما يتمتع به قانون توبون (1994)من صرامة ووضوح في حماية اللغة الفرنسية داخل التراب الوطني، إلا أن بعض بنوده، لا سيما تلك المتعلقة بالإعلانات والعقود التجارية، أثارت توترًا متكرّرًا مع مبادئ السوق الأوروبية المشتركة، خاصة مبدأ حرية حركة السلع والخدمات الذي يُعد أحد الأعمدة الأساسية للاتحاد الأوروبي.

فمنذ أواخر التسعينيات، واجهت فرنسا طعونًا متكررة أمام محكمة العدل الأوروبية، تقدّمت بها شركات ومؤسسات أوروبية اعتبرت أن فرض اللغة الفرنسية في المواد الإشهارية والعقود يشكّل عقبة غير

مبررة أمام الوصول إلى السوق الفرنسية، ويتعارض مع المادة 34 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU)، التي تمنع القيود غير الجمركية ذات الأثر المماثل.

ج. تحوّل الوعي العام

تُظهر الدراسات الحديثة أن الجيل الشاب الفرنسي أكثر تساهلًا مع استخدام الإنجليزية، ويرى فيها "لغة الفرص والعمل"، مما يجعل السياسات الرسمية تصطدم أحيانًا بـ"لامبالاة رمزية" لدى الفئات الناشئة.

5. 3. المقارنة بالعالم العربي: الفجوة التشريعية والمؤسساتية

بالمقارنة مع السياق العربي، تبدو فرنسا – رغم التحديات – أكثر وعيًا بأن اللغة أداة سيادة لا تراث فقط .ففي حين أقرّ الدستور الفرنسي صراحةً بأن "اللغة الرسمية هي الفرنسية[118]"، لا يزال عدد من الدساتير العربية لا يحصّن لغته الأم تشريعيًا إلا في صياغات فضفاضة.

كما أن فرنسا تمتلك:

- قانونًا مُلزمًا يُطبَّق فعليًا.
- مؤسسات فاعلة دائمة الرقابة.
- وزارة ثقافة تُخصص مديرية مستقلة للسياسات اللغوية.
- آليات تمويل وإنتاج معاجم، ومراقبة مصطلحات، وتطوير محتوى فرنكوفوني.

أما في العالم العربي، فـ:

- كثير من التعليم العالي يُدار بلغة أجنبية.
- المحتوى الرقمي العربي يعاني من ضعف كمّي ونوعي.
- المجامع اللغوية لا تملك صلاحيات ملزمة ولا تمويلًا كافيًا.
- القوانين اللغوية، إن وُجدت، لا تُفعَّل في الواقع.

5. 4. الدروس المستفادة: ماذا نستفيد من التجربة الفرنسية؟

[118] انظر: Constitution française, article 2، وقد سبقت الإشارة إليه.

5. 4. 1. ضرورة الحسم القانوني:

لا يمكن حماية اللغة بلا نصّ مُلزم، فالدفاع عن السيادة اللغوية لا يقوم على النوايا ولا على التوصيات، بل على التشريعات .فكل سياسة لغوية حقيقية تبدأ من نص صريح، واضح، وقاطع، يُقرّ بأن استخدام اللغة الوطنية ليس تفضيلًا شخصيًا، بل واجب قانوني، وأن مخالفة هذا الواجب تستوجب جزاءً صريحًا :إما الغرامة، أو الإبطال، أو رفض المعاملة.

وهذا ما يُميّز الدول التي رسّخت مفهوم السيادة اللغوية، مثل فرنسا التي نصّ قانونها (توبون 1994) على أن أي إعلان أو عقد لا يُحرَّر بالفرنسية يُعدّ لاغيًا، أو كندا (في مقاطعة كيبيك) التي ألزمت المؤسسات بتقديم خدماتها بالفرنسية، مع غرامات مالية على المخالفين. فالحماية لا تقوم بالرمزية وحدها، بل بآلية قانونية قابلة للتنفيذ.

بغير ذلك، تظل اللغة في موقع الهشاشة، مهددة بالانحسار في القطاعات الاستراتيجية كالتعليم العالي، والإعلام، والتقنية. فالقانون اللغوي الملزِم ليس أداة قمع، بل صمام أمان حضاري.

5. 4. 2. الترجمة المؤسسية:

السيادة اللغوية ليست مجرّد خطاب ثقافي أو حماسة هُوياتية، بل هي ممارسة مؤسساتية متعددة الأبعاد، تُترجم في سياسات عمومية ذات طابع قانوني، تعليمي، إعلامي، ورقمي. فحين تكون اللغة مسنودة بنصوص تشريعية ملزمة، ومجسَّدة في مؤسسات حامية، ومترسّخة في مناهج التعليم، ومهيمنة على المحتوى الرقمي، وممثَّلة بكرامة في الإعلام، آنذاك فقط يمكن الحديث عن سيادة لغوية حقيقية.

إن الاقتصار على التمجيد العاطفي للغة دون إسنادها بمؤسسات تنفذ وتحمي وتُفعّل، يجعلها عرضة للانحسار تحت ضغط اللغات المهيمنة عالميًا، لا سيما الإنجليزية في المجال الرقمي، والعلمي، والتجاري. لذلك، فالسيادة اللغوية ليست مجرّد موقف رمزي، بل منظومة سياسات وتدابير حازمة، تنقل اللغة من دائرة التمثيل الرمزي إلى ساحة الفعل الحضاري.

5. 4. 3. إدماج الوجدان الجمعي:

فأي قانون لغوي، مهما بلغت دقّته أو صرامته، لا يُكتب له النجاح إن لم يتحوّل إلى وجدان جمعي، تُرسِّخه المدرسة، ويُكرّسه الإعلام، وتُغذّيه الدعاية الرمزية الإيجابية للغة الوطنية. فالسياسة

اللغوية ليست عملية تقنية محضة، بل هي مشروع بناء وعي لغوي جماعي، يُقنع الأفراد بأن لغتهم ليست فقط أداة تواصل، بل ركن من كرامتهم، ومقوم من مقومات السيادة الثقافية والحضارية.

إن الاقتصار على سنّ القوانين دون تأطير وجداني ثقافي يجعلها عرضة للاستهانة أو التجاوز، كما وقع مع قوانين لغوية كثيرة في دول متعددة لم تُرفَق بسياسات تعليمية وإعلامية متكاملة .فاللغة لا تحيا بنصوص القانون، بل حين تصبح موضع اعتزاز، وحين يشعر المتكلم بها أن التحدث بلغته ليس مجرد واجب، بل شرف.

5. 4. 4. إعادة الاعتبار للغة بوصفها شأنًا سياديًا:

عبر تحويل النظر إليها من مجرد أداة للتواصل أو التعبير الأدبي إلى كونها عنصرًا مكوِّنًا للهوية الوطنية، وركنًا من أركان السيادة السياسية والثقافية والاقتصادية .وهذه الرؤية تندرج ضمن ما يُعرف في الدراسات الحديثة بمفهوم "السيادة اللغوية(*souveraineté linguistique*) "، الذي يُقابل من حيث الدلالة السيادة الترابية أو الاقتصادية، ويرتكز على الفرضية التالية: أن الأمة التي لا تملك سلطة على لغتها، ولا تتحكم في وسائل إنتاجها وتداولها، مهددة بفقدان السيطرة على تمثيل ذاتها، وعلى مستقبلها الثقافي والسياسي.

خاتمة الفصل

لقد بيّن النموذج الفرنسي، بما لا يدع مجالًا للريب، أن حماية اللغة لا تُنال بالعاطفة وحدها، ولا تُصان بالنوايا الثقافية الطيبة، بل لا بد لها من نص قانوني صارم، ومؤسسات حية ذات سلطة تقريرية، ووعي جمعيّ يُدرِك أن اللغة ليست ميراثًا صوتيًا، بل معمار سياديٌّ يُؤسّس وجود الأمة في الوجدان والتاريخ. فحينما جرّمت فرنسا إقصاء لغتها في الإشهار، وألزمت الجامعات بتقديم مقرراتها بالفرنسية، وأنشأت جهازًا رقابيًا يُطارد المصطلحات الدخيلة، لم تكن تمارس نوستالجيا لغوية ولا انغلاقًا شوفينيًا، بل كانت تُحصّن وحدتها الرمزية، وتدافع عن مرتكزات وجودها الحضاري.

وإذا كان بعضٌ من العالم العربي لا يزال يحصر معركة اللغة في مجادلات أدبية أو هواجس نخبوية، فإنّ النموذج الفرنسي يُنبّهنا إلى أنّ معركة اللغة هي معركة سيادة، وأنّ التفريط فيها تفريط في سلطة الدولة ذاتها، بل في معنى الوطن نفسه. إنّ الدفاع عن اللغة، في حقيقته، ليس حنينًا إلى تراث ماضٍ، بل بناءٌ لمُلكٍ رمزيّ هو شرطٌ لأيّ استقلال فعلي، لأنّ من لا يملك مفاتيح لسانه، لا يملك زمام فكره، ولا يحق له أن يدّعي السيادة على مصيره.

ومن ثمّ، فإنّ النموذج الفرنسي لا يُستلهَم في تفاصيل تشريعاته وحدها، بل في روحه الكامنة: تلك الروح التي تُدرِك أن اللغة هي الحدّ الرمزي للأمة، وخط الدفاع الأول عن وجودها، وأنّ السيادة لا تكتمل إلا بسيادة لغوية تعيد للذات حُكمها على نفسها، وتحفظ لها حُرّية التأويل والتسمية والتفكير.

هذا النموذج الناجح قمين بأن يحتذى ويستلهم؛ فما هي سبل الاستفادة من هذا النموذج؟ وما الصالح لنا فيه؟ وما الذي لا يصلح؟ وهل لنا في عالمنا العربي من أمل لنلحق بركب الأمم التي تدافع عن لغتها بل وتصدرها للخارج؟ هذا ما سنحاول أن نتطرق له فيما يأتي من مباحث الفصل الثالث.

الفصل الثالث: نحو مشروع لحماية اللغة القومية في السياق العربي – الاستلهام والتأسيس

المبحث الأول: الإطار النظري لتوطين الأمن اللغوي في العالم العربي

رغم حداثة تداول مصطلح "الأمن اللغوي" في السياق العربي، إلا أنّ جذوره ممتدة في صلب الإشكال الثقافي الذي رافق الأمة منذ الاستعمار الحديث، حين تزعزع وضع اللغة العربية، وتخلخلت سلطتها الرمزية في وعي أبنائها، تحت وطأة الاستعمار المباشر، ثم بفعل الاستتباع الثقافي والاقتصادي في ما بعد الاستقلال. هذا المبحث يروم الكشف عن البنية النظرية التي يُمكن أن تؤسّس لتوطين مفهوم "الأمن اللغوي" في السياق العربي، بما يتجاوز التقليد أو المحاكاة، إلى بناء مشروع لغوي يستند إلى المعطيات الواقعية، ويتطلع إلى استعادة السيادة الرمزية من خلال اللغة.

1.1. إشكالية الهوية اللغوية في العالم العربي: من الفصحى إلى اللهجات واللغات الأجنبية

تعيش المجتمعات العربية منذ ما يزيد عن قرن أزمة تشظٍّ لغوي عميقة، تتجلى في التداخل المربك بين العربية الفصحى، واللهجات المحلية، واللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية)، ما جعل اللسان العربي في وضع هشّ على مستوى التداول الرسمي والمعرفي.

وقد أشار المفكر عبد القادر الفاسي الفهري إلى ذلك بقوله: "لم يستطع العرب رفع تحدي التوفيق بين ترويج اللغة الوطنية وتمييز استعمالها وفرضها، من جهة، وفرض تبني اللغة العالمية – أي الأدوار الموكل إليها في البلدان المتقدمة – من جهة أخرى. بل إنهم انقسموا بين فئة تريد أن تُبعد اللغة العربية عن أدوارها الشاملة، كما كانت في العصور الزاهرة، وفئة تريد أن تهمّشها أو تستثنيها كلياً لفائدة اللغة الأجنبية المهيمنة شمولياً. ونتيجة لهذا التردد، والثقافة العربية "الصوتية"، عوض التخطيط المحكم، فإن اللغة العربية تعيش الآن وضعاً تحفه مخاطر كثيرة، خاصة في دول العرب التي تعاني من ظروف سياسية. وهذا التشظي لم يعد مجرد واقع سوسيولغوي، بل تحوّل إلى أزمة هوية رمزية، حيث صار العربي يُفكّر بلغة، ويعبّر بأخرى، ويتعلّم بثالثة، ويتباهى برابعة، ما يُضعف قدرته على إنتاج خطاب ذاتي سيادي، ويُبقيه في موقع التبعية الثقافية[119]".

[119] عبد القادر الفاسي الفهري،

1. 2. اللغة العربية في الدساتير والقوانين: بين الإقرار النظري والغياب العملي

تقرّ معظم الدساتير العربية باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة[120]. غير أنّ هذا الإقرار غالبًا ما يظل حبراً على ورق، إذ لا يُترجم إلى قوانين ملزمة، ولا يُفعَّل في المجالات الحساسة مثل التعليم الجامعي، والإدارة العليا، والتقنية، والإعلام.

وقد لفت المفكر التونسي عبد السلام المسدي إلى هذا التناقض حين أشار إلى عدم جدوى النص دستوري الذي يُعلّق العربية في صدارة الأوراق، بينما يُقصيها من الواقع التنفيذي[121].

ويُلاحظ أن أغلب التشريعات اللغوية في العالم العربي:

- تفتقر إلى آليات المراقبة والتنفيذ.
- لا تتضمّن عقوبات للمخالفين.
- لا تشمل إلزامية التعريب في التعليم العالي أو القطاع الخاص.

وهذا ما يُسهم في ضعف موقع العربية بوصفها لغة دولة، ولغة سيادة، ويفتح المجال أمام اللغات الأجنبية لتحتل مكانها دون مقاومة مؤسساتية.

1. 3. جدل التعريب والتغريب: أبعاد الصراع اللغوي في المدرسة والجامعة

من أكثر الساحات التي تتجلّى فيها هشاشة الأمن اللغوي العربي :المدرسة والجامعة، حيث تتقاطع الرهانات الرمزية مع الخيارات التقنية والبيداغوجية.

- ففي التعليم الأساسي، غالبًا ما يُدرَّس المحتوى بالفصحى، لكن يتم الشرح باللهجات، مما يُنتج انفصامًا بين الكتاب والفهم.
- وفي التعليم الجامعي، تُدرّس المواد العلمية، في معظم البلدان، بالفرنسية أو الإنجليزية، مما يُسهم في تكريس رؤية دونية للعربية كلغة غير علمية.

[120] إيمان السعيد الجلال، اللغة الرسمية وقوانين حمايتها، قراءة لغوية في بعض دساتير العالم، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أعمال مؤتمر الدورة الرابعة والثمانين، أبريل 2010

[121] ينظر عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، الفصل الرابع، النظام العربي وخطاب اللغة، ص 49 _ 60

هذا الوضع يُبرز غياب سياسة لغوية عربية موحدة، ويُرسّخ منطق "الازدواجية البنيوية"، حيث تُهمّش اللغة القومية في أكثر المواضع حساسية، ويُفسح المجال للغات أخرى لتصبح لغة الإنتاج الرمزي والمعرفي.

1. 4. الحاجة إلى سياسات لغوية مُؤسَّسة: الأمن اللغوي بوصفه مدخلًا إلى السيادة الرمزية

إنّ هذه المفارقة – بين الاعتراف بالعربية نظريًا وتهميشها عمليًا – تدفع إلى ضرورة إعادة التفكير في المسألة اللغوية بوصفها مسألة سيادة رمزية، لا مجرد خيار ثقافي.

وهنا يبرز مفهوم "الأمن اللغوي" بوصفه إطارًا نظريًا ومؤسساتيًا يُمكّن الأمة من الدفاع عن لغتها، ليس فقط من منطلق الوفاء للتراث، بل من منطلق امتلاك أدوات الحضور في العالم.

فالأمن اللغوي، وفق هذا التصور:

- يُعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع واللغة.
- يضع اللغة في قلب السياسات التعليمية والثقافية والرقمية.
- يُفكّك التبعية الرمزية للغات الأجنبية.
- يؤسّس لحق المواطن في التعلّم والتعبير والإبداع بلغته القومية.

المبحث الثاني: التحديات الواقعية أمام الأمن اللغوي العربي

إذا كانت اللغة القومية هي مستودع الهوية، ومرآة السيادة الرمزية، فإنّ أي تراجع في حضورها أو فاعليتها يُعبّر عن خلل بنيوي في علاقة الأمة بذاتها، وبأدوات نهوضها. وفي السياق العربي، تُواجه اللغة العربية جملة من التحديات المركّبة، بعضها معلَن، وبعضها الآخر متخفٍّ في البنى الناعمة للثقافة، والسوق، والتعليم، والإعلام. وليس الأمن اللغوي تهديدًا خارجيًا فقط، بل هو نزيف داخلي بطيء، يبدأ من الفصول الدراسية، ويمتد إلى الشاشات، وينتهي إلى المخيال الجمعي، حيث يفقد اللسان شرعيته في التعبير عن الحداثة والعلم والمعاصرة.

2. 1. الهيمنة الرقمية للغات الأجنبية وضعف المحتوى العربي

لقد انتقل الصراع اللغوي، في العقدين الأخيرين، من الكتب والمجلات إلى الفضاء الرقمي، حيث يتشكّل الوعي المعاصر، ويُعاد إنتاج الرموز والتمثّلات. وفي هذا السياق، تحتلّ اللغة الإنجليزية المرتبة الأولى في الإنترنت، بما يزيد عن 55% من مجموع المحتوى الرقمي، في حين لا تتجاوز حصة اللغة العربية 3%، رغم أن الناطقين بها يُقدّرون بأكثر من 6% من سكان العالم.

ولا يقتصر الأمر على الكم، بل يمتد إلى نوعية المحتوى، إذ تشير دراسات حديثة إلى أن معظم المحتوى العربي في الإنترنت منقول، سطحي، أو غير موثّق، ما يجعله غير منافس في سوق المعرفة الرقمية[122].

وهكذا، تتحوّل الشبكة من فرصة لبثّ اللغة إلى منصة تُسهم في تهميشها، خاصة بين الأجيال الناشئة، التي باتت تستهلك، وتفكّر، وتتعاطى ثقافيًا بلغات أجنبية، بعيدًا عن لغتها القومية.

2. 2. الازدواجية اللغوية في التعليم والإدارة

تُعدّ الازدواجية اللغوية من أخطر ما يُهدد الأمن اللغوي في السياق العربي، حيث تُدرّس العلوم في الجامعات بلغات أجنبية (الفرنسية في المغرب العربي، والإنجليزية في المشرق والخليج)، بينما تُدرّس المواد الأدبية باللغة العربية، ما يُكرّس، في اللاوعي، فكرة أن العربية غير صالحة للعلم والتكنولوجيا.

[122] ينظر إبراهيم المليفي، **حضور المحتوى العربي على الإنترنت، مجلة العربي، العدد 757.**
https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/23128

وليس الأمر مقتصرًا على التعليم، بل يمتد إلى الإدارة العامة، التي تستعمل، في كثير من البلدان، وثائق رسمية ثنائية اللغة، وأحيانًا أجنبية فقط، مما يضرب مبدأ السيادة اللغوية في صميمه، ويُهمّش العربية حتى في مؤسسات الدولة.

2. 3. هشاشة البنى التشريعية والمؤسسية

رغم أن اللغة العربية منصوص عليها رسميًا في أغلب دساتير الدول العربية، إلا أنّ هذا الاعتراف لم يتحوّل إلى قانون لغوي مُلزِم، كما في التجربة الفرنسية. فمعظم الدول:

- لا تمتلك نصوصًا صريحة تُجَرِّم إقصاء اللغة العربية في مجالات محددة.
- تفتقر إلى هيئات رقابية فاعلة تتابع الاستخدام اللغوي في الإعلام والتعليم والتجارة.
- تعاني من ضعف التمويل المخصص للمؤسسات اللغوية، مثل المجامع اللغوية والمراكز البحثية.

2. 4. ضعف الإرادة السياسية والوعي المجتمعي

إنّ أخطر ما يهدّد اللغة القومية في الوطن العربي هو غياب الإرادة السياسية الصلبة التي تعتبر اللغة عنصرًا من عناصر الأمن القومي. ففي معظم الحالات، تُعامل اللغة العربية بوصفها شأنًا ثقافيًا أو تراثيًا، لا بوصفها أداة سيادة وتمكين. ولذلك تُهمَّش في الخطاب الرسمي، والتخطيط التنموي، والبرامج الوزارية.

وفي المستوى المجتمعي، يُلاحظ أن الطبقات العليا والمتوسطة باتت تُفضّل المدارس الخاصة التي تُدرّس بالإنجليزية أو الفرنسية، ما يُعمّق الفجوة الطبقية اللغوية، ويُنتج "أرستقراطية لغوية" لا ترى في العربية إلا لسانًا طقوسيًا.

تكشف هذه التحديات عن تآكل منظومة الأمن اللغوي العربي من جهتين: الأولى بنيوية تتعلق بهشاشة التشريعات والمؤسسات، والثانية ثقافية تتعلق بضعف الوعي العام والقرار السياسي. ومن هنا، فإنّ مشروع الحماية لا يمكن أن يبدأ إلا من إعادة الاعتراف باللغة بوصفها قضية مصير لا خيارًا بيروقراطيًا، وإعادة بنائها من خلال:

- حسم قانوني يُعيد السيادة للغة.
- مدرسة وطنية تُعيد تمكين اللسان العربي.

- إعلام يُعلّم ويُقنِع لا يُسَوِّق بلغة غير أهله.
- إرادة سياسية تُدرِك أن من لا يحمي لغته، لا يملك مستقبله.

المبحث الثالث: مقومات الاستلهام من النموذج الفرنسي

ليس الغرض من دراسة النموذج الفرنسي في حماية اللغة القومية أن يُنقل كما هو إلى السياق العربي، إذ لكل أمة شروطها، وموروثها، ومجالها التداولي الخاص، وإنما المقصود هو استلهام ما يصلح للاستثمار الحضاري، وتوطينه داخل بيئة لغوية عربية تبحث عن نهضة رمزية، وعن سيادة لسانية تمكّنها من التحديث دون تفريط، ومن الانفتاح دون ذوبان. وهذا المبحث يروم إبراز ما يمكن تكييفه من التجربة الفرنسية، مع التمييز بين القابل للنقل، وما يحتاج إلى تأصيل عربي خاص.

3. 1. ما الذي يمكن نقله؟ وما الذي يجب تكييفه؟

تُظهر التجربة الفرنسية أن النجاح في حماية اللغة القومية لا يتحقق بالشعارات، بل بقانون واضح، ومؤسسات فاعلة، وسياسات متكاملة .ومن هنا، يمكن القول إن:

■ القابل للنقل:

- مبدأ الاعتراف الدستوري الصريح باللغة بوصفها رمزًا سياديًا.
- سنّ قانون لغوي مُلزِم يُنظّم استعمال اللغة في القطاعات كافة.
- إحداث جهاز رقابي لغوي مستقل يُشرف على تطبيق القانون.
- فرض نسب إلزامية لاستخدام العربية في الإعلام، والإعلانات، والتعليم العالي.
- تشجيع الإنتاج الثقافي الرقمي بلغة قومية واضحة.

■ القابل للتكييف:

- لا يمكن نقل تجربة الأكاديمية الفرنسية حرفيًا، لكن يمكن تطوير مجامع لغوية عربية ذات صلاحيات تقريرية.
- التعليم الجامعي بالعربية يحتاج إلى معاجم تقنية حديثة ومُقنّنة، ما يتطلب مشروعًا لغويًا علميًا.

- القانون الفرنسي يعتمد على مركزية القرار، أما السياق العربي فيتطلب توافقات متعددة بين القطاعات والهيئات التشريعية والدينية والثقافية.

3. 2. الإمكانات التشريعية: نحو قانون لغوي عربي ملزِم

من أبرز ما يُستفاد من التجربة الفرنسية هو أن القانون هو أساس السيادة اللغوية، ولا يمكن الاكتفاء بالبلاغات الوزارية أو توصيات المجامع. ويجب أن يتضمّن مشروع القانون العربي:

- تعريفًا دقيقًا للغة الرسمية.
- حظر استعمال لغة أجنبية دون ترجمة في العقود، والإشهار، والتعليم الرسمي.
- تحديد عقوبات للمخالفين (غرامات، أو إبطال قانوني).
- إلزام الجامعات والمؤسسات البحثية بنسب محددة من النشر بالعربية.

3. 3. البنية المؤسسية: الحاجة إلى مجامع قوية ووزارات متخصصة

أظهرت التجربة الفرنسية أن منظومة المؤسسات اللغوية هي الحامل الحقيقي للسياسات اللغوية، من خلال:

- المتابعة الدقيقة.
- الاستشارة الفنية.
- إصدار المعاجم والمصطلحات.
- التنسيق بين القطاعات الحكومية.

والمطلوب عربيًا:

- تحويل المجامع اللغوية من هيئات رمزية إلى هيئات تقريرية تُنتج وتراقب.
- إنشاء هيئة عربية للأمن اللغوي تكون مستقلة، عابرة للقطر، تُنسّق السياسات وتُقوّم الأداء.
- تخصيص وزارة أو مديرية سيادية للغة العربية داخل كل بلد، على غرار وزارة الثقافة الفرنسية التي تتكفل بالسياسات اللغوية رسميًا.

3. 4. المدرسة العربية ودورها المركزي في استعادة السيادة اللغوية

تُعد المدرسة، كما بيّن النموذج الفرنسي، الفضاء الأول لبناء الولاء اللغوي .ولذلك، يجب إعادة النظر جذريًا في السياسات التربوية العربية:

- تعميم التدريس باللغة العربية الفصحى في جميع المواد.
- اعتماد معايير صارمة في تأليف الكتاب المدرسي، يحفظ سلامة اللغة ويُحبّبها للناشئة.
- تدريب المدرّسين على استعمال العربية استعمالًا حيًا بعيدًا عن الجمود.

3. 5. ضرورة إدماج اللغة في السياسات الثقافية والرقمية

لا يُمكن لأي سياسة لغوية أن تنجح دون حضور قوي في الثقافة والإعلام والرقمنة. وهنا نُقترح:

- فرض نسبة 60% من البث الإعلامي بالعربية الفصحى.
- دعم الإنتاج السينمائي، والمسلسلات، والرسوم المتحركة بالعربية.
- تخصيص منح للمشاريع التقنية التي تدعم اللغة (تطبيقات، مواقع، معاجم).
- رقمنة المحتوى العربي الجامعي، وربطه بمنصات المعرفة العالمية.

المبحث الرابع: نحو مشروع عربي للأمن اللغوي – العناصر والمقترحات

إنّ أزمات اللغة في العالم العربي ليست فرعية أو تجميلية، بل هي قضايا وجودية تمسُّ بنية الأمة وتصورها لذاتها وموقعها في العالم .ومن ثم، فإن أي مشروع للنهوض اللغوي لا يجوز أن يُبنى على ردود أفعال عاطفية، أو اجتهادات معزولة، بل ينبغي أن يكون مشروعًا متكاملاً، طويل النفس، مؤسّسًا على رؤية استراتيجية شاملة، قادرة على تحويل اللغة القومية من موقع الدفاع إلى موقع الإنتاج والقيادة.

وفي ضوء ما تقدّم من تحليل لتحديات الواقع، وتجارب الأمم، وعلى رأسها النموذج الفرنسي، يُقترح هذا المبحث بوصفه نواة أولى لبرنامج شامل للأمن اللغوي العربي، يوازن بين التأصيل الحضاري، والفعالية السياسية، والنجاعة المؤسسية.

4. 1. مرتكزات المشروع – من الحماية إلى السيادة

ينبغي أن يتأسس المشروع العربي للأمن اللغوي على ثلاث مرجعيات:

المرجعية السيادية: أن تُعامل اللغة بوصفها أحد رموز السيادة الوطنية، لا شأنًا ثقافيًا فحسب.

المرجعية الوظيفية: أن تُقرّر اللغة بوصفها أداة إنتاج معرفي وتكنولوجي واقتصادي، وليست أداة شعائر أو فولكلور رمزي. فاللغة التي لا تُدرّس بها العلوم ولا يُكتب بها القانون، تفقد شرعيتها بوصفها لغة دولة.

المرجعية الحضارية: أن يُعاد ربط اللغة العربية بمخزونها الفلسفي والبياني والعلمي، فتُبعث بوصفها لسانًا صالحًا للعصر والمستقبل، دون أن يُجتزّ من جذره التاريخي.

4. 2. البنية القانونية – نحو قانون لغوي موحد وملزم

■ الضرورة:

يُعدّ القانون اللغوي حجر الأساس في أي سياسة ناجعة لحماية اللغة، كما أثبت ذلك النموذج الفرنسي من خلال قانون توبون، الذي مثّل نقطة تحوّل من الخطاب الثقافي إلى الإلزام التشريعي.

■ المقترحات:

- سنّ قانون لغوي عربي نموذجي، يُعرض للنقاش في البرلمانات والمجامع والهيئات المدنية، يتضمن:
  - الاعتراف بالعربية الفصحى لغة رسمية ووحيدة في الإدارة والتعليم والقضاء.
  - فرض استعمالها في الإعلانات والعقود والمراسلات الرسمية.
  - إقرار العقوبات المناسبة للمخالفات: الغرامة، الإبطال، أو الحرمان من التراخيص.
  - إلزام وسائل الإعلام الخاصة بنسبة بث لا تقل عن 60% بالعربية الفصحى.

■ إسناد التنفيذ:

- إنشاء هيئة رقابية مستقلة، تُعنى بتطبيق القانون، وتُسمى مثلًا: *الهيئة الوطنية للأمن اللغوي*، على غرار *Délégation générale à la langue française* في فرنسا.

4. 3. البنية التربوية – المدرسة بوصفها مصنع الهوية اللغوية

■ إشكالية الواقع:

المدرسة العربية، في أغلب أقطارها، تُعاني من ازدواجية لغوية مُربِكة: تُدرّس المواد بالعربية ثم تُشرح بالعامية، أو تُدرّس بلغات أجنبية دون حاجة علمية مبرّرة.

■ المقترحات:

- إعادة بناء المنظومة التعليمية على أساس العربية الفصحى:
  - تدريس المواد العلمية والإنسانية بالعربية.
  - تدريب المعلمين على الكفاءة اللغوية والتواصل بالفصحى.
  - إدراج برامج لتنشئة الطفل على العربية المبسطة في الطورين الأول والثاني.
- تأليف كتب دراسية نموذجية بلغة سليمة، جذابة، حديثة في عرضها.
- تكوين لجان أكاديمية تُعنى بإنشاء معاجم مدرسية تخصصية لكل المستويات.

رابعًا: المؤسسات اللغوية – من التوصية إلى القرار

■ المعضلة:

المجامع اللغوية في العالم العربي – رغم جهودها – ما زالت تفتقر إلى:

- التمويل المستقل.
- الصلاحية القانونية الملزمة.
- القدرة على التنسيق البيني.
- الحضور في السياسات العمومية.

■ المقترحات:

- إعادة هيكلة المجامع لتُصبح هيئات تنفيذية تخضع لرقابة برلمانية.
- إدماجها في التشريعات التربوية والإعلامية.

- إنشاء اتحاد عربي للمجامع اللغوية، ينسّق عملها، ويُوحد المصطلحات، ويُصدر معاجم موحدة.

4. 5. الإعلام والثقافة – استرداد الفضاء الرمزي

■ التشخيص:

اللغة العربية في الإعلام تتراجع:

- أمام العامية في المسلسلات.
- أمام الإنجليزية في الإعلانات والمواقع.
- أمام اللغات الأجنبية في النشرات التقنية والعلمية.

■ المقترحات:

- فرض نسبة إلزامية للبث بالفصحى في الإعلام العمومي والخاص.
- دعم الإنتاج الثقافي الإبداعي بالفصحى: رواية، سينما، مسرح، وثائقي.
- إنشاء جوائز سنوية لأفضل محتوى عربي إعلامي بلغة سليمة.

🔷 سادسًا : الجبهة الرقمية – اللغة بين البقاء والانقراض

■ التحدي الرقمي:

الفضاء السيبراني هو ساحة المعركة اللغوية الأحدث. ولا حضور فاعل للغة فيه إلا إذا كانت:

- مدعومة تقنيًا.
- قابلة للتوظيف في التطبيقات والبرمجيات.
- حاضرة في المحتوى العلمي والثقافي.

■ المقترحات:

- تمويل مشاريع الذكاء الاصطناعي بالعربية: المساعدات الصوتية، الترجمة الآلية، أدوات الكتابة.
- رقمنة التراث العربي: معاجم، كتب مدرسية، قواعد بيانات لغوية.

- دعم صناع المحتوى الرقمي، عبر منصات تعليمية، وإعلامية، وأكاديمية باللغة العربية الفصيحة.

المبحث الخامس: استشراف المستقبل – الأمن اللغوي بوصفه أفقًا حضاريًا

لقد أثبتت الوقائع المعاصرة أن اللغة القومية ليست مجرد وسيلة تواصل، بل هي بنية سيادية، ومجال رمزي، ومنصة لبناء الذات الجمعية .ولئن كانت الأزمة اللغوية في السياق العربي قد تجذّرت، فإن الأمل لا يزال معقودًا على مشروع استراتيجي يُعيد للغة مركزيتها بوصفها شرعة فكر، وعقد وجود، وأفق حضارة .هذا المبحث الأخير من الفصل يسعى إلى تأمل المآلات الممكنة، والرهانات الكبرى، التي ينبغي أن تُحدّد ملامح ما يُسمى بـ"السيادة اللغوية" في زمن التحوّل الرقمي، وتغير المرجعيات الثقافية، وتصارع الرموز.

5. 1. اللغة في صلب معركة الهوية في القرن الحادي والعشرين

لم تعد معركة الهوية تقتصر على الأرض، أو الاقتصاد، أو العقيدة، بل باتت تُخاض أساسًا في اللغة؛ اللسان الذي يحملنا ويحمل تصوراتنا للعالم، ويمنحنا الشرعية الرمزية في الحضور والمشاركة والفعل.

في السياق العربي، تتضاعف هذه الحقيقة، لأن العربية ليست لسانًا فقط، بل هي وعاء الدين، والتاريخ، والتشريع، والوجدان الجمعي .والانفصال عنها ليس مجرد انفصال لُغوي، بل انفصالٌ أنطولوجي عن الذات الحضارية .ومن هنا، فإن إعادة الاعتبار للأمن اللغوي يجب أن يكون جزءًا من رؤية كلية للهوية العربية في العالم الجديد.

5. 2. الحاجة إلى "عقد لغوي جديد" بين الدولة والمجتمع

إنّ أكبر اختلال أصاب اللغة العربية في العصر الحديث هو فقدانها للرعاية المؤسسية المتصلة . لقد أصبحت اللغة معلقة بين الولاء الشعبي التقليدي، والتهميش الرسمي العصري .فلا المدرسة تنصرها، ولا الإعلام يُروّج لها، ولا القانون يحميها، ولا السوق يتعامل بها. وهذا يُنتج فراغًا خطيرًا يجعل الأجيال الجديدة تفقد الثقة الرمزية في لغتها، وتبحث عن لسان آخر تتوسّل به إلى العالم.

ومن هنا، فإنّ الضرورة تقتضي وضع "عقد لغوي جديد"، تتفق فيه الدولة والمجتمع والنخبة الفكرية على:

- ألا يُهمّش اللسان القومي تحت أي ذريعة، سواء كانت اقتصادية أو أكاديمية.

- أن تُستعاد العربية بوصفها لغة الدولة والمواطنة، لا لغة التراث فقط.
- أن تُربط اللغة بالمصير المشترك، لا بالحنين إلى الماضي.

5. 3. نحو مشروع عربي مشترك: من المبادرات الفردية إلى الرؤية الجماعية

إنّ أكبر ما يُضعف الأمن اللغوي العربي هو تشرذم الجهود، وانعزال المبادرات .فكل بلد عربي يعمل بمنطق القطْر، وكل مجمع لغوي يشتغل وحده، ولا تنسّق الجامعات العربية مصطلحاتها، ولا تتوحد المناهج، ولا تتكامل السياسات. ولذلك، فإن المستقبل يقتضي تأسيس مشروع عربي لغوي مشترك، يقوم على:

■ التنسيق المؤسساتي:

- إنشاء اتحاد عربي للمجامع والمؤسسات اللغوية، يُشرف على المصطلحات، والترجمة، والتعريب، والإنتاج اللغوي.
- ربط هذا الاتحاد بجامعة الدول العربية، وتمويله من صندوق سيادي للهوية اللغوية.

■ الإنتاج المشترك:

- وضع معاجم علمية موحدة في الطب، والهندسة، والقانون، والتقنية.
- إنشاء منصة عربية مفتوحة للنشر العلمي المحكّم باللغة العربية، تخدم كل البلدان.

■ الوعي التكاملي:

- إعداد مناهج مدرسية موحدة في اللغة العربية.
- إطلاق حملة إعلامية عربية موحدة للدفاع عن العربية.

5. 4. اللغة العربية والرهان الحضاري: بين الإحياء والتحديث

أمام اللغة العربية اليوم خياران لا ثالث لهما:

- إما أن تظل أسيرة الإحياء الخطابي، والنوستالجيا، والمواسم الاحتفالية.
- أو أن تدخل مرحلة التحديث العميق، من خلال تجديد مصطلحها، وتطوير تعليمها، وإدماجها في الذكاء الاصطناعي، وتحويلها إلى لغة إنتاج معرفي وتكنولوجي.

والتحديث هنا لا يعني القطع مع التراث، بل استثمار بنيته لصناعة لسانٍ صالحٍ للعصر .

ليس الأمن اللغوي ترفًا لغويًا، ولا شأنًا خاصًا بالمجمعات والمعلّمين، بل هو قضية وجودية يُسائل فيها اللسان مستقبل الأمة .وإذا كانت الأمم تقاتل من أجل نفطها وحدودها، فإن الأمة العربية مدعوة لأن تدافع عن حروفها، ومصطلحاتها، وبيانها، بوصفها الحد الفاصل بين التبعية والانتماء، بين الذوبان والحضور، بين الاغتراب والسيادة.

خاتمة الفصل

لقد سعى هذا الفصل إلى الانتقال من منطق التشخيص والتقويم، إلى منطق البناء والتأسيس؛ فلم يعد كافيًا أن نُسلّط الضوء على ما تُعانيه اللغة القومية من تراجع وتفكك، بل أصبح من الضروري أن نرسم معالم مشروع نهوض لغوي عربي متكامل، يستوعب التحديات، ويستند إلى تجارب الأمم، دون أن يتخلى عن خصوصيته الحضارية.

لقد أبانت التجربة الفرنسية – كما حللناها في الفصل السابق – أن اللغة القومية لا تُحمى بالأماني، بل بالقانون، والمؤسسة، والتعليم، والإعلام، والوعي الجمعي .ولا يختلف السياق العربي في ضرورة هذه الأدوات، وإن اختلف في شروطه التاريخية وسياقاته الثقافية. ومن هنا، حاول هذا الفصل أن يُجيب عن سؤال:

ما الذي يمكن أن يُبنى عربيًا على أرضية الأمن اللغوي، دون السقوط في التقليد أو التهويل؟

ففي المبحث الأول، تبيّن أن العربية تُعاني من أزمة هوية، لا أزمة استعمال فقط، وأن الفجوة بين الاعتراف الرسمي بالعربية وتهميشها الواقعي تُضعف مشروعيتها في الوجدان الجماعي. وفي المبحث الثاني، وُثّقت التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق الأمن اللغوي، من التهميش الرقمي إلى الانفصام التربوي، ومن هشاشة التشريع إلى غياب الإرادة السياسية.

ثم جاء المبحث الثالث ليقترح أُسس الاستلهام العقلاني من النموذج الفرنسي، ليس باعتباره نموذجًا مثاليًا، بل باعتباره تجربة ناجحة في الانتقال من الدفاع إلى السيادة، ومن العاطفة إلى القانون. وقد تبلورت في المبحث الرابع معالم هذا المشروع المقترح، بتفصيل في مرتكزاته، ومكوناته القانونية، والتعليمية، والمؤسساتية، والإعلامية، والرقمية، لتُستكمل في المبحث الخامس برؤية استشرافية تربط اللغة بأفق الحضارة لا حدود الإدارة.

إنّ الأمة التي تفقد لغتها، تفقد صورتها في مرآة التاريخ، وتتحول إلى نسخة مستنسخة من الآخرين .وحينما تُهمّش اللغة القومية في المدرسة، وفي القضاء، وفي السوق، وفي التكنولوجيا، فإنّ الانهيار لا يكون لغويًا فقط، بل وجوديًا.

ولهذا، فإن الأمن اللغوي ليس بندًا فرعيًا في ملف الهوية، بل هو أساس من أسس الأمن القومي العام، يُدافَع عنه كما تُدافع الأمة عن حدودها ومواردها وكرامتها. ومن هنا كانت الدعوة في هذا الفصل إلى بناء عقد لغوي جديد بين اللغة والدولة والمجتمع، يؤسّس لقرن عربي يستعيد فيه العربيُّ لسانه لا بوصفه تراثًا، بل مشروعًا للحياة والسيادة والمستقبل.

خاتمة البحث

لقد سعى هذا البحث إلى تقصّي قضية الأمن اللغوي من منظورٍ علميّ رصين، يستحضر الواقع ويتكئ على نماذج تاريخية وتشريعية رائدة، في محاولة لفهم أبعاد التهديدات التي تحيق باللغة القومية في زمن العولمة والهيمنة الرمزية، والبحث في السبل الممكنة لاستعادة مركزية اللغة بوصفها تجلّيًا للسيادة ورافعة للهوية.

وقد كشفت فصول البحث ومباحثه عن جملة من النتائج الجوهرية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: خلاصة النتائج

1. إنّ اللغة القومية ليست مجرد أداة تواصل، بل هي *بنية رمزية تتجسّد فيها السيادة والانتماء والهوية الحضارية*.
2. إنّ مفهوم الأمن اللغوي، وإن كان حديث التداول، يُحيل إلى *مطلبٍ قديم يتعلق بحفظ اللغة من التآكل والاختراق والتهميش*، في ظل تحديات السوق، والتقنية، والتعليم الأجنبي.
3. كشفت التجربة الفرنسية، كما جرى تحليلها، عن نموذج قانوني ومؤسساتي ناجح في حماية اللغة، تمثل في قانون توبون (1994)، والأطر الدستورية والمؤسساتية المواكبة له.
4. في المقابل، تُعاني اللغة العربية من غياب تشريعي، وتشرذم مؤسساتي، وازدواجية تربوية، وتهميش رقمي، مما يهدّد استمراريتها بوصفها لغة سيادة ومعرفة.
5. لا يُمكن معالجة هذا الوضع إلا من خلال مشروع عربي متكامل للأمن اللغوي، يتضمن قوانين ملزمة، وسياسات تعليمية موحدة، ومجامع ذات صلاحيات تنفيذية، ودعما للإعلام الرقمي الناطق بالعربية.

ثانيًا: إجابة عن الإشكالية

انطلق البحث من إشكالية كبرى: كيف يُمكن تحقيق الأمن اللغوي في العالم العربي، في ظلّ التحديات المعاصرة، وهل يمكن الاستفادة من النماذج الأجنبية، وعلى رأسها النموذج الفرنسي؟

وقد اتّضح من خلال التحليل أن الجواب لا يمكن أن يكون بالإيجاب المطلق أو الرفض المطلق، بل في الاستلهام المشروط والمقارنة النقدية. فاللغة تُحمى حين تُفعّل القوانين وتُبنى المؤسسات، لكن الحماية

لا تنجح إلا إذا استندت إلى وعي جمعي يعتبر اللغة *مسألة مصير لا مسألة تراث*. ولذلك، فإنّ الاستفادة من النموذج الفرنسي مشروطة بتكييفه ضمن الخصوصية العربية، بما فيها من حمولة حضارية ودينية وتاريخية، وبما تقتضيه الضرورات التنموية والتقنية.

ثالثًا: دعوة إلى مقاربة لغوية شاملة

إنّ ما تحتاجه اللغة العربية اليوم ليس مجرد خطابات احتفالية، ولا مقررات مدرسية جديدة، ولا ندوات للمجامع، بل مقاربة لغوية شاملة تقوم على:

- الوعي السياسي بأن اللغة أداة سيادة، لا أداة تدريس فحسب.
- القرار التشريعي الذي يُقرّ بسيادة العربية في الدستور والقانون، ويحميها بالعقوبات والتنظيم.
- الإرادة التربوية التي تجعل من الفصحى لغة التعليم والتمكين، لا لغة التلقين والوعظ.
- المبادرة الثقافية التي تُعيد للعربية حضورها في المسرح، والفن، والإعلام، والرقمنة.
- الانخراط المجتمعي الذي يتعامل مع اللغة لا بوصفها تركة الماضي، بل أداة المستقبل.

ومن هنا، فإنّ الأمة العربية مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى بناء تيار لغوي سيادي، عابرٍ للقطر، يجمع المفكر والسياسي، المشرّع والمربّي، الشاعر والمبرمج، حول مشروع لغوي جامع، يُعيد للعربية شرعيتها في الزمان والمكان.

المراجع والمصادر

أولاً:الوثائق الرسمية

CJUE, affaire C-96/00, *Commission contre France*, arrêt du 16 janvier 2003.

Conseil supérieur de l'audiovisuel (CSA), "Le CSA partenaire de la Semaine de la langue française et de la Francophonie 2021

Décision n° 94-345 DC du 29 juillet 1994, *Conseil Constitutionnel*

France,"Décret n°89-403 du 2 juin 1989 instituant un Conseil supérieur de la langue française et une délégation générale à la langue française et aux langues de France." *Légifrance*

France. *Décret n°96-602 du 3 juillet 1996 relatif à l'enrichissement de la langue française*, modifié par le *Décret n°2015-341 du 25 mars 2015*. Légifrance.

France. *Loi n°86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication*, article 3-1. Légifrance.

France. *Loi n° 94-665 du 4 août 1994 relative à l'emploi de la langue française*. *Journal officiel de la République française*, 4 août 1994.

Légifrance, *Loi n° 94-665 du 4 août 1994 relative à l'emploi de la langue française*.

France. *Rapport annuel de la Commission d'enrichissement de la langue française (2018): Langue française et langues de France*. Délégation générale à la langue française et aux langues de France (DGLFLF), Ministère de la Culture, 2018.

Ministère de l'Éducation nationale (France). *Bulletin Officiel de l'Éducation Nationale*, n°33 du 13 septembre 2001.

Ministère de la Culture, *Rapport annuel d'activités 2000*, Délégation générale à la langue française.

Observatoire de la langue française (2022). La langue française dans le monde. Organisation internationale de la Francophonie

UNESCO, *Mother tongue matters : local language as a key to effective learning*, 2007.

ثانياً: المراجع العربية

إبراهيم أنيس، *في اللهجات العربية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1952.

إبراهيم المليفي، "حضور المحتوى العربي على الإنترنت"، *مجلة العربي*، العدد 757.

ادوارد سعيد، *الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق*، ترجمة محمد عناني، دار رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

إيمان السعيد الجلال، "اللغة الرسمية وقوانين حمايتها: قراءة لغوية في بعض دساتير العالم"، *مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أعمال مؤتمر الدورة 84*، أبريل 2010.

بنديكت أندرسون، *الجماعات المتخيلة*، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

بيير بورديو، *الرمز والسلطة*، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 2007.

جون جوزيف، *اللغة والهوية: قومية – إثنية – دينية*، ترجمة عبد النور خراقي، *عالم المعرفة*، العدد 342، أغسطس 2007.

عبد الله بن عازب الأحمري، "الانتماء العرقي بين جماعات المهجر: دراسة تحليلية"، *مجلة ثقافات*، العدد 22، يناير 2009.

عبد الله العروي، *الإيديولوجيا العربية المعاصرة*، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995.

عبد السلام المسدي، *الهوية العربية والأمن اللغوي*، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014.

عبد القادر الفاسي الفهري، *السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي*، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 2014.

فرانز فانون، *بشرة سوداء وأقنعة بيضاء*، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، 2004.

فرناند برودل، *هوية فرنسا، الجزء الأول: المكان والتاريخ*، ترجمة البشير السباعي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

محمد علي الصامل، "جهود المؤسسات الخاصة والأهلية في تحقيق أمن اللغة العربية"، *الملتقى العلمي: دور التعليم والإعلان في تحقيق أمن اللغة العربية*، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 9–11 نوفمبر 2014.

مارتن هيدجر، *الوجود والزمان*، ترجمة فتحي المسكيني، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

نغوغي واثيونغو، *تصفية استعمار العقل*، ترجمة سعدي يوسف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2011.

نهلة محمد أحمد جبر، "الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه"، *مجلة شؤون عربية*، العدد 164، ص. 136.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Anderson, Benedict. *Imagined Communities*. Translated by Thāʾir Dīb, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2014.

Bourdieu, Pierre. *Langage et pouvoir symbolique*. Éditions du Seuil, Paris, 2001.

Buzan, Barry. *People, States and Fear*. ECPR Press, 2007.

De Certeau, Michel. *Une politique de la langue*. Gallimard, 1975.

Fanon, Frantz. *Black Skin, White Masks*. Grove Press, 1967.

Fishman, Joshua. *Reversing Language Shift*. Multilingual Matters, 1991.

Hagège, Halte à la mort des langues, Odile Jacob, 2000

Ipsos & Wall Street English ‹*Les Français et l'anglais : étude sur les perceptions et les usages*, septembre 2019.

Ngugi wa Thiong'o. *Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature*. Heinemann, 1986.

Said, Edward. *Orientalism*. Pantheon Books, 1978.

Actualitté. "Avec son dictionnaire en ligne, l'Académie française veut dire l'usage." *Actualitté*, 17 février 2024.

رابعاً: صفحات الويب

Académie française, https://www.academie-francaise.fr

Agence Française de Développement (AFD). *Choose Africa : Boosting African Entrepreneurship*. https://choose-africa.com/en

Arcom, "Les quotas à la télévision", https://www.arcom.fr/nous-connaitre-nos-missions/promouvoir-et-proteger-la-creation/les-quotas-la-television

CSA – Conseil supérieur de l'audiovisuel, https://www.csa.fr

Fuzé – Digital Africa. *Supporting Francophone African Startups*. https://www.opportunitiesforafricans.com/fuze-by-digital-africa-for-francophone-african-tech-startups

Empower Africa. *French VC Firm Ring Capital Launches €50 Million Impact Fund for Francophone West Africa*. https://empowerafrica.com/french-vc-firm-ring-capital-launches-e50-million-impact-fund-for-francophone-west-africa

Ministère de la Culture, https://www.culture.gouv.fr

Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères. *La diplomatie culturelle*. https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle

Ministry for Europe and Foreign Affairs. *Cultural Diplomacy*. https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/cultural-diplomacy

Observatoire de la langue française, *Rapport 2022*, https://observatoire.francophonie.org

Organisation internationale de la Francophonie. *La Francophonie en bref*. https://www.francophonie.org/la-francophonie-en-bref-754

W3Techs, *Usage statistics of content languages for websites*, https://w3techs.com/technologies/overview/content_language

خامساً: المجلات والصحف

The Times. "The Times view on French language police : The definition of slow." *The Times*, 29 March 2024